جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

منهج الصيمري في كتابه (التبصرة والتذكرة)

إعداد

محمد حمد الله عبد الله الحياري

إشراف

الأستاذ الدكتور سلمان القضاة

حقل التخصص ــ اللغة العربية

٦ رجب ١٤٢٦هـ

١١/ ٨ / ٢٠٠٥م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

منهج الصيمري في كتابه (التبصرة والتذكرة)

محمد حمد الله عبد الله الحياري

بكالوريس لغة عربية ، جامعة جرش الأهلية ٢٠٠٠م

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص

اللغة والنحو في جامعة اليرموك ، إربد ، الأردن

وافق عليها

الأستاذ الدكتور سلمان القضاة ..... رئيسا

الأستاذ الدكتور ماجد الجعافرة ..... عضوا

الدكتور أحمد فليح ..... عضوا

الدكتور محمد الهزايمة ..... عضوا

٦ رجب ١٤٢٦هـ

تاريخ تقديم الرسالة ١١ / ٨ / ٢٠٠٥م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهداء

إهداء إلى روحين :

إلى الروح التي غادرت الدنيا ، فغادرتنا الحياة

إلى " أمي "

والى الروح التي لم تأت بعد ،

ونحن نرقبها

إلى ابني " أســـــد "

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشكر

أزجي الشكر الخاص الخالص ، والثناء الصادق لأستاذي :

الدكتور سلمان القضاة

الذي لم يعرف له البخل على طلابه طريقا ، والذي كانت توجيهاته وإرشاداته لي المنارات التي تنير عتمة الطريق ، وكانت نصائحه معالم نستدل بها على السبيل القويم ، والذي يسر لي وعلي مشقة البحث والدراسة ، وذلل لي الصعب ، وأبان لي الغامض والمبهم ، فكان نعم الشيخ والعالم والأستاذ !

وان أنس فلا أنسى شكر كل من كانت له يد بيضاء في إكمال هذه الدراسة وخروجها على تلك الصورة ، وأخص الأخ محمد الفزاع العواملة ، فلهم مني الشكر كله !

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المحتوى

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ت
شكر و تقدير	ث
المحتوى	ج
الملخص	خ
المقدمة	١
تمهيد	٥
القسم الأول : الصيمري ، حياته وعصره	٦
القسم الثاني : مذهبه النحوي	١١
القسم الثالث : قيمة الكتاب وأهميته ، ومصادره فيه	١٣
الفصل الأول : موقف الصيمري من أصول النحو	١٧
المبحث الأول : موقف الصيمري من الاستشهاد بالقرآن الكريم و القراءات القرآنية	٢٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثاني : موقف الصيمري من الحديث الشريف ٤١

المبحث الثالث : موقف الصيمري من الاستشهاد بكلام العرب نثره وشعره ٤٩

المبحث الرابع : الصيمري : القياس ، الإجماع ، استصحاب الحال ٧٠

الفصل الثاني : منهج الصيمري ومواقفه في (التبصرة والتذكرة) ٩٧

المبحث الأول : منهج الصيمري في ترتيب المسائل النحوية والصرفية ٩٨

المبحث الثاني : الصيمري والمصطلحات النحوية ١٠٨

المبحث الثالث : موقف الصيمري من المسائل الخلافية ١١٥

المبحث الرابع : موقف الصيمري من الضرورة الشعرية ١٢٥

المبحث الخامس : آراء الصيمري واختياراته النحوية ١٣٤

المبحث السادس : الصيمري والعلة النحوية ١٤٠

المبحث السابع : التأويل النحوي عند الصيمري ١٥٣

الفصل الثالث : منهج الصيمري في الميزان ١٦٠

خاتمة : نتائج البحث ١٦٨

قائمة المصادر و المراجع ١٧٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملخص

الحـــياري ، محمـــد حمد الله . منهج الصيمري في كتابه (التبصرة والتذكرة) . رسالة ماجستير بجامعة اليرموك . ٢٠٠٥ م (المشرف : أ . د . سلمان القضاة) .

هـــدفت هـــذه الدراسة إلى بيان المنهج الذي اتبعه الصيمري في كتابه (التبصرة والتذكرة) ، وبيان مـــوقفه مـــن كـــل من أصول النحو ، ومدى استدلاله بهذه الأصول . وهدفت الدراسة أيضا إلى بيان مـــنهجه في تـــرتيب مســـائل كتابه ، وبيان موقفه من المسائل الخلافية في النحو ، وموقفه من الضرورة الشـــعرية . وبيان مصطلحاته النحوية ، هل وافق فيها البصريين أم الكوفيين ؟ وبيان قيمة آرائه النحوية في كـــتابه . وأوضـــحنا الإضـــافة الـــتي ساهم بها الصيمري في دراسته للعلة النحوية . ولتحقيق هذه الأهـــداف جـــاءت الدراســـة في تمهيد وثلاثة فصول : تناولت في التمهيد حياة الصيمري وعصره ، وأســـاتذته ، ومذهـــبه النحوي ، وقيمة كتابه ، ومصادره التي اعتمد عليها . وبحثت في الفصل الأول موقف الصيمري من الاستشهاد بـــ : القرآن الكريم وقراءاته ، والحديث الشريف ، والشعر والنثر . ثم انـــتقلت للكـــلام على موقفه من القياس . وفي الفصل الثاني درست منهج الصيمري في (التبصرة والتذكـــرة) مـــن خـــلال : منهجه في ترتيب المسائل النحوية والصرفية ، ومنهجه في عرض المسائل الخلافـــية، وتعرضت لآرائه واختياراته النحوية التي وردت في كتب النحاة المتأخرين ، ودرست في نهاية هـــذا الفصـــل الـــتأويل والتعلـــيل الـــنحوي عند الصيمري ، الذي أحسن فيه التعليل على مذهب البصـــريين.وأعقـــبت هـــذين الفصلين بفصل ثالث عمدت فيه إلى وضع منهج الصيمري في الميزان ، وســـجلت فـــيه ابرز الخصائص لمنهجه ، من خلال ابتعاده عن التكرار ، وسهولة التعبير ، والبعد عن التعقـــيد . وســـجلت كـــذلك بعض المآخذ التي لم تسجل عليه . ثم انتقلت إلى ذكر أهم النتائج التي

خ

© Arabic Digital Library Yarmouk University

توصـــلت إلـــيها الدراسة . و في نهاية الدراسة أوردت قائمة بأهم المصادر والمراجع التي استعنت بها في هـــذه الدراســـة . وقد خرجت من هذه الدراسة بالنتائج التالية : كان الصيمري من نحاة القرن الرابع الهجـــري ، وكان بصري المذهب ، وكان من أهم مصـادره في كتابه : الأعلام الذين نقل عنهم ، وتلك الشـــواهد القرآنية والشعرية الغزيرة التي استشهد بها . واستدل بالسماع والقياس ـــ السماع الكثير والقـــياس الصحيح ـــ في إثبات أحكامه النحوية . وكذلك استدلاله بالإجماع واستصحاب الحال . هذا وقـــد رتب مسائله النحوية والصرفية الترتيب المعروف اليوم ، واستعمل مصطلحات البصريين بعامة ، ووقف إلى جانبهم في مسائل الخلاف ، وكان موقفه من الضرورة الشعرية واضحا ؛ فقد اقر بوجودها ، ونص على شذوذها في بعض المواضع . وكان تعرضه لدرس المسائل الخلافية والضرورة الشعرية والعلة النحوية إضافة منه لهذه القضايا ، لا تقل قيمة عن المؤلفات فيها ، ولا أدل على تأثره بالمدرسة البصرية من كثرة التأويل والتقدير عنده ! هذا ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج .

الكلمات المفتاحية : الصيمري ، التبصرة و التذكرة ، الشاهد ، القياس ، المنهج ، الخلاف ، التأويل

© Arabic Digital Library Yarmouk University

Abstract

Al-Hiaryi , Mohammad Hamdallah . Al-Sumeri in his book "AL-Tabsirah & Al-Tathkera " master mission in Yarmouk university , *the year two thousand and five* with supervisor Dr. Sulman Al – kudah.

The aim of studying is to explain the method that Al-Sumeri folow in his studying & the aim of studying also to explain his method in arrange the issues in his book ,and diction his position from the conflict diclians in grammar & his positions from the necessary of poetics .The aims to explain the grammar terms that he used it, and we explain the addition that Al-Sumeri participate in his book the grammar defect . And to complies these aims , the studying contains three chapters :

chapter one : The Al-Sumeri life ,age, his teachers , and the grammar positions in Al-Kuran, his reference grammar , Al - hadeeth Al-Sharief , and then I talk about his position from measurement. In chapter two : I study the methodology of research in : his methodology of grammar research . his methodology of the conflict research . I talk about his views & experimental grammar that mention in his book . I studied also in the last the canstructians.I continued the third chapter where I intended firstly to lay out Al-Sumeri in the balance . And I

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

record the most important characteristics in terms of avoiding the repetition and the easiness of expressions and a avoiding complications. I stipulated on the other hand some points that not record on him . Then I moved to mention the most important results of this study. In the end I listed down the most important references I went back to them during the research These were the results of the research : that Al – Sumeri was grammatic from the fourth hijri century and he was a basrit . The most important resources in his book were the scientists he quoted from them and the proofs from the quran and the poets . He took by the listing and measurement – much listing and the right measurement . He organized the grammatical matters as they are known to us and used terms Al-Basrian in general . He took their side in the debates . His position in terms of the poetic importance was clear as he admitted its existence ; he pointed out its exist from the base in certain positions.

Having being exposed to conflict diclians is not less important than his books , but not least he was influenced by the Basrite school in terms of canstructians and estimation . This is in brief what this study reached from results .

Key words :

Al-sumeri , Al-Tabsirah & Al -Tathkera , the proof ,The measurement , The methods , The difference , estimation .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المقدمة

لم ينل الصيمري حظه من الدراسة و البحث ، و لم يأخذ حقه من الشهرة ، رغم قيمة كتابه (التبصرة و التذكرة) و قيمة آرائه الواردة فيه . صحيح أن عالمنا الصيمري لم يعرف إلا بكتابه الوحيد (التبصرة و التذكـــرة) ؛ لكن هذا لا يدعونا إلى إهمال الكتاب و صاحبه ، و الحيلولة دون دراسته ؛ فالحكم في هذه الأمور يرجع إلى قيمة الكتاب العلمية و قيمة الآراء التي جاءت فيه .

لقـــد نـــال النحاة شهرة كبيرة ، وما فتئنا نسمع بهم وبآرائهم ، لكن عالما كالصيمري لم تكن له هذه الشهرة التي كانت للعلماء غيره ـــ مع أنه من نحاة القرن الرابع الهجري ، هذا القرن الذي شهد نضج الدراسات النحوية والصرفية ، واشتهر بعلمائه الكبار ، كأبي علي الفارسي وابن جني والرماني وغيرهم ـــــ بـــرغم قـــيمة كتابه وقيمة آرائه النحوية التي جاء ذكرها في كتب النحاة المتأخرين ، كأبي حيان الأندلسي في (ارتشاف الضرب) والسيوطي في (الأشباه والنظائر) و (همع الهوامع) وغيرهم !

والغـــريب أن أصحاب كتب تراجم النحاة والطبقات لم يتعرضوا لترجمته والكلام عنه وعن كتابه إلا قلـــيلا منهم ، وهذا القليل لم يذكر عنه إلا الشيء اليسير ، ولم يذكروا لنا سنة وفاته أو ميلاده ، أو من هم شيوخه وتلاميذه !

إن لكتاب الصيمري قيمة علمية لا تقل عن كتب النحو الأخرى ، وترجع قيمته إلى عدة أمور منها : مـــا يمـــتاز به أسلوبه من سلاسة في التعبير ، وخلو من التعقيد ، يمكن اعتباره حلقة من حلقات تيسير النحو ؛ فكتابه ألفه ليبصر المبـــتدىء و يذكر الـــمنـــتهي [1] . و إلى كـــثرة الشواهـــد من القـــرآن

---

[1] انظر : الصـــيمري ، عبد الله بن علي ، التبصرة والتذكرة ، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، دمشق ـــ سوريا ، دار الفكر ، ط١ ، ١٩٨٢ م ، ج١ ، ص ٧٣

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الكـــريم والقـــراءات القـــرآنية والأشعار ؛ فهو مصدر للشاهد القرآني والشعري . وقد تعرض لآراء ســـيبويه بالنقل والشرح والتوضيح ، ولهذا الأمر القيمة التي لا تخفى على أحد . وقد تعرض للخلاف الـــنحوي بين البصريين والكوفيين ، وبيان الحق في ذلك بالأدلة والبراهين . وقبل ذلك فهو مصدر غني لمعـــرفة العلـــل الـــنحوية ، ولا نبالغ إذا قلنا إنه يكاد يصل إلى مرتبة الكتب الخاصة بالعلل النحوية ، كالإيضاح في علل النحو للزجاجي وغيره ؛ فلا تكاد تخلو مسألة من مسائل (التبصرة) من ذكر علتها أو عللها .

لا شـــك أن الصـــيمري قـــد أودع كتابه – الذي عرف به – خلاصة علمه بالنحو ؛ فقد مثّل كتابه حصـــيلته العلمية و أظهر نواحي ثقافته المتنوعة ، و أنه كان حريصا على أن يخرج كتابه للناس بعامة ، و لطالب العربية و النحو بخاصة على أحسن صورة و أكملها .

لقـــد حاولـــت في هذه الدراسة الكشف عن المنهج الذي اتبعه الصيمري في كتابه ، و عن موقفه من أصـــول الـــنحو ، و عن موقفه من المسائل الخلافية و الضرورة الشعرية ، و درست التأويل و التعليل النحوي عنده .

وهـــدفت الدراسة أيضا إلى بيان الأهمية والقيمة لكتابه ، وبيان الإضافة التي ساهم بها وقدمها للنحو العربي ، للمتعلم القارىء في القرن الرابع الهجري ، وللمتعلم القارىء في العصر الحديث .

جاءت هذه الدراسة في تمهيد و ثلاثة فصول :

تناولت في التمهيد حياة الصيمري و عصره ، و أساتذته ، و مذهبه النحوي ، وقيمة كتابه و أهميته ، و مصادره التي اعتمد عليها .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

و بـــحـــثت في الفصل الأول : موقف الصيمري من الشواهد : القرآن الكريم وقراءاته ، و الحديث الشـــريف و نـــدرة استشـــهاده به و علة ذلك ، و الشعر و النثر . ثم انتقلت للحديث عن موقفه من القياس .

و في الفصـــل الثاني : درست منهج الصيمري في (التبصرة والتذكرة) من خلال : منهجه في ترتيب المســـائل الـــنحوية و الصرفية ، و منهجه في عرض المسائل الخلافية و موقفه منها ، و تعرضت لآرائه الـــنحوية و اختـــياراته الـــتي وردت في كتب النحاة المتأخرين ، و درست في نهاية هذا الفصل التأويل و التعليل النحوي عنده ، الذي " أحسن فيه التعليل على مذهب البصريين "[1]

وأعقـــبت هـــذين الفصـــلين بفصـــل ثالـــث : عمدت فيه إلى وضع منهج الصيمري في الميزان ، و ســـجلت فـــيه أبرز الخصائص لمنهجه ، من خلال ابتعاده عن التكرار والإعادة ، و سهولة التعبير ، و الـــبعد عـــن التعقيد . و سجلت كذلك بعض المآخذ التي لم تسجل عليه ، ثم انتقلت إلى ذكر أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة .

و في نهاية الدراسة أوردت قائمة بأهم المصادر و المراجع التي رجعت إليها و استعنت بها .

وقـــد اتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي ؛ فقد وصفت الظاهرة النحوية وحللتها ، ووقفت على آراء النحاة فيها . أما صعوبات البحث فقد برزت صعوبة الحصول على معلومات ـــ ولو قليلة ـــ عن الصـــيمري وحـــياته وكتابه ، مع أني رجعت إلى كتب الطبقات وتراجم النحاة خاصة وتراجم الرجال عامة ، وإلى كتب التاريخ ، لكنني لم أجد إلا الشيء القليل عن حياة الصيمري وكتابه !

---

(1) القفطـــي ، علي بن يوسف ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ـــ مصر ، دار الفكر العربي ، ط١ ، ١٩٨٦م ، ج ٢، ص ١٢٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لقـــد جاءت هذه الدراسة لتبرز أهمية وقيمة كتاب (التبصرة والتذكرة) للصيمري ، وتبرز الإضافة الـــتي أضـــافها إلى الـــدرس النحوي ، وإذا تحققتا فجدير بنا الوقوف على كتابه والاعتناء به وإعطاؤه الأهمية التي يستحقها ، آملين أن نكون قد أعطينا هذه الدراسة حقها ، وأظن أننا قد بذلنا جهدا لا بأس به فيها .

الباحث

محمد حمد الله الحياري

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تمهيد

القسم الأول : الصيمري ، حياته ، و عصره

القسم الثاني : مذهبه النحوي

القسم الثالث : قيمة الكتاب و أهميته ، و مصادره

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القسم الأول :

تعرض محقق كتاب (التبصرة و التذكرة) فتحي أحمد مصطفى علي الدين للحديث عن الصيمري و حياته و كتابه بما يغني عن إعادته هنا ، و لكن العادة جرت في دراسة عالم و دراسة منهجه في كتاب ألفه أن يترجم له و لحياته و شيوخه و كتبه ؛ ومن هذا الباب فالباحث سوف يختصر الحديث عن ذلك، و يضيف ما لم يطلع عليه محقق الكتاب ، و سيحيل في أثناء ذلك الاختصار على كلام المحقق..

حياته :

هو أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري

و الصيمري : (بفتح الصاد المهملة، و سكون الياء المنقوطة المثناة من تحتها ، و فتح الميم ، و في آخرها الراء . هذه النسبة إلى موضعين :

أحدهما : منسوب إلى نهر من أنهار البصرة يقال له (الصيمر) عليه عدة قرى.... و أما الصيمرة : فبلدة بين ديار الجبل و خوزستان)[1]

نستنتج مما سبق و من غيره من كلام المترجمين أن الصيمري إما أن يكون منسوبا إلى موضع بالبصرة على نهر معقل ، و إما أن يكون منسوبا إلى (صيمرة) تلك البلدة التي بين ديار الجبل و خوزستان ، و إما أن يكون منسوبا إلى نهر من أنهار البصرة يقال له (الصيمر) .

وكلمة الصيمري تطلق على أجود أنواع الجبن ؛ ففي (الروض المعطار) يقول صاحبه :

" الصيمرة : مدينة في الجبل ، و هي في مرج أفيح فيه عيون و أنهار ، و منها الصيمري صاحب

---

[1] السمعاني ، أبو سعد ، الأنساب ، تحقيق محمد عوامة ، دمشق ـ سوريا ، مطبعة محمد هاشم الكتبي ، د . ت ، ج ٨ ، ص ١٢٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(التبصرة) في النحو ، و أجود الجبن الصيمري "[1]

و نجد مثل هذا القول عند البكري ، في قوله :" صيمرة : بفتح أوله ، و فتح الميم ، بعده راء مهملة على وزن فيعلة أرض مهرجان ، و أجود الجبن الصيمري "[2]

مولده و وفاته :

لم تحدد لنا الكتب التي ترجمت له تاريخ ولادته و وفاته . و إن كان بروكلمان قد حدد سنة وفاته ب (٥٤١هـ) ، و الباحث يؤيد رأي محقق كتاب التبصرة في إثبات خطأ بروكلمان – الذي تابعه فيه عمر رضا كحالة – في تحديد سنة وفاة الصيمري ؛ للبراهين التي ذكرها المحقق ، و التي من ضمنها أخذ الصيمري عن الرماني (ت ٣٨٤ هـ) و السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) اللذين عاشا في القرن الرابع الهجري ؛ فهو من نحاة القرن الرابع الهجري !

و أعتقد أن إثبات بروكلمان وفاة الصيمري سنة ٥٤١هـ – و من تابعوه في ذلك – راجع إلي خلطه بين الصيمري صاحب التبصرة و عبد الله بن علي المعروف بسبط الخياط المتوفى سنة ٥٤١ هـ ؛ فقد ألف هذا الأخير كتاب (تبصرة المبتدئ و تذكرة المنتهي في القراءات)[3] . فلعل عنوان الكتاب المتشابه مع كتاب صاحبنا الصيمري هو سبب هذا اللبس و الخلط !!

و الغريب أن السيوطي الذي تحدث عن الصيمري في البغية ، و ترجم له ، لم يذكره بشيء في كتابه (المزهر) عند حديثه عن من نسب إلى بلده و وطنه ، و عند ذكره مواليد و وفيات كثير من علماء العربية، فلماذا لم يتحدث عن الصيمري ؟ لا ندري !! و قد وردت ترجمة للصيمري ، أضيفها هنا ، ربما

---

(١) الحميري ، الروض المعطار في خبر الاقطار ، تحقيق إحسان عباس ، القاهرة ، ط ١٩٨٠ م ، ص ٣٦٩

(٢) البكري ، معجم ما استعجم ، تحقيق مصطفى السقا ، القاهرة ، ط ١٩٤٥ م

(٣) خليفة ، حاجي ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، دار الفكر ، ط ١٩٨٢ م ، المجلد الأول ، ص ٣٣٩

© Arabic Digital Library Yarmouk University

لم يتيسر لمحقق كتابه الاطلاع عليها ، هذه الترجمة جاءت عند عبد الباقي اليماني ، من علماء القرن الثامن الهجري (ت ٧٤٣ هـ) يقول فيها: " عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري ، قدم مصر و سكنها مدة ، و أخذ عنه بها شيء من النحو و اللغة ، و صنف في النحو كتابا سماه التبصرة ، و أحسن فيه التعليل على قول البصريين ، و لأهل المغرب بالكتاب عناية تامة ، و لا يوجد منه نسخة إلا من جهتهم . و سمعت الشيخ أثير الدين النحوي يقول : إن الصيمري لا وجود له . و هذا الكتاب وجد في خزانة الملك ابن يحيى بن وهب ، أحد رجال الكمال بالأندلس .

و الترجمة الأولى منقولة من كلام الوزير ابن القفطي "[1]

و الغريب أن محقق كتاب (إشارة التعيين) قد أثبت سنة وفاة الصيمري بسنة ٥٤١ هـ مع إيراده إثبات محقق كتاب الصيمري (التبصرة) أنه من نحاة القرن الرابع الهجري .

و الغريب – أيضا – تجاهل أبي حيان الأندلسي لوجود الصيمري مع أنه نقل عنه في كتابه (ارتشاف الضرب) أكثر من عشر مرات !

و في رأي محقق كتاب (إشارة التعيين) أن مما يقوي أن لأهل المغرب بالكتاب عناية تامة ، و لا يوجد به نسخة إلا من جهتهم ، وجود " ثلاث نسخ مخطوطة من هذا الكتاب كلها بخط أندلسي مغربي عتيق "[2]

---

(١) اليماني ، عبد الباقي ، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، تحقيق عبد المجيد دياب ، السعودية ، شركة الطباعة العربية السعودية ، ط١ ١٩٨٦ م ، ص ١٦٨ ، ١٦٩

(٢) المصدر السابق ، الصفحة نفسها ، نقلا عن مجلة الثقافة

© Arabic Digital Library Yarmouk University

و لعل الأستاذ محمود الطناحي قد أجاب محقق كتاب (التبصرة) حين سأل عن سر اهتمام أهل المغرب بكتاب التبصرة و عنايتهم الفائقة به ، حينما قال: " و لقد اهتم المؤلف (يقصد الصيمري) بالقراءات كثيرا ، و لعل ذلك هو السبب في اعتناء المغاربة بكتاب التبصرة فالمعروف عنهم أن لهم ولعا شديدا بالقراءات "[1] و لعلي لا أخطيء حين أقول : إن عدم شهرة الصيمري و كتابه في عصره إلى وقت النحاة المتأخرين كابن مالك و ابن عقيل و أبي حيان الأندلسي و غيرهم قد يكون راجعا إلى: أن الصيمري عندما قدم مصر و سكنها مدة – و قد كان قبل ذلك قد أخذ علم العربية عن شيوخه – ربما رحل بعدها إلى بلاد المغرب ، و هناك ألف كتابه (التبصرة) ، فبقي هذا الكتاب عندهم يدرسونه و يهتمون به – لقيمته العلمية الكبيرة – إلى أن جاء القرن السابع الهجري، فنقل الكتاب أو نسخة منه إلى المشرق ، فاطلع عليها علماء المشرق و نحاته ، فوجدوه جديرا بالأخذ عنه و النقل منه و الإفادة مما جاء فيه ، فنقل هؤلاء النحاة منه ومن آرائه .

عصره :

تعرض الكثير من الكتاب للحديث عن القرن الرابع الهجري ، وأنا أورد هنا مختصرا للحديث عن هذا القرن ، و أحيل – من باب عدم التكرار – على هذه المصادر و المراجع التي تحدثت عن هذا العصر [2] ، ولا ينكر منكر أن القرن الرابع الهجري – الذي عاش فيه عالمنا الصيمري – شهد ازدهارا و تطورا في الحركة الثقافية بعامة ، و نضج الدراسات النحوية و الصرفية بخاصة ، فقد ظهر في هذا العصر علماء أفذاذ ألفوا في العربية و علومها أمثال أبي علي الفارسي و ابن جني و السيرافي و الرماني

---

[1] المصدر السابق ، ص ١٦٩

[2] انظر على سبيل المثال : المبارك ، مازن ، الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، بيروت ــ لبنان ، دار الكتاب اللبناني ، ط ١٩٧٢ م

© Arabic Digital Library Yarmouk University

و غيرهم .و إن بدا في هذا العصر تراجع و خور في الحياة السياسية في ظل الدولة العباسية المنقسمة إلى دويـــلات مختلفة ، مع أن هذه الدويلات كانت تتنافس فيما بينها على اقتناء الكتب ، وإكرام العلماء والأدباء والشعراء .

شـــيوخه و تلاميذه : لم تذكر لنا الكتب التي ترجمت له شيئا عن شيوخه أو تلاميذه ، و لكن نقول كما قـــال محقـــق كتابه : " كما قلت لم تذكر المصادر التاريخية شيئا عن شيوخ الصيمري ، و قد عرفنا هو بعض شيوخه إذ ذكر بعضا منهم في كتابه " التبصرة " و لا نعلم له وراء ذلك شيخا و لا تلميذا "[1]

و هؤلاء الشيوخ الذين يعنيهم المحقق هم : أبو سعيد السيرافي، و أبو الحسن علي بن عيسى الرماني ، و أبـــو محمـــد الحسين بن علي النمري ." و قد ذكر الصيمري صراحة أخذه عن أبي الحسن علي بن عيسى ، و أبي عبد الله النمري ، أما السيرافي فقد ذكر الصيمري ما يدل على أخذه عنه ... "[2]

و لا تســـتطيع عدّ (ابن ملكون الاشبيلي ، و هو من ألف نكتا على التبصرة)[3] تلميذا له ؛ لأن ابن ملكـــون الاشـــبيلي تـــوفي سنة أربع و ثمانين و خمسمائة ، إلا إذا عددناه تلميذا له تتلمذ على كتابه (التبصـــرة) لا عليه شخصيا ! أخلاقه و صفاته : غير منكر أن لا تذكر كتب التراجم شيئا عن شيوخه و تلاميذه و رحلاته و وفاته . بيد أنني وجدت القفطي قد وصفه بكلمتين لا أكثر ، هما : (و كان فهما عاقلا)[4] . و قبل ذلك وصفته كتب التراجم بـــ (النحوي)[5]

---

(1) الصيمري ، التبصرة والتذكرة ، ج1 ، ص ١٥
(2) المصدر السابق ، ج1 ، ص١٦
(3) خليفة ، كشف الظنون ، المجلد الأول ، ص ٣٣٩
(4) القفطي ، انباه الرواة ، ج٢ ، ص ١٢٣
(5) انظر : السيوطي ، جلال الدين ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط٢، ١٩٧٩م . و : الفيروزابادي ، مجد الدين ، البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، تحقيق محمد المصري ، دمشق ، منشورات وزارة الثقافة ، ط ١٩٧٢ م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القسم الثاني : مذهبه النحوي :

ظهـــر في تاريخ النحو العربي ما يعرف بالمدارس أو المذاهب النحوية ، كالمدرسة البصرية و الكوفية و الـــبغدادية و غيرهـــا . و جـــرت عادة كتب التراجم على وصف هذا النحوي بأنه بصري أو كوفي أو غير ذلك ، معتمدين في هذا التصنيف على التزام هذا العالم بمقاييس هذه المدرسة أو تلك ؛ فان كان ملتـــزما بخصـــائص المدرسة البصرية عدّ بصريا ، و إن كان ملتزما بخصائص المدرسة الكوفية عدّ كوفيا و هكذا .

وبمـــا أنـــنا ندرس عالما بعينه، و ندرس منهجه في كتابه ؛ فلا بد لنا – كما جرت العادة – من دراسة مذهبه النحوي ، و انتمائه لأي من المدارس الآنفة الذكر .

و إذا كان تحديد المذهب بأنه بصري أو كوفي يتحدد بثلاثة أشياء :

١ . موقف النحوي من مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين .

٢ . الأصول النحوية التي اعتمد عليها في كتابه .

٣ . المصطلحات النحوية التي يستعملها في كتابه .

فإنـــنا نســـتطيع عدّ الصيمري بصري المذهب ، أما الأمر الأول ؛ و هو موقفه من مسائل الخلاف بين البصـــريين و الكوفيين : فيظهر فيه انتصاره لسيبويه و للبصريين بعامة ، و دعم حججهم و آرائهم ، في أغلـــب الأحيان ، و إضعافه لآراء الكوفيين ، و إيراد الحجج التي تؤيد ذلك . و هذا ما ستناقشه هذه الدراسة في مبحث : الصيمري و موقفه من مسائل الخلاف . و أما الأمر الثاني ؛ و هو الأصول النحوية

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الـــتي يعـــتمد عليها النحوي : فإن الصيمري قد اعتمد أصول البصريين في كتابه [1] ، من قياس عى الأعم والأكثر ، و كثرة التعليل و التأويل في كتابه . و سيظهر هذا واضحا جليا أثناء الفصل الأول من هذه الدراسة ، التي ستتعرض لموقف الصيمري من أصول النحو بالتفصيل .

و فـــيما يخـــص الأمـــر الـــثالث ؛ و هـــو المصطلحات النحوية التي يستعملها : الصيمري استخدم مصطلحات البصريين النحوية ، من مصطلحات الجر و التمييز ، و نائب الفاعل و الضمير و غير ذلك؛ مما يعد من مصطلحات البصريين التي خالفوا فيها الكوفيين ، مما سيرد بيانه مفصلا في هذه الدراسة ، في مبحث : الصيمري و موقفه من المصطلحات النحوية .

و لعل تأثر الصيمري بالمذهب البصري يعود إلى جملة أمور منها :

دراســـته لكتاب سيبويه ؛ و هذا يظهر من خلال النقول الكثيرة عن الكتاب ، و من خلال كثرة ورود آراء سيبويه في كتابه .

تأثره بأساتذته من البصريين ، كأبي سعيد السيرافي و أبي الحسن علي بن عيسى الرماني .

و إذا عـــرفنا أن (كثـــرة الـــتأويل و التقدير) من خصائص المذهب البصري ؛ فهو دليل قوي على بصـــرية الصيمري ؛ فقد أكثر الصيمري في كتابه من التأويل و التقدير . و يكفي وصف كتب التراجم لكـــتابه بأنـــه " أحســـن فيه التعليل على مذهب البصريين " دليلا على بصرية الصيمري ، و هذا ما سنناقشه و نبحثه في مبحث : الصيمري و التعليل النحوي .

---

[1] انظـــر لتعـــرف أصـــول المدرسة البصرية : السيد ، عبدالرحمن ، مدرسة البصرة النحوية ، مصر ، دار المعارف ، د . ت . ر : الخثران، عبدالله ، مراحل تطور الدرس النحوي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ط ١٩٩٣م وغيرها .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

القسم الثالث : قيمة الكتاب و أهميته :

أعتقد أن لكتاب الصيمري (التبصرة و التذكرة) قيمة و أهمية كبيرة و عظيمة ، و هذه القيمة و الأهمية ترجع- في نظري- إلى عدة أمور أجملها فيما يلي :

أولا : هذه المادة النحوية و الصرفية الغزيرة التي غطّت مختلف جوانب النحو و الصرف ؛ حيث جاء كتابه شاملا و مستقصيا للمادة النحوية و الصرفية ، لا يقل مكانة عن نظائره من الكتب النحوية المؤلفة في هذا العصر – كالإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي مثلا – من حيث المادة التي حواها و ضمها بين دفتيه .

ثانيا : الشواهد الضخمة التي حواها الكتاب ، سواء أكانت شواهد شعرية – وردت عند غيره من النحاة ، أو التي تفرد بروايتها ، و لم ترد عند غيره – أم شواهد من القرآن الكريم و قراءاته ؛ فهو مصدر غني للشاهد الشعري ، و قبل ذلك فهو مصدر للوقوف على القراءات القرآنية .

ثالثا : ما امتاز به أسلوب الصيمري من اليسر و البعد عن التعقيد و الغموض ؛ مما يسهل على متوسطي الثقافة دراسته و الإفادة منه ؛ فكتابه ألفه ليبصّر المبتدئ و يذكّر المنتهي .

رابعا : تعرضه لآراء سيبويه بالنقل و الشرح و التوضيح ، و لست أبالغ إذا قلت إن كتاب (التبصرة والتذكرة) يعد شرحا آخر من شروح (الكتاب) لسيبويه . و بما أنه بصري المذهب كما أسلفنا ؛ فهو يعد شارحا و موضحا لآراء المدرسة البصرية النحوية .

خامسا : يعد كتاب الصيمري مصدرا مهما من مصادر معرفة المسائل الخلافية بين النحويين بعامة و البصريين و الكوفيين بخاصة ؛ بما حواه من هذه المسائل الخلافية التي تعرّض لها و أبدى موقفه منها ، و التي كان الغالب فيها الانتصار لسيبويه و للبصريين .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سادسا : و من أهم الأمور التي تعود إليها أهمية كتاب الصيمري – في اعتقادي – هي: ما اشتمل عليه هـــذا الكـــتاب من علل نحوية ؛ فهو – بحق – مصدر غني لمعرفة العلل النحوية ، و لا نبالغ إذا قلنا إن كتابه يكاد يصل إلى مرتبة الكتب الخاصة بالتعليل النحوي ، كالإيضاح في علل النحو للزجاجي و غيره مـــن الكـــتب الخاصـــة بالعلـــة النحوية ؛ فلا تكاد مسألة من مسائل (التبصرة) تخلو من ذكر علتها أو عللها .

و بعـــد فـــلا شك أن الصيمري قد أودع كتابه هذا – خصوصا أنه لم يعرف إلا به – خلاصة علمه بالنحو ، و أنه كان حريصا غاية الحرص أن يخرج كتابه – للناس بعامة و لأهل العربية بخاصة – بأحسن صورة و أتمها .

مصادرالصيمري في كتابه :

لم يصرح أبو محمد الصيمري بالمصادر التي اعتمد عليها و استفاد منها في كتابه (التبصرة و التذكرة) ، مـــع أنـــه لم يقف في الأخذ عند مصدر بعينه يستقي منه مادة كتابه ؛ بل اعتمد على أكثر من مصدر ، اجـــتمعت كلها لتخرج لنا هذا الكتاب العظيم ، كما اعتمد على جملة من الكتب – سواء كتب النحو أو الصـــرف أو القـــراءات – لكـــنه لم يذكر هذه الكتب التي أخذ عنها .لكننا نستطيع – من خلال مطالعتنا لكتابه – أن نذكر هذه المصادر التي اعتمدها ، و هي :

١ . الأعـــلام الذين نقل عنهم و ذكرهم في كتابه ، سواء أعلام البصرة أو أعلام الكوفة ؛ فمن أعلام البصرة الذين أخذ عنهم: سيبويه ، و الخليل ، و أبو العباس المبرد ، و أبو سعيد السيرافي ، وأبو عثمان المازني وغيرهم . و من أعلام الكوفة الذين ورد ذكرهم في كتابه : الفراء ، و الكسائي وغيرهما .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و يعـد سـيبويه أكثـر الذين نسبت إليهم أقوال ، أو نقلت آراؤهم ؛ إذ ورد ذكره مئة و إحدى و سبعين مرة ، و هو ينص في كثير من الأحيان على قوله بـ : " قال سيبويه "[1]

و نقـل – أيضـا – عن علماء القراءات القرآنية ؛ فقد نقل عن أبي بكر بن مجاهد (صاحب كتاب السبعة في القراءات) أربع مرات ، و ذلك في باب الإدغام . وذكر آراء الكسائي في ثمانية مواضع من كتابه .

٢. المصادر و الكتب المتنوعة – سواء في النحو و الصرف و القراءات – ولكن ما يؤخذ عليه في هذا الجانب أنه لم يشر إلى هذه الكتب التي نقل عنها على الرغم من أن مؤلفات هؤلاء الأعلام كانت شائعة و معروفة .

قلت : لعل الصيمري كان يعتقد أن هذه المصادر أشهر من نار على علم – وبالذات الكتاب لسيبويه ، و معاني القرآن للفراء ، والأصول في النحو لابن السراج – فلشهرتها رأى عدم لزوم ذكرها ؛ بل ذكر أصحابها يدل على كتبهم ضمنيا !

٣ . الاستشهاد بالقرآن والقراءات القرآنية ؛ فقد أكثر الصيمري من الاستشهاد بالقرآن الكريم و قراءاته ؛ فبالوقوف على فهرس الآيات القرآنية التي ذكرها محقق الكتاب تتبين مدى اهتمام الصيمري بالشـاهد القرآني ؛ فقد استشهد بـ : ثلاثمائة و خمس و سبعين آية ، و كان يأتي في كثير من الأحيان بالشاهد القرآني على المسألة ثم يعقبها بالشاهد الشعري بعد ذلك .

---

[1] انظر : الصيمري ، التبصرة والتذكرة ، ج١ ، ص ٢١٥ ، ٢٠٧ ، ج٢ ، ص ٦٤٦ ، ٧٧٢ وغيرها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤ . الشـــواهد النثـــرية (من أحاديث نبوية و أقوال العرب و أمثالهم) : استشهد الصيمري بالحديث النبوي؛لكـــنه – كعادة النحويين القدماء بصريين و كوفيين – لم يستشهد بالحديث النبوي إلا نادرا ؛ فقـــد استشهد بثلاثة أحاديث فقط . كما استشهد الصيمري بأقوال العرب و أمثالهم ، وبشكل قليل ؛ فقد ورد في كتابه خمسة أمثال ليس غير .

٥ .. الشـــواهد الشـــعرية : بمتابعة الشواهد الشعرية التي وردت في كتاب الصيمري ، و التي عمل لها محقـــق كتابه فهرسا ؛ نتبين العناية الشديدة و العظيمة بالشاهد الشعري عند الصيمري حيث استشهد الصـــيمري بأربعمائـــة و اثنين وسبعين شاهدا شعريا ، سواء تلك الشواهد التي ذكرها سيبويه وأخذها عنه، أو التي تفرد بذكرها ، و التي تعد إضافة من الصيمري إلى شواهد النحو !

مـــن جملة هذه المصادر المتعددة و المتنوعة التي استقى منها الصيمري مادة كتابه نتبين ثقافة الصيمري المتـــنوعة ، و غنى كتابه بهذه المادة النحوية و الصرفية الشاملة ؛ فهو يعد مرجعا لطالبي علم العربية بما حوى من هذه المادة الغنية و الغزيرة .

و بعد فهذه هي عامة المصادر التي اعتمد عليها الصيمري في كتابه ، ممثلة في شيوخه الذين أخذ عنهم، و غيرهـــم ممـــن جاء ذكرهم في كتابه كالفراء و ابن السراج و غيرهم ، و يضاف إلى هذا المصدر هذا الكـــم الغزيـــر من آيات الكتاب العزيز و قراءاتها المتعددة ، وهذا الكم الهائل من الشواهد الشعرية ، سواء أشعار الشعراء الذين استشهد بشعرهم سيبويه ، أو الشواهد التي أضافها إليها ، وتفرد بذكرها .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الفصل الأول : موقف الصيمري من أصول النحو

المبحث الأول : موقف الصيمري من الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية

المبحث الثاني : موقف الصيمري من الحديث الشريف

المبحث الثالث : موقف الصيمري من الاستشهاد بكلام العرب نثره وشعره

المبحث الرابع : الصيمري : القياس ، الإجماع ، استصحاب الحال

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أصول النحو

أولا : معناه :

إذا كان النحو هو : " علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب ، .. و النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى أجزائه التي ائتلف منها "[1] ؛ فان علم أصول النحو هو ـ كما يقول أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) :" أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه و فصوله ، كما أن أصول الفقه هي أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته و تفصيله "[2] . ويقول السيوطي (ت٩١١هـ) :" أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته ، و كيفية الاستدلال بها ، و حال المستدل"[3]

ثانيا : اهتمام القدماء بعلم أصول النحو :

لا شك أن " علم النحو" سابق في النشأة و الوجود على " علم أصول النحو "[4] . وعندما برز هذا العلم ـ أعني أصول النحو ـ اهتم به العلماء من حيث إفراده بالتأليف المستقل ، فنجد أول كتاب حمل هذا العنوان هو كتاب "الأصول في النحو" لابن السراج المتوفى سنة ٣١٦هـ ، ثم جاء بعده ابن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ في كتابه " الخصائص" الذي " يعد البداية العلمية المنظمة للبحث في علم أصول النحو ، وبيان أسسه المنهجية "[5]

---

(1) السيوطي ، جلال الدين ، الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق محمد حسن الشافعي ، بيروت ـ لبنان ، دار الكتب العلمية ، ط١ ١٩٩٨ م ، ص ١٥

(2) الانباري ، أبو البركات ، لمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق سعيد الأفغاني ، بيروت ـ لبنان ، دار الفكر ، ط٢ ، ١٩٧١ م ، ص ٨٠

(3) السيوطي ، الاقتراح ، ص ١٣

(4) ياقوت ، محمود ، أصول النحو العربي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ط ٢٠٠٠ ، ص ٩٠

(5) المصدر السابق ، الصفحة نفسها

© Arabic Digital Library Yarmouk University

و لكـــن مـــتى أصـــبح هذا العلم واضح المعالم و الحدود ؟ لقد كان ذلك و تم على يد أبي البركات الأنـــباري (٥٧٧هـــ) ؛ و ذلك في كتابه (لمع الأدلة في أصول النحو) ، ثم جاء بعده الإمام السيوطي (٩١١هـــــ) الذي ألف كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو) الذي استفاد من مؤلفات السابقين في هذا الميدان ؛ كالخصائص لابن جني ، و اللمع لابي البركات الانباري .

ثالثا : إفراد بعض العلماء بعض أصول النحو بالتأليف :

" و لقـــد ألفت في هذه الأصول كتب تحمل اسم الأصول .. أو تحمل اسم أصل من هذه الأصول مثل كـــتاب (المقايـــيس) لأبي الحســـن الاخفـــش الأوسط أو في جزء من احد هذه الأصول ـــ عند معظم النحويين ـــ ككتاب (الإيضاح في علل النحو) لأبي القاسم الزجاجي (٣٣٧هـــ)[١]

و مـــن المعروف أن العلة أحد أركان القياس الذي هو أصل من أصول النحو و أدلته ؛ التي هي عند ابن الأنباري ثلاثة أصول و هي : النقل والقياس واستصحاب الحال . و عند ابن جني ثلاثة أيضا هي : الســـماع و الإجمـــاع و القـــياس . فتحصـــل من مجموع قوليهما أربعة أدلة هي : السماع أو النقل ، والقياس، والإجماع واستصحاب الحال[٢] . وهي أربعة عند السيوطي : السماع ، والإجماع ، والقياس ، و استصحاب الحال .[٣]

" وتعـــد تلـــك الأسس :السماع ، و القياس ، و الإجماع ، و استصحاب الحال المحور الذي دار حوله البحث المنهجي في أدلة النحو أو أصوله عند القدماء "[٤]

---

(١) الحديثي ، خديجة ، الشاهد وأصول النحو ، الكويت ، منشورات جامعة الكويت ، ط ١٩٧٤ م ، ص ١٢٤

(٢) المصدر السابق ، الصفحة نفسها

(٣) السيوطي ، الاقتراح ، ص ١٣

(٤) ياقوت ، أصول النحو العربي ، ص ٨٩

© Arabic Digital Library Yarmouk University

رابعا فائدته :

نـــع أبا البركات الأنباري يحدثنا عن فائدة علم أصول النحو ؛ فيقول :" و فائدته التعويل في إثبات الحكـــم علـــى الحجة و التعليل. و الارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل ؛ فان المخلـــد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ، و لا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك و الارتياب"[1]

ففائدتـــه إذن في إثباته و تقريـــره الأحكـــام القائمة على البراهين و الحجج القوية، يقول محمـــود ياقوت:" و من هنا فان أصول النحو هي تلك الأسس أو الأركان أو الأدلة التي اعتمد عليها النحاة في تقريـــر الحكم و إثباته معتمدين في ذلك على الأدلة الصحيحة ، والحجج القوية ، والبراهين السليمة ، و العلل الواضحة ، وهم متأثرون ، من حيث المنهج ، بما في علم أصول الفقه "[2]

وهـــذه الـــنقطة الأخيرة التي ذكرها ياقوت تقودنا إلى نقطة هامة ؛ ألا و هي : احتذاء علماء العربية طـــريق أصول الفقه في وضع أصول النحو ، و إن أصول النحو معتمدة في معناها و نشأتها على أصول الفقـــه ، ولا أدل علـــى ذلك من كلام ابن جني في مقدمة كتابه الخصائص :" و ذلك أنا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام و الفقه .."[3]

خامسا : المقصود بهذه الأدلة و الأصول :

نكتفـــي هنا بتبيين المعنى الاصطلاحي لهذه لأصول عند النحويين تاركين التفاصيل عند كلامنا على كل أصل من هذه الأصول اتضح وجوده في كتاب الصيمري :

---

(1) الانباري ، لمع الأدلة ، ص ٨٠

(2) ياقوت ، أصول النحو العربي ، ص ٢١٢

(3) ابن جني ، أبو الفتح ، الخصائص ، تحقيق محمد النجار ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٣ ، ١٩٨٦ م ، ج ١ ، ص ٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأول : السماع أو النقل :

يقول السيوطي معرفا له :" و اعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى و هو القرآن ، و كلام نبيه ـــ صلى الله عليه و سلم ـــ و كلام العرب قبل بعثته و في زمنه و بعده ، إلى زمن فســـدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظما و نثرا عن مسلم أو كافر . فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت "[1]

الثاني : القياس

قال ابن الأنباري في جدله :

" هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه .

قـــال: وهو معظم أدلة النحو و المعول في غالب مسائله عليه كما قيل : إنما النحو قياس يتبع و لهذا قيل في حده : انه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"[2]

الثالث : الإجماع :

الإجمـــاع في علم النحو كما يقول السيوطي :" و المراد به إجماع نحاة البلدين : البصرة و الكوفة .. و يدخل فيه إجماع العرب ، من غير النحويين ، كما يقول السيوطي :" و إجماع العرب أيضا حجة "[3] " فالإجماع في العربية إذن : هو اتفـــاق العرب أو النـــحاة على أمر مـــن الأمـــور أو على صورة من صور التعبير"[4]

---

(1) السيوطي ، الاقتراح ، ص ٢٤
(2) المصدر السابق ، ص ٥٩
(3) المصدر السابق ، ص ٥٥ ، ٥٦
(4) الحديثي ، الشاهد وأصول النحو ، ص ١٢٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرابع : استصحاب الحال

عـــرفه أبـــو البركات الأنباري بأنه :"هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل الـــنقل عن الأصل، و هو من الأدلة المعتبرة كاستصحاب حال الأصـــل في الأســـماء و هو الإعراب ، واستصـــحاب حال الأصل في الأفعال و هو البناء ، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ، و يوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب .."[1]

و قـــد اعتـــبر الأنباري استصحاب الحال من أضعف الأدلة ، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل [2]

أمـــا و قد انتهينا من الحديث على أصول النحو و معناها نفصل الكلام عليها ؛ لنعرف مدى اعتماد الصيمري على هذه الأصول و مجيئها عنده .

الأول : الســـماع : ســـبق لنا أن قدمنا تعريفا للسماع عند السيوطي ؛ فلا داعي لإعادة ذكره هنا ، و لكن لا بأس أن نقدم موجزا عنه ، و أهم مصادره المعتبرة عند علماء النحو و اللغة .

ورد السماع عند الأنباري بمصطلح (النقل) و عرفه بقوله : " النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة .

فخـــرج عـــنه إذن ما جاء في كلام غير العرب من المولدين ، و ما شذ من كلامهم كالجزم بـــ (لن) و النصب بـــ(لم) ...الخ "[3]

---

[1] الانباري ، لمع الأدلة ، ص ١٤١ ، ١٤٢

[2] انظر المصدر السابق ، الصفحة نفسها

[3] المصدر السابق ، ص ٨١ ، ٨٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما بالنسبة لمصادر السماع أو النقل الأساسية فيمكن حصرها في خمسة مصادر :

١. القـــرآن الكـــريم ٢. القراءات القرآنية ٣. الحديث الشريف ٤ . الـــشواهد الشـــعريـــة ٥ . الشواهد النثرية .

والسماع أو النقل هو الأصل و الدليل الأول من أصول النحو و أدلته ، و كان للعلماء اهتمام خاص بـــه ، و نلاحـــظ ذلك من خلال كتبهم ، و منهم صاحبنا الصيمري الذي أولى السماع اهتماما كبيرا و عناية بالغة ؛ و لا أدل على اهتمامه و عنايته به ، من النصوص التي نقتبسها من كتابه ، و التي يؤكد فيها على أهمية السماع و ضرورة التقيد و الالتزام به :

يقـــول في بـــاب (المقصور و الممدود) :" فكل اسم مقصور يوجد له نظير من الصحيح فإنه يؤخذ بالقـــياس ، و مـــا لم يوجد له نظير من الصحيح فإنه لغة يتبع فيها السماع من العرب نحو : الرضا ، لا يحكم عليه إلا بالسماع .."[1] . و قوله في باب (المذكر و المؤنث) :" و أما المؤنث الذي ليس فيه علم التأنيث مما ليس بحقيقي : فإنه يؤخذ عن العرب سماعا "[2]

ويقول في باب (جمع الجمع): " اعلم أن جمع الجمع ليس بمطرد ، و لا يتجاوز ما جمعته العرب .."[3]

---

[1] الصيمري ، التبصرة والتذكرة ، ج٢ ، ص ٦١٠ ، ٦١١

[2] المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٦١٧

[3] المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٦٨١ ، وانظر غيرها من المواضع ج١ ، ص ١١٢ ، ج٢ ، ص ٦٣١

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المبحث الأول :

موقف الصيمري من الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولاً : القرآن الكريم و القراءات القرآنية :

القـــرآن الكـــريم هو الكتاب المنزّل على سيد البشر من لدن الخبير العليم ، أنزله بلغة العرب ووفق أســـاليبهم في التعـــبير و الكـــلام ؛ إذن لا ريـــب أن يكون هو المرجع الذي إليه يرجع النحويون في الاستدلال و الاستشهاد لكلام العرب وبناء قواعدهم النحوية على وفقه و أساسه .

وإن كـــان هـــناك مـــن قول للتقديم للاستشهاد بالقرآن الكريم فهو :" لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكـــريم مـــن تواتـــر رواياتـــه ، و عناية العلماء بضبطها و تحريرها متنا و سندا ، و تدوينها و ضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء الأبيناء من التابعين ، عن الصحابة ، عن الرسول صلى الله علـــيه و سلم ؛ فهو النص العربي الصحيح الـــمتواتر الـــمجمع على تـــلاوته بالـــطرق التي وصـــل إلينا بها في الأداء والحركـــات والسكنات ، ولم تعتن أمة بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم .

وعلـــى هـــذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة و النحو والصرف و علم البلاغة "[1]

وإذا كان سيبويه " من أكثر النحاة تمسكا بالشاهد القرآني ، وإجلالا له و كان يضعه في المرتبة الأولى لأنـــه أبلغ كلام نزل وأوثق نص وصل ، و لأنه يمثل العربية الأصلية ، و الأساليب الرفيعة ، و يخاطب العـــرب بلغـــتهم و على ما يعنون "[2] ؛ فإن الصيمري لا يقل عنه في ذلك ؛ فقد أورد في كتابه حوالي ثلاثمئة و ثمانين آية .

---

(1) الأفغاني ، سعيد ، في أصول النحو ، بيروت ودمشق ، المكتب الإسلامي ، ط ١٩٨٧ م ، ص ٢٨

(٢) الحديثي ، الشاهد وأصول النحو ، ص ٣٢

© Arabic Digital Library Yarmouk University

فقـــد يستشهد على المسألة بالآية القرآنية أولا ثم بالشعر ، كما في قوله : " .. وذلك قولك اخترت زيـــدا الـــرجال ، و سمـــيت أخاك زيدا ، و كنيته أبا فلان ، كان الأصل : اخترت زيدا من الرجال ، و سمـــيت أخـــاك بـــزيد ، و كنيته بأبي فلان ، قال الله عز وجل :(و اختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا) الأعراف الآية ١٥٥، أي من قومه ، ومن ذلك قول الشاعر[١] :

وبيضاءَ من نسجِ ابن داودَ نثرةٍ تخيرَها يومَ اللقاءِ الملابِسَا

أي من الملابس .." [٢]

و مثله قوله :" و إن كان ما قبل (إلا) غير تام ، حملت ما بعد إلا عليه ، فتقول : ما جاءني إلا زيد، و ما مررت إلا بعمرو ، وما رأيت إلا أخاك ، تحمله على الفعل الذي قبل (إلا) ، قال الله عز و جل :" و ما يعلم تأويله إلا الله " آل عمران الآية ٧ ، و قال كعب بن زهير[٣] :

أمست سعادُ بأرضٍ ما تبلغُها إلا العتاقُ النجيباتُ المراسيلُ "[٤]

و يقـــيس المسالة على الآية القرآنية ، فالآية القرآنية هي الأصل الذي يقاس عليه . كما في قوله : " فـــإن قلت : نعم فيك الراغب زيد ، و جعلت " فيك" من صلة " الراغب" لم يجز ؛ لأن الصلة لا تتقدم علـــى الموصـــول ، و إن جعلت " فيك " تبيينا غير صلة جاز؛ لأنك أردت : نعم الراغب ، ثم قلت : فيك" لتبين موضع الرغبة كما قال الله عز و جل :" و كانوا فيه من الزاهدين" يوسف الآية ٢٠ ؛ لأنه

---

[١] هو حسيل بن سجيح الضبي ، المرزوقي ، شرح ديوان حماسة أبي تمام ، تحقيق أحمد أمين وعبدالسلام هارون ، لجنة التأليف ، ط ١٩٦٩ م ، ص ٥٦٧ . النثرة : الدرع السلسة الملبس

[٢] الصيمري ، التبصرة والتذكرة ، ج ١ ، ص ١١٠

[٣] زهير ، كعب ، الديوان ، دار الكتب ، ط ١٩٥٠ م ، ص ٩

[٤] الصـــيمري ، التبصـــرة والتذكـــرة ، ج ١ ، ص ٣٧٦ . وانظر مواضع أخرى : ١/ ٤٥١ ، ٤٦٧ . العتاق : جمع عتيقة ، الناقة الكريمة ، المراسيل : جمع مرسال ، وهي السريعة السير

©Arabic Digital Library Yarmouk University

لو قيل : و كانوا من الزاهدين لم يعلم فيم ذا ؟ فجيء بفيه للبيان ، و ليست في صلة الزاهدين "[1]

و يقول في موضع آخر :".. فإذا جمعت قلت : الفُضَل و الكُبَر كما قال الله عز و جل :" إنها لإحدى الكُبَر" المدثر الآية ٣٥ [2]

و ينص على كثرة الشواهد القرآنية على مسألة بعينها بقوله : و هذا كثير ، مثل قوله :" و كذلك قوله عز و جل :" و هم في الغرفات آمنون " سبأ الآية ٣٧ ، و قال :" إن المسلمين والمسلمات " الأحزاب الآية ٣٥ ، و لم يرد بعضهم ، و إنما أراد جميع المسلمين و المسلمات و هذا كثير "[3]

و نراه يتحرج في ورود مسألة في القرآن بقوله : فيما علمت ، كما قال :" و لم يستعمل في القرآن فيما علمت إلا مع " قد" كقوله عز و جل :" ولقد جاء آل فرعون النذر " القمر الآية ٤١ ، " و لقد استهزئ" الأنعام الآية ١٠ [4]

و لكون القرآن الأصل الأول في الاستشهاد عنده ؛ فهو ينكر على من خالف القرآن و خالف كلام العرب ، بقوله :" و يقولون : نعم رجلا زيد، ففي " نعم" ضمير قبل الذكر على شريطة التفسير ، فمن منع من الإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير فقد خالف كتاب الله عز و جل ، و دفع في كلام العرب "[5] و يستشهد بما جاء في القرآن على لغة بعينها ، كما في :" و ما في القرآن من هذا الباب

---

[1] الصيمري ، التبصرة والتذكرة ، ج ١ ، ص ٢٧٧

[2] المصدر السابق ، ٢ / ٥٦٣ . والنظر : ٢ / ٦٨٣

[3] المصدر السابق ، ٢ / ٦٥٠

[4] المصدر السابق ، ١ / ٤٥٣

[5] المصدر السابق ، ١ / ١٥٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

منصوب على لغة أهل الحجاز ، قال الله عز و جل :(ما لهم به من علم إلا إتباع الظن) النساء الآية ١٥٧ ؛ لأن إتباع الظن ليس بعلم "[١]

هذا هو موقف الصيمري من آيات الكتاب العزيز، و طريقته في الاستشهاد بها ، والقياس عليها و الاستفادة منها ، و هو موقف حسن جميل .

الصيمري و القراءات القرآنية :

المقصود بالقراءة هو :" اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف و كيفيتها من تخفيف و تثقيل و غيرهما"[٢]

و قد كان منهج القراء في القراءات القرآنية ـ كما عبر عنه أحد أئمتهم أبو عمرو الداني :" وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة ، و الأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر و الأصح في النقل ، و الرواية إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية و لا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها "[٣]

و الأستاذ سعيد الأفغاني يعقب على كلام الداني بأن :" هذا دستور القراء أثبتوه في كتبهم و كانوا في تطبيقه على غاية من الدقة و الأمانة ، فكانوا منهجيين منطقيين قولا و عملا ؛ فهل كان النحاة كذلك ؟"[٤] كان قوم من النحاة " يعيبون على عاصم و حمزة و ابن عامر قراءات بعيدة في العربية ، وينسبونهم إلى اللحن ، وهم مخطئون في ذلك فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها ،

---

[١] المصدر السابق ، ١ / ٣٨١ ، ٣٨٢

[٢] الزركشي ، بدر الدين ، البرهان في علوم القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٧٥ م ، ج ١ ، ص ٢١٨

[٣] الجزري ، النشر في القراءات العشر ، تحقيق محمد سالم محيسن ، القاهرة ، ط ١٩٧٨ م ، ج ١ ، ص ١٠

[٤] في أصول النحو ، ص ٣١

© Arabic Digital Library Yarmouk University

و ثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية"[1]

و قد سار البصريون و الكوفيون على الاستشهاد بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس . و لم يكن "الاحتجاج بالقراءات الشاذة و القياس عليها و اعتبارها أصلا من أصول الاستشهاد من منهج البصريين ؛ لأنهم لم يكونوا يعتبرون من القراءات حجة إلا ما كان موافقا لقواعدهم و أقيستهم و أصولهم المقررة فإن خالفتها ردوها . في حين كانت القراءات مصدرا من مصادر النحو الكوفي .

فالكوفيون يأخذون بالقراءات السبع و بغيرها من القراءات يحتجون بها فيما له نظير من العربية و يجيزون ما ورد فيها مما خالف الوارد عن العرب ، و يقيسون عليها فيجعلونها أصلا من أصولهم التي يبنون عليها القواعد و الأحكام . وهم إذا رجحوا القراءات التي يجتمع عليها القراء لا يرفضون غيرها و لا يغلطونها .

أما غير شيوخ هاتين المدرستين من النحويين المتأخرين فإننا نجد منهم من تطرف و رفض الاستشهاد بالقراءات الشاذة و منع القياس عليها . و منهم من توسط بين المدرستين كابن جني الذي لا يأخذ برأي إحدى المدرستين . فهو وإن كان يميل إلى البصريين إلا أنه أكثر منهم اعتدالا و مع اعتداله نجده يخطيء بعض القراءات و يرى بعضها معيبا.. "[2]

يورد سعيد الأفغاني رأيه في مذهب ابن جني بأن :" مذهب ابن جني الاحتجاج بالقراءة الشاذة، و قد ألف في ذلك كتابه (المحتسب) جمع فيه شواذ القراءات ووجهها و احتج لها . و صنيعه ذلك هو الصواب "[3]

---

(1) السيوطي ، الاقتراح ، ص ٢٥

(2) الحديثي ، خديجة ، الشاهد وأصول النحو ، ص ٤٧ ـ ٤٩

(3) في أصول النحو ، ص ٤٥ ، هامش (١)

© Arabic Digital Library Yarmouk University

و إذا وصـــلنا إلى أبي حيان الأندلسي فإننا نراه يقف موقفا وسطا بين البصريين المتشددين والكوفيين المتســـاهلين و معهـــم ابن مالك ؛ فقد " كان يعتمد على صحة القراءة و تواترها .. و أعلى القراءات و أصـــحها عنده ما أجمعت عليه السبعة ، و لم يكن اعتماده على القراء السبعة فحسب بل كان يأخذ عن غيرهم من القراء الذين صحت عنده روايتهم .

و لا يرجح بين القراءات المتواترة إنما يأخذ بكل منها مقتديا في ذلك بثعلب أحد أئمة الكوفيين الذي لم يكن يجيز الترجيح بين القراءات المتواترة "[1]

و كـــان ابـــن مالـــك يحـــتج بالقراءات الصحيحة المتواترة و القراءات الشاذة ، التي لم يتحرج من الاستشهاد بها في إثبات القواعد و الأقيسة .

و قريبا من ابن مالك و أشد منه احتجاجا بها الإمام السيوطي الذي يقول :" أما القرآن فكل ما ورد أنـــه قرىء به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا و قد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحـــرف بعيـــنه إن لم يجز القياس عليه ؛ كما يحتج بالمجمع على وروده و مخالفته القياس في ذلك الحرف بعينه ، و لا يقاس عليه .."[2]

و نختـــتم كلامنا حول موقف النحاة من الاستشهاد بالقراءات برأي سعيد الأفغاني ـــ بعد أن تعرض لبعض القراءات و ناقش آراء المختلفين فيها ـــ الذي يقول :" و بعد ، فقراءات القرآن جميعها حجة في العربية متواترها و شاذها ، و أكبر عيب يوجه إلى النحاة عـــدم استيـــعابهم إيـــاها ، و إضاعـــــتهم

---

[1] الحديثي ، الشاهد وأصول النحو ، ص ٤٩ ، ٥٠

[2] السيوطي ، الاقتراح ، ص ٢٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على أنفسهم و نحوهم مئات من الشواهد المحتج بها ، و لو فعلوا لكانت قواعدهم أشد إحكاما "[1]

أمـــا موقـــف الصـــيمري من كل ذلك فنراه يقف موقفا وسطا ، أهم ما يميز هذا الموقف هو كثرة استشهاده بالقراءات القرآنية ؛ على النحو التالي :

يأتي بالقراءة تثبيتا لقاعدة أو أصل نحوي . ثم يأتي بالشعر بعد ذلك ، كقوله : "

و أما فعل جماعة المذكرين فإنما حذف منه نون الإعراب لشيئين :

أحدهما : أنهم لما أبطلوا الإعراب في فعل الواحد أجروا فعل الجماعة مجراه .

و الـــثاني : كراهية اجتماع النونات ، و هم يكرهون اجتماع نونين في كلمة فيحذفون أحدهما ، فكيف إذا اجـــتمعت ثلاث نونات ؟ قرأ أهل المدينة (فبم تبشرون) الحجر الآية ٥٤ ، و(أتحاجوني) الأنعام الآيـــة ٨٠ و إنمـــا الأصل :" تبشرونني" و " أتحاجونني" فاستثقلوا التضعيف ، و قال عمرو بن معدي كرب[2] :

تراه كالثَغام يعلُّ مسكاً ... يسوءُ الفالياتِ إذا فلينِي

يريد إذا فلينني "[3]

و في باب اشتغال الفعل بالضمير ، يختار الصيمري الرفع للاسم ؛ فيقول :

" و إنما كان في الرفع أجود ؛ لأنك في الرفع لا تحتاج إلى إضمار شيء ، و في النصب لا بد من إضمار فعـــل ، و المعنى في المنصوب و المرفوع سواء، فكلما قل العمل مع صحة المعنى كان أولى و أجود ، قال الله عـــز و جل : (سورةٌ أنزلناها) النور الآية ١ ، و قرأ عيسى بن عمر (سورةً أنزلناها) بالنصب ،

---

[1] في أصول النحو ، ص ٤٥

[2] هارون ، عبد السلام ، معجم شواهد العربية ، القاهرة ، ط ١٩٧٢ م ، ص ٤٠٤

[3] الصيمري ، التبصرة ، ج ١ ، ص ٤٢٨ ، ٤٢٩

© Arabic Digital Library Yarmouk University

و قال الله تعالى ذكره (وأما ثمودُ فهديناهم) فصلت الآية ١٧ و قرىء (ثمودَ) بالنصب على إضمار فعل بعد (ثمود) ؛ لأن (أما) لا يليها إلا الاسم ، فتقديره في النصب : فأما ثمودَ فهديناهم هديناهم ، قال بشر بن أبي خازم [١] :

فأما تميمٌ تميمُ بن مرٍ فألفاهُم القومُ رَوْبى نِياما

و يروى بالنصب و الرفع على ما ذكرنا "[٢]

٢. و كما قاس الصيمري المسألة النحوية على الآية القرآنية ؛ نراه يقيسها على القراءة القرآنية ؛ دلالة على اهتمامه و اعتنائه بالقراءات القرآنية ، و مكانتها في الاستشهاد النحوي على المسائل و الأحكام النحوية ! . من ذلك ـــ على سبيل الذكر ، لا الحصر ـــ حديثه عن ذا بمعنى الذي ، قال : " .. و أما الضرب الآخر : فأن تكون " ما" مع " ذا" بمنزلة اسم واحد ، ولا تكون موصولة ، و يكون جوابها منصوبا كقولك : ماذا صنعت ؟ معناه أي شيء صنعت ؟ فجوابه أن تقول : خيرا ؛ بالنصب ، كأنك قلت: صنعت خيرا ، و في القرآن :(ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا) النحل الآية ٣٠ على هذا التقدير ، و قرىء (يسألونك ماذا ينفقون قل العفوَ) البقرة الآية ٢١٩ بنصب العفو ؛ و رفعه "[٣]

و لا يكتفي بذكر القراءة ـــ هنا ـــ بل نراه يذكر ـــ بعد ذلك ـــ تأويل كلا الوجهين الواردين في هذه القراءة ، بما يوضحه و يجليه للقارىء المبتدىء و المنتهي ، ويعزز ذلك بأمثلة من كلام العرب ؛ زيادة توضيح و بيان .

و في حديثه عن (من) يقول ـــ مستشهدا على ما أراد إثباته بالقراءة القرآنية ـــ :

---

(١) الديوان ، تحقيق عزة حسن ، دمشق ، سنة ١٣٧٩ هـ ، ص ١٩٠. روبى : الذين استثقلوا نوما

(٢) الصيمري ، التبصرة ، ج ١ ، ص ٣٢٦ ، ٣٢٧

(٣) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٥١٩ ، ٥٢٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

" و أمـــا (من) فإنها تقع على من يعقل خاصة ، و لفظها مذكر يستعمل في الواحد و الاثنين و الجميع و المـــؤنث على لفظ واحد ، فإذا وقعت على الاثنين ، و الجماعة و المذكر و المؤنث فإن شئت حملت الكـــلام علـــى لفظها فوحدت . و إن شئت حملته على معناها فثنيت و جمعت ، و أنثت ، تقول : من النســـاء من قام ؛ على لفظ (من) . و إن شئت : من النساء من قامت ، على المعنى ، .. قال الله عز وجـــل : (و مـــنهم من يستمع إليك) محمد الآية ١٦ ؛ على اللفظ ، و قال:" و منهم من يستمعون إليك " ، على المعنى و قد قرىء :" و من يقنت منكن لله " الأحزاب الآية ٣١ ؛ بالتذكير على اللفظ ، و (مـــن تقـــنت) ، بالتأنـــيث عـــلى المعنى . ثم يأتي بشاهد شعري ـــ بعد ذلك ـــ على المسألة ؛ فيقول : (قال الفرزدق[1] :

تعشَّ فإنْ عاهدتني لا تَخُونُني نكن مثلَ منْ يا ذئبُ يصطحبانِ

فحمل (يصطحبان) على المعنى "[2]

و الغـــريب مـــن أبي بكر بن مجاهد قوله :" و لم يختلف الناس في (يقنت) أنها بالياء "[3] ؛ مع ورود القراءة بالوجهين كليهما !

و نلاحـــظ أن مـــن أدلـــة قوة الشاهد القرآني عموما و القراءة القرآنية خصوصا عند الصيمري ؛ استشـــهاده لقضـــية نحوية بآية قرآنية ، موردا قراءتها مع أنه ليس بصدد الاستشهاد بقراءة بعينها ؛ من

---

(1) الديوان ، تحقيق عبد الله الصاوي ، القاهرة . ط ١٩٣٦ م ، ص ٨٧٠

(2) الصيمري ، التبصرة ، ج ١ ، ص ٥٢٠ . ٥٢١ . وانظر مواضع أخرى منه في ٤٠٥ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤

(3) مجاهد ، أبو بكر ، السبعة في القراءات ، تحقيق شوقي ضيف ، القاهرة ، دار المعارف ، ط ١٩٧٢ م ، ص ٥٢١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ذلـــك قـــوله :" .. وتقول نعم فيك راغبا زيد ، و بئس لعمرو أخا أنت ، فيجوز هذا بإجماع ، قال الله تعالى : " بيس للظالمين بدلا " الكهف الآية ٥٠[١]

٣. قد ترد في الآية الواحدة قراءتان مختلفتان يستشهد الصيمري بهما معا و لا يرجح بينهما و يفسرهما و يـــؤولهما ؛ مـــن ذلك : " فأما قراءة من قرأ (هذا يومَ ينفع الصادقين صدقهم) المائدة الآية ١١٩ بفـــتح اليوم فليس فتحه للبناء ، و لكنه منصوب على الظرف كأنه قال : هذا الذي ذكرناه يكون يوم ينفع الصادقين صدقهم ، أو يحدث ، أو يستقر ، أو ما أشبه ذلك

والفـــرق بـــين القراءتين في الرفع و النصب : أن من رفع فقد أشار بهذا إلى اليوم ، و من نصب فقد أشار إلى ما يحدث في اليوم ، فوجب أن ينصب ؛ لأنه ظرف "[٢]

و يعقـــب على قراءة (فهب لي من لدنك وليا يرثني و يرث من آل يعقوب) مريم الآية ٥و٦ بـــ :" فمن جـــزم فـــعلى الجـــواب ، و مـــن رفـــع فـــعلى الصـــفـــة كـــأنـــه قـــيل : ولـــيا وارثا"[٣]

ويـــتأول لقراءة (و لا تمنن تستكثر) المدثر الآية ٦ بالرفع و الجزم ؛ بأنه :" فالرفع على معنى الحال كأنه قال : (و لا تمنن) مستكثرا ؛ و الجزم على البدل ؛ لأن المن استكثار"[٤]

و نلاحظ هنا عدم ذكر الصيمري الوجه الآخر للرفع في هذه القرءاة ؛ وهو : على حذف (إن) على أن الأصل : إن تستكثر ، فلما حذفت (إن) ارتفع و قد قرىء بذلك *

---

(١) الصيمري ، التبصرة ، ج ١ ، ص ٢٧٧ ، إبدال الهمزة ياء ، هي قراءة ورش من طريقيه وابي عمرو من طريق السوسي ، وهي قراءة ابي جعفر

(٢) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٩٥

(٣) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٠٧

(٤) المصدر السابق ، ج ١ ، ٤٠٧

* انظر : الاندلسي ، أبي حيان ، البحر المحيط ، مصر ، مطبعة السعادة ، ط ١٣٢٨ هـــ ، ج ٨ ، ص ٣٧٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و نراه يذكر الأوجه المحتملة في القـــراءة القرآنية ، و يفسر و يتأول لكل وجه منها ؛ كما فعـــل عند قوله تعالى : (قالوا تقاسموا بالله لنبيتنه و أهله) النمل الآية ٤٩*

٤. و الصيمري يرد على من أنكر القراءة ، و يستحسن رأي من تأول القرءاة على وجه آخر ؛ ففي مســـألة العطـــف على عاملين ، ينقل الصيمري إجازة الأخفش العطف على عاملين ، ثم يذكر رد أبي العـــباس هـــذه القراءة . و يورد بعده رأي ابن السراج و يستحسن تأويله و توجيهه ، و يصفه بالوجه الحسن ؛ قال :" و أجاز الأخفش العطف على عاملين ، فأجاز : قام زيد في الدار و القصرِ عمرو فقدم المجـــرور علـــى المرفوع ؛ لأن الجار و المجرور كشيء واحد ، و لم يجز قام زيد في الدار و عمروٌ القصر؛ لـــئلا يفصل بين الجار و المجرور ، و احتج بقول الله تبارك و تعالى :(إن في السموات و الأرض لآيات للمؤمنين . و في خلقكم و ما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون و اختلاف الليل و النهار و ما أنزل الله مـــن السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها و تصريف الرياح آيات لقوم يعقلون) الجاثية الآيات ٣، ٤ ، ٥ فقـــال :(و اختلافِ الليل و النهار) مجرور بالعطف على المجرور الذي قبله ، و قوله : (آيـــات لقـــوم يعقلون) منصوب بالعطف على ما عملت فيه (إن) ، فالواو عنده على هذا عطفت على عاملين : جار ، وهو (في) و ناصب ، وهو إن "[1]

و يـــرد على أبي العباس رده هذه القراءة ؛ قائلا :" و رد أبو العباس هذه القراءة و رفع (الآيات) في الآيتين الأخيرتين ليخلص من العطف على العاملين فألزم مثل ما فر منه ، و ذلك أنه جر (و اختلاف) بالعطـــف على ما عملت فيه (في) ، و رفع (الآيات) بالابتداء عطفا على موضع (إن) كما تقول : إن

---

* الصيمري ، التبصرة ، ج ١ ، ص ٤٥٥ ؛ بالنون والتاء و الياء

[1] المصدر السابق ، ج ١، ص ١٤٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

زيـــدا في الـــدار و القصرُ عمرو ، وهذا عطف على عاملين أيضا ، وهما (في) و موضع (إن) الذي هو ابتداء "[1]

وهو يستحسن توجيه ابن السراج في تسويته بين الرفع و الجر و الكسر في الآية الثالثة في :" أنه ليس فـيها عطف على عاملين فغلط الأخفش و أبا العباس فيما ذهبا إليه من العطف على عاملين فيمن جر ، ووجهـــه على وجه حسن وهو التكرير للتأكيد ، وذلك يخرجه من العطف على عاملين ، وهو كقولك: إن زيـــدا في الدار و البيتِ زيدا ، فهذا جائز بإجماع ؛ لأنه بمنزلة إن زيدا في الدار و البيتِ ، وهذا وجه حســن ؛ لأنه جعل (الآيات) الأخيرة هي الأولى ، و إنما كررت للتأكيد و طول الكلام ، فخرج من أن يكون معطوفا على عاملين "[2]

و يعقـــب على كل هذا بقوله :" و العطف على عاملين عيب عند من أجازه ، ففي هذا دليل على أنه لا يجوز حمل الآيات على العطف على عاملين ؛ لأن القرآن لا يحمل على شيء فيه عيب [3]

٥. و لعـــل تحرج الصيمري الشديد من تخطئة القراءات دفعه إلى نسبة التخطئة إلى البصريين ؛ حكاية عنهم ؛ ففي مسألة العطف على المضمر المجرور إلا بإعادة العامل ، يقول :" و كذلك قوله [4] :

نعلقُ في مثلِ السواري سيُوفَنا و ما بينها و الكعبِ مَهْوى نَفانفِ

عطـــف الكعـــب على الضمير في (بينها) ، وهذا مذهب البصريين ، و خطؤوا من قرأ:(تساءلون به و الأرحامِ) النساء الآية ١ ، فجر الأرحام عطفا على الهاء في (به) لأن هذا لا يجوز عندهم إلا في ضرورة

---

[1] المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٤٦

[2] المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٤٦

[3] المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٤٧

[4] لمسكين الدارمي ، الديوان ، تحقيق عبدالله الجبوري وخليل عطية ، بغداد ، ط ١٩٧٠ م ، ص ٥٣ ، برواية تنائف ويروى ايضا وما بينها والكعب غوط نفانف . نفانف جمع نفنف وهو الهواء بين الشيئين ، السواري جمع سارية وهي العمود

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشعر "[1]

و يـــنقل حكـــم البصـــريين علـــى قراءة الكسائي بالشذوذ ؛ و ذلك قوله :" و الفاء تدغم في مثلها كقولك : اعرف فارسا ، ولا تدغم في غيرها ؛ لأن فيها تفشيا يزيله الإدغام .

فأما ما حكي عن الكسائي من إدغامه الفاء في الباء في قوله عز و جل:(نخسف بهم) سبأ الآية ٩، فهو شاذ عندهم ، و قد تفرد به الكسائي "[2]

لكن أبا حيان ـــ كعادته ـــ في الدفاع عن القراءات ؛ يرد على من حكم عليها بالضعف و الشذوذ؛ بقوله :" و أدغم الكسائي الفاء في الباء في (نخسف بهم) قال أبو علي : لا يجوز ؛ لأن الباء أضعف في الصـــوت من الفاء ، فلا تدغم فيها .. و قال الزمخشري : و قرأ الكسائي :(نخسف بهم) بالإدغام و ليست بقوية . انتهى . و القراءة سنة متبعة ، و يوجد فيها الفصيح و الأفصح ، وكل ذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر ، فلا التفات لقول أبي علي ، و لا الزمخشري "[3]

٦. وإذا أردنـــا أن نعـــرف موقف الصيمري من قراءة ابن عامر :(و كذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) الأنعام الآية ١٣٧ ؛ فهولا يختلف عما سبق ذكره ، من نسبة عدم جوازه إلى البصريين ؛ فهو يريد أن ينأى و ينجو بنفسه من أن يخطىء قراءة أو يصفها بضعف أو غير ذلك ؛ قال:" و أما قراءة من قرأ :(أولادَهُم شركائِهم) فنصب أولادهم و تقديره قتل شركائهم أولادهم ، فلا يجوز عند البصريين ؛ لأنه فصل بين المضاف و المضاف إليه في غـــير موضع ضـــرورة ، و لا يجوز مثله في

---

[1] الصيمري ، التبصرة ، ج ١ ، ص ١٤٢ . الذي قرأ بها حمزة . وننقل هنا رد أبي حيان الاندلسي عليهم في البحر المحيط ٢ / ١٤٧ ، يقـــول :" .. ومـــن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب ، وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة " ؛ فقد أورد على صحتها سبعة أبيات شواهد !

[2] المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٥٦

[3] الاندلسي ، البحر المحيط ، ج ٧ ، ص ٢٦٠ ، ٢٦١

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الشعر عند سيبويه "[1]

و لعـــل الصيمري يريد أن يدنو من البصريين و لا يخشى من النقد في شاهد شعري يؤيد هذه القراءة الـــتي ينقل عدم جوازها عند البصريين ؛ فهو يعلق على بيت جاء بعد ذكره القراءة بالقول:" و أما ما أنشد بعضهم من قوله [2] :

فزججتُها بِمِزَجّةٍ زجّ القلوصَ أبي مَزادَة

تقديـــره : زجّ أبي مـــزادة القلوصَ ، فليس معروفا عند البصريين ، و لا مشهورا عن ثقة يؤخذ بلغته ، و لا يعرف من حيث يصح "[3]

هـــذا و قـــد أفـــرد أبو البركات الأنباري لهذه القضية المسألة الستون في كتابه الإنصاف ، ورد على الكوفيين شواهدهم في جواز الفصل بين المتضايفين ؛ بقوله :" و أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائله ؛ فلا يجوز الاحتجاج به "[4]

٧. و قـــد يـــرجح الصيمري في بعض الأحيان بين القراءتين و يصف إحداهما بأنها أجود من الأخرى و إن كانـــت الأخرى عربية ؛ كما في قوله :" و حذف المبتدأ مع أخوات (أي) قليل ، و قرىء:(تماما على الذي أحسنُ) الأنعام الآية ١٥٤ ، بالرفع بتقدير : الذي هو أحسنُ ، على المبتدأ و الخبر .

---

(١) الصـــيمري ، التبصـــرة ، ج ١ ، ص ٢٨٨ . وقال أبو حيان الاندلسي في الدفاع عن هذه القراءة وتوجيهها ـــ كعادته ـــ في البحر المحيط :" و قرأ ابن عامر كذلك أي ببناء زين للمجهول .. إلا أنه نصب (أولادهم) وجر (شركائهم) ، فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعـــل بالمفعـــول وهي مسألة مختلف في جوازها ، فجمهور البصريين يمنعونها ، متقدموهم ومتأخروهم ، ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشـــعر ، وبعض المتأخرين أجازها وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض (ابن عامر) الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب ، ولوجودها في لسان العرب في عدة أبيات " ج ٤ ، ص ٢٢٩

(٢) هارون ، معجم شواهد العربية ، ص ٩٩

(٣) الصيمري ، التبصرة ، ج ١، ص ٢٨٨ ، ٢٨٩

(٤) الانباري ، أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، صيدا ـــ بيروت ، المكتبة العصرية ، ط ١٩٩٨ م ، ج ٢ ، ص ٤٣٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و الأجود (الذي أحسنَ) ، على أن يكون (أحسنَ) فعلا ماضيا ، و قد قرىء على هذا أيضا :(مثلا ما بعوضةٌ) ، برفع بعوضة بتقدير : مثلا الذي هو بعوضة .

و الأجود في هذا أيضا نصب (بعوضةً) على زيادة ما "[1]

و من ذلك أيضا ؛ قوله :" و قد قرىء قوله عز و جل:(وقالت اليهود عزير بن الله) التوبة الآية ٣٠ بالتنوين ، و إسقاطه .. و أما من قرأ (عزيرٌ بن الله) بالتنوين فعزير رفع بالابتداء ، و ابن الله خبره ، وهذه أجود القراءتين"[2]

٨ . وهو ينص ــ وإن كان قليلا ــ على اسم القارىء فيما ثبت عنده نسبة القراءة إليه ، و ممن نص عليهم : الكسائي[3] و أبو عمرو [4] و حمزة [5] و عيسى بن عمر [6]

وإن لم يثبت عنده اسم القارىء نص ــ في بعضها ــ على اسم البلد الذي قرأ أهله بهذه القراءة ؛ مثل قراءة أهل المدينة [7] ، و ربما نسبها إلى لغة قبيلة من قبائل العرب مثل لغة أهل الحجاز [8]

وماعدا هذه المواضع نراه لا ينسب القراءات ؛ بل يكتفي بأن يقول :(و قد قرىء) [9] أو (و أما قراءة من قرأ) [10]

---

[1] الصيمري ، التبصرة ، ج ١، ص ٥٢٣ ، ٥٢٤

[2] المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٧٣٠

[3] المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٥٦

[4] المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٥٩

[5] المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٥٩

[6] المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٢٦

[7] المصدر السابق ، ج ١ ، ص٤٢٨

[8] المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٨١

[9] المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٤٢ ، ٤٤٣

[10] المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٨٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مـــن خلال هذا العرض يتضح لنا موقف الصيمري من القراءات القرآنية ؛ وهو الموقف الذي يتسم بالاعتدال ، وعدم التطرف ؛ فقد استشهد بها لإثبات القواعد و الأحكام النحوية ، و قاس عليها كلام العـــرب ، و لم يخطىء قراءة و لم يلحّن قارئا ، و إن رجح إحدى القراءات على غيرها ؛ فلم يعتمد في ذلـــك شخصية القارىء ، بصريا كان أم كوفيا ، لأن اهتمامه كان موجها للقراءات و ما يرد فيها من ألفاظ و أصول نحوية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثاني :

موقف الصيمري من الحديث الشريف

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحديث النبوي :

الحديث النبوي هو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد القرآن الكريم . و يحسن بنا ، هنا، أن نبين المقصود بالحديث النبوي ؛ فننقل كلام الشيخ محمد الخضر حسين حول الحديث النبوي ؛ قال: " ثم تبين لي أن كتب الحديث تشتمل على أقواله ، و على أقوال الصحابة ، تحكي فعلا من أفعاله عليه السلام ، أو حالا من أحواله أو تحكي ما سوى ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتصل بالدين ، بل يوجد في كثير من كتب الحديث أقوال صادرة عن بعض التابعين ، و كذلك نرى المؤلفين في غريب الحديث يوردون ألفاظا من أقوال الرسول أو أقوال الصحابة ، أو أقوال بعض التابعين كعمر بن عبد العزيز و هذه الأقوال المنسوبة إلى الصحابة أو التابعين متى ما جاءت من طريق المحدثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي أو قاعدة نحوية "[1]

و لا يخفى علينا أن خلافا و جدلا و نقاشا حادا دار حول الاحتجاج بالحديث النبوي على إثبات القواعد النحوية به ؛ وانقسام النحاة في ذلك أقساما ثلاثة :

قسم مانع للاحتجاج به ، و على رأسهم أبو حيان الأندلسي النحوي و شيخه أبو الحسن بن الضائع .

و قسم مجيز للاحتجاج به مطلقا ، و على رأسهم ابن مالك و ابن خروف و ابن حزم . و قسم وقف موقفا وسطا بين هؤلاء ، و على رأسهم الشاطبي و السيوطي [2]

---

[1] حسين ، محمد الخضر ، دراسات في العربية وتاريخها ، دمشق ، المكتب الإسلامي ، ط ٢ ، ١٩٦٠ م ، ص ١٦٦ ، ١٦٧

[2] انظر حول هذا الخلاف : السيوطي ، الاقتراح ، ص ٢٩ ــ ٣٠ ، البغدادي ، عبد القادر ، خزانة الأدب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، الرياض ، دار الرفاعي ، ط ١ ، ١٩٨٣ م ، ج ١ ، ص ٩ ــ ١٥ ، الالوسي ، محمد ، إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد ، تحقيق عدنان الدوري ، بغداد ، مطبعة الإرشاد ، ط ١٩٨٢ م ، ص ٧٧ ــ ٩١ ، الأفغاني ، سعيد ، في أصول النحو ، ص ٤٦ ــ ٥٨ ، فجال ، محمود ، السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي ، الرياض ــ السعودية ، أضواء السلف ، ط ٢ ، ١٩٩٧ م وغيرها

© Arabic Digital Library Yarmouk University

و أما حجة المانعين ـــ و على رأسهم أبو حيان الأندلسي ـــ ؛ فهي :" أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ـــ صلى الله عليه و آله و سلم ـــ ، لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها نحو ما روي من قوله " زوجتكها بما معك من القرآن " ، " ملكتكها بما معك ، خذها بما معك " ، و غير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة ، فنعلم يقينا أنه ـــ صلى الله عليه و سلم ـــ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ *، بل لا يجزم بأنه قال بعضها إذ يحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ غيرها ، فأتت الرواة بالمراد و لم تأت بلفظه ، إذ المعنى هو المطلوب ، و لا سيما مع تقادم السماع ، و عدم ضبطه بالكتابة ، و الاتكال على الحفظ . و الضابط منهم من ضبط المعنى ، وأما ضبط اللفظ فبعيد جدا لا سيما في الأحاديث الطوال .

الأمر الثاني : أنه وقع اللحن كثيرا في ما روي من الحديث لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، و لا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن في كلامهم و هم لا يعلمون ذلك ، و قد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب ، و نعلم قطعا غير شك ، أن رسول الله ـــ صلى الله عليه و سلم ـــ كان أفصح الناس ، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات ، و أحسن التراكيب و أشهرها و أجزلها ، و إذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز و تعليم الله له من غير معلم "[1]

وما أحسن ما رد به البغدادي في كتابه (خزانة الأدب) على حجج المانعين ـــ و أراه ردا صائبا ، يتفق مع الحقيقة التاريخية و الواقع الفعلي للحديث النبوي ـــ ؛ فهو يقول :" ورد الأول ـــ على تقدير

---

* في نص الاقتراح :" لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ غيرها فأتت الرواة .." ؛ وأثبتنا ما وجدناه الصحيح من خزانة الأدب ، ج ١ ، ص ١١

(١) السيوطي ، الاقتراح ، ص ٣٠ ، ٣١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تسليمه ـــ بأن النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب ، و قبل فساد اللغة ، و غايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ، فلا فرق . على أن اليقين غير شرط ، بل الظن كاف .

ورد الثاني بأنه لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به ، و الصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه . و يلحق به ما روي عن الصحابة و أهل البيت ، كما صنع الشارح المحقق "[1]

وقد وجدت ردا من المحدثين على أبي حيان الأندلسي ؛ يتمثل بـ :" و الرد من ثلاثة أوجه : الأول استشهاد المتقدمين و المتأخرين . الثاني : تحامله على ابن مالك . الثالث : استشهاده هو نفسه بالحديث "[2] . و لعمري إنه الرد الذي يعزز مكانة الحديث و قيمته في الاستشهاد ! و ما أعظم و أحسن ما فصله و رد به عليهم من المحدثين ـــ أيضا ـــ محمود فجال في كتابه القيم (السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي) ؛ الذي خصص الباب الثاني و الثالث منه للرد على شبهتي المانعين من الاحتجاج به ، اللتين سبق ذكرهما آنفا .

و أما حجة المجيزين ـــ و على رأسهم ابن مالك ، الذي أكثر من الاستشهاد بالحديث ، و ابن هشام ـــ ؛ فيجملها ابن الدماميني في رده على أبي حيان في (شرح التسهيل) ؛ و لله دره من رد جميل مجاد ! ؛ قال :" و قد أكثر المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية ، و شنع أبو حيان عليه و قال : إن ما استند إليه من ذلك لا يتم له ، لتطرق احتمال الرواية بالمعنى ، فلا يوثق بأن ذلك المحتج به

---

[1] البغدادي ، خزانة الأدب ، ج ١ ، ص ٩ ، ١٠ ، و انظر : الالوسي ، إتحاف الأمجاد ، ص ٧٧ ، ٧٨

[2] علوان ، عبد الجبار ، الشواهد والاستشهاد في النحو ، بغداد ـــ مطبعة الزهراء ، ط ١ ، ١٩٧٦ م ، ص ٣٢٢ ، وقد تعرض في كتابه لقضية الاستشهاد بالحديث ، وبحثها مفصلا في ص ٢٩٥ ـــ ٣٣٧ . وانظر : الأفغاني ، في أصول النحو ، ص ٥٠ وما بعدها . وقد أورد ـــ أيضا ـــ الالوسي الرد على المانعين ، واشهر رأيه قاطعا في جواز الاحتجاج به ! انظر ص ٧٨ وما بعدها من كتابه

© Arabic Digital Library Yarmouk University

لفظـــه عليه الصلاة و السلام حتى تقوم به الحجة . و قد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوب رأي ابن مالـــك فـــيما فعله ، بناء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب ، و إنما المطلوب غلبة الظن الذي هـــو مـــناط الأحكـــام الشـــرعـــية ، و كـــذا ما يتـــوقـــف عليـــه من نـــقل مـــفـــــردات الألـــــفـــاظ و قوانين الإعراب ، فالظن في ذلك كله كاف . و لا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المـــنقول المحتج به لم يبدل ، لأن الأصل عـــدم التبديـــل ، لا سيما و التـــشديد في الضبط ، والتحري في نقل الأحاديث ، شائع بين النقلة و المحدثين . و من يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويـــز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه ، فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون ، مع قولهم بجـــواز الـــنقل بـــالمعنى ؛ فـــيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل ، و يكون احتمال التبديل فيها مرجوحا ، فيلغى و لا يقدح في صحة الاستدلال بها.. "[1]

و أما الفريق الثالث الذي توسط بين المتطرفين من القبيلين ؛ فقد كان الشاطبي المتكلم بلسانهم ثم تبعه السيوطي ؛ اللذان أجازا الاستشهاد بالأحاديث المعتنى بنقل ألفاظها[2]

وقـــد كان من أشد المحدثين دفاعا عن الحديث هو محمد الخضر حسين ؛ فيما انتهى إليه البحث من أن هـــناك أحاديـــث لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها في اللغة ؛ أوردها في كتابه (دراسات في العربية و تاريخهـــا)[3] " و قـــرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة استنادا إلى ما توصل إليه الشيخ محمد الخضر حسين الاحتجاج بالحديث ، و نص قراره : ـــ" اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية

---

[1] البغدادي ، خزانة الأدب ، ج ١ ، ص ١٤ ، ١٥ ، وقد نقلت كلام الدماميني خديجة الحديثي ؛ في كتابها (الشاهد وأصول النحو) ، ص ٦٤

[2] انظر قول الشاطبي في : البغدادي ، خزانة الأدب ، ج ١ ، ص ١٢ ، ١٣ ، وكذلك رأي السيوطي في (الاقتراح) ، ص ٢٩

[3] انظر منه ص ١٧٧ ـــ ١٨٠

© Arabic Digital Library Yarmouk University

لجـــواز روايتها بالمعنى و لكثرة الأعاجم و قد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي : ــ

١. لا يحـــتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول ، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها .

٢. يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي :

١. الأحاديث المتواترة المشهورة .

٢. الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .

٣. الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .

٤. كتب النبي صلى الله عليه و سلم .

٥. الأحاديث المروية لبيان انه (ص) كان يخاطب كل قوم بلغتهم .

٦. الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل : القاسم بن محمد ــ و رجاء بن حيوة ــ و ابن سيرين .

٧. الأحاديث المروية من طرق متعددة و ألفاظها واحدة "[1]

هـــذا موقـــف القـــدماء و المحدثين من علماء العربية من الاستشهاد بالحديث ، و الذي يعنينا ها هنا الحديث عن الصيمري و موقفه من الاحتجاج بالحديث ؛ فهو لم يستشهد منه إلا بثلاثة أحاديث فقط . و استشهاده على النحو التالي :

---

[1] مجموعة القرارات العلمية (٣) ، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما ، نقلا عن : الحديثي ، الشاهد وأصول النحو ، ص ٦٩

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ـــــ قياس المسألة النحوية على ـــ بعد القرآن و الشعر ـــ الحديث ، و تصريحه بلفظة الحديث ؛ في قوله :" و في الحديث المرفوع :" كلُ مولودٍ يولدُ على الفطرة حتى يكونَ أبواه هما اللذانِ يهودانه أو ينصرانه "[1] . و قد استشهد به على جواز كون (هما) هنا فصلا ، و غير فصل . و قد تأول لكل من الوجهين ، و دعم تأويله بالشاهد الشعري ؛ كما تراه مفصلا في مكانه من التبصرة [2]

ـــــ إثبات قضية في النحو بالحديث ثم إتباعه بالشاهد الشعري ؛ مع عدم النص على لفظ (الحديث) ؛ كما في قوله :" و كذلك :" ما من أيامٍ أحبُّ إلى الله فيها الصومُ منه إليه في عشر ذي الحجة " جعلت (أحب) صفة للأيام ، فرفعت الصوم به ، والهاء في (فيها) للأيام ، و في (منه) للصوم ، وفي (إليه) لله .

و قد يحذفون فيقولون :" ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة " ؛ لعلم المخاطب ، و كثرة الاستعمال "[3] جاء بهذا الحديث ـــ بعد أن اتبعه بشاهد شعري ـــ على مسألة وصف الاسم بفعله و بفعل سببه فيجري مجرى الوصف بفعله .

ـــــ حديث لم يذكر غيره شاهدا على حكم نحوي ،مع النص على لفظ (الحديث) ؛ قال :" و لا يجمع بالألف و التاء إلا إذا جعل اسما كما لم يجمع مذكره بالواو و النون . فإن سميت امرأة بحمراء جمعتها

---

(1) الصيمري ، التبصرة ، ج ١ ، ص ٥١٤ ، وانظر الحديث في : الإمام مسلم ، صحيح مسلم بشرح النووي ، القاهرة ، المطبعة المصرية بالازهر ، ١٣٤٩ هـ ، ج ١٦ ، ص ٢٠٧ . والحديث المرفوع : هو ما أضيف الى النبي الكريم قولا او فعلا عنه ، وسواء كان متصلا ، او منقطعا او مرسلا

(2) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٥١٤ ، ٥١٥

(3) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٨٠ ، وانظر الحديث في : ابن حنبل ، أحمد ، المسند ، تحقيق أحمد شاكر ، القاهرة ، دار المعارف ،سنة ١٣٧١هـ ، ج ٣ ، ص ٢٩٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالألـــف و الـــتاء فقلت : حمراوات ، كما جاء في الحديث :" ليس في الخَضْرَاواتِ صَدَقةٌ " سلم ؛ لأنه اسم "[1]

مما تقدم يتبين لنا موقف عالمنا الصيمري الوسط في الاحتجاج بالحديث النبوي ؛ و هي و إن كانت قليلة إلا أنه استشهد بها و صرح بذلك !

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1] المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٦٧٣ ، وانظر الحديث في : السيوطي ، جلال الدين ، الجامع الصغير ، القاهرة ، بولاق ، ١٣٨٦هـ

المبحث الثالث :

موقف الصيمري من الاستشهاد بكلام العرب :

نثره

و

شعره

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولاً : النثر :

وهـــو ـــ أعـــني كلام العرب ـــ النوع الثالث من السماع ، عند السيوطي ، الذي يعرفه بقوله : " و أعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن ، و كلام نبيه ـــ صلى الله عليـــه و ســـلم ـــ و كـــلام العرب قبل بعثته و في زمنه و بعده ، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظما و نثرا عن مسلم أو كافر ؛ فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت "[1]

أما العرب المحتج بهم فهم أصنافٌ يختلفون زمانا و مكانا و أحوالاً :

سبق أن قلنا أن كلام العرب هو المصدر الثالث لما يستشهد به في اللغة و النحو ، و يقصد به :" كلام القـــبائل العربية الموثوق بفصاحتها و صفاء لغتها من منثور و منظوم قبل بعثته و في زمنه و بعده إلى أن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم و كثرة المولدين و فشوّ اللحن "[2]

و يـــراد بهؤلاء ـــ كما يقول فاضل السامرائي ـــ :" عرب الجاهلية و صدر الإسلام و ما بعده إلى ما يقارب النصف الأول من القرن الثاني للهجرة حيث اختلفت العلائق و اختبلت الألسنة ، و قد احتج الـــنحاة بالمـــنظوم و المنـــثور من كلام الجاهليين و المخضرمين و الإسلاميين و طرحوا كلام المولدين و المحدثين و ذكروا على رأس المولدين بشار بن برد "[3]

لا شـــك أن علماء اللـــغة قد وقفوا عند من تؤخذ عـــنهم اللغة زمانا و مكانا وأحـــوالا ؛ ولا شك أن لغة قريش هي أولى القبائل التي تؤخذ عنـــها اللـــغة ؛ و ذلك لأنها كانت :" أجود العـــرب انتقاء

---

[1] السيوطي ، الاقتراح ، ص ٢٤

[2] الحديثي ، الشاهد وأصول النحو ، ص ٧٧

[3] السامرائي ، فاضل ، ابن جني النحوي ، بغداد ، دار النذير ، ط ١٩٦٩ م ، ص ١٣٥ ، ١٣٦

© Arabic Digital Library Yarmouk University

للأفصح من الألفاظ و أسهلها على اللسان عند النطق بها و أحسنها مسموعا و إبانة عما في النفس "[1]

فأما الزمان " فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية و فصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني سواء أسكنوا الحضر أم البادية "[2] . و أما الذين أتوا بعد ذلك ـــ أعني المولدين و المحدثين ـــ فلا يحتج بكلامهم في اللغة و العربية "[3]

و أمـــا المكـــان " أو بعـــبارة أخرى القبائل ، فقد اختلفت درجاتها في الاحتجاج على اختلاف قربها أو بعـــدها من الاختلاط بالأمم المجاورة ، فاعتمدوا كلام القبائل في قلب جزيرة العرب ، وردوا كلام القبائل التي على السواحل أو في جوار الأعاجم "[4]

هـــذا وقد صنف أبو نصر الفارابي القبائل على ضوء الاحتجاج بها تصنيفا دقيقا و حسنا و مقبولا ـــ بعد أن ذكر قريش و فصاحتها ـــ ؛ و ها هو :" و الذين عنهم نقلت اللغة العربية و بهم اقتدي و عنهم اخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم :

قـــيس و تميم و أسد فإن هؤلاء هم الذين اخذ عنهم أكثر ما اخذ و معظمه ، و عليهم اتكل في الغريب و في الإعراب و التصريف .

ثم هذيل و بعض كنانة و بعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم .

و بالجملـــة فإنه لم يؤخذ عن حضري و لا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم .."[5] ، ثم يأخذ بضرب الأمثلة على هؤلاء ، وسبب عدم الأخذ عنهم .

---

[1] السيوطي ، الاقتراح ، ص ٣٣

[2] الأفغاني ، في أصول النحو ، ص ١٩

[3] انظر : الالوسي ، إتحاف الأمجاد ، ص ٧٧ ، السامرائي ، ابن جني النحوي ، ص ١٣٥ ، ١٣٦

[4] الأفغاني ، في أصول النحو ، ص ٢٠ ، ٢١

[5] السيوطي ، الاقتراح ، ص ٣٣ ، ٣٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و أمـــا أحـــوالهم ـــ أعـــني العرب المحتج بهم ـــ فخيرها :" ما كان أعمق في التبدي و ألصق بعيشة الـــبادية "[1] . و إذا أردت وصـــفا لهـــم أدق ؛ فما عليك إلا الرجوع إلى كلام الفارابي في وصفهم ؛ و ذلك في آخر كلامه عن القبائل التي يحتج بها[2]

هـــذه هي منابع الشاهد النحوي الشعري و النثري عند البصريين الذين " كانوا يتشددون في الأخذ ولا يقبلون كلام من اختلط بالحواضر .

أما الكوفيون فقد اعتمدوا على القبائل التي اعتمد عليها البصريون . و اعتمدوا على لغات أخرى أبى البصريون الاستشهاد بها و هي : لهجات سكان الأرياف الذين وثقوا بهم كأعراب سواد الكوفة من تميم و أســـد ، و أعـــراب ســـواد بغداد من أعراب الحطمية الذين غلط البصريون لغتهم و لحنوها و اتهم الكســـائي بأنـــه اخذ النحو أو بأنه أفسدها كان أخذه بالبصرة إذ وثق بهم و اخذ عنهم و احتج على سيبويه في المناظرة التي جرت بينهما بلغاتهم "[3]

أما ما استشهد به الصيمري ـــ و الذي يعنينا ههنا ـــ من لغات العرب فكان على النحو التالي :

١. ذكر المسألة الواردة على اللغتين الحجازية و التميمية ؛ و سبب ورودها كذلك ، و تقويته ودعمه للغة أهل الحجاز ، مثاله في باب (من) في الاستفهام :" إذا استفهمت بمن عن معرفة علم حكيت إعرابه في لغـــة الحجازيين ، فإذا قال القائل : جاءني زيدٌ ، قلت : من زيد ؟ وإذا قال : رأيت زيدا ، قلت : من زيدا ؟ وإذا قال : مررت بزيد ، قلت : من زيدٍ ؟

---

(1) الأفغاني ، في أصول النحو ، ص ٢٤

(2) انظر : السيوطي ، الاقتراح ، ص ٣٤

(3) الحديثي ، الشاهد وأصول النحو ، ص ٨١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و إنما حكوا حرصا على أن يبينوا أن الاستفهام وقع عـــن الاسم المـــذكور دون غـــيـــره .

و موضع المجرور و المنصوب بعد (من) رفع ؛ لأنه في موضع ابتداء و خبر ابتداء .

و أمـــا بـــنو تمـــيم فيرفعون و لا يحكون فيقولون : من زيدٌ ؟ رفع المخاطب أو نصب أو خفض ، قال سيبويه : وهو أقيس القولين "[1]

و يعلـــل الصـــيمري اختـــيار أهل الحجاز، مؤيدا و داعما لاختيارهم ، الحكاية في الأسماء الأعلام ، و رفـــع مـــا سواها ؛ " لأن أكثر ما يخبر عن الناس بالأسماء الأعلام ، فحكوا ؛ لئلا يقدر أنهم ابتدؤوا بالاستفهام عن اسم آخر غير هذا المذكور .

وأمـــا غير الأعلام فرفع ؛ لأنه لم يكثر الإخبار به ككثرة الاسم العلم ؛ فلم يخشوا لبسا و أجروه على القياس "[2]

و من ذلك أيضا ؛ قوله :" و اعلم أن المستثنى من غير جنس الأول ينصبه أهل الحجاز على كل حال، و يبدله بنو تميم من الأول ، كقولك : ما فيها أحد إلا حمارا ، على الحجازية ، و على التميمية إلا حمار كأنك قلت في الحجازية : و لكن حمارا ، و إنما قدّر معناه بلكنْ ؛ لأنها تشبه (إلا) في أن ما بعدها مخالف لمـــا قبلها في النفي و الإثبات .." ، ثم يسوق الأوجه الثلاثة الجائزة في تقدير مذهب بني تميم الرفع . و يعقـــب بعد ذلك أن ما في القرآن من هذا الباب " منصوب على لغة أهل الحجاز ، قال الله عز و جل :" ما لهم به من علم إلا اتباع الظن " النساء الآية ١٥٧ ..[3]

---

[1] الصيمري ، التبصرة ، ج ١ ، ص ٤٧٥ ، ونلحظ استعمال الصيمري لمصطلح (الخفض) وهو مصطلح كوفي ، وقد استخدم بعضها

[2] المصدر السابق ، الجزء والصفحة نفسها

[3] المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٧٩ ، ٣٨١ ، والنظر موضعا آخر ج ٢ ، ص ٥٦٤ ، ٥٦٧

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٢ . الـــنص على مسألة معينة أنها لغة قبيلة بعينها ، من ذلك قوله في (باب جمع ما لحقته الهاء في أبنية الثلاثي) :

" .. و من العرب من يجريه على قياس تمرة و تَمَرات فيفتح الثاني ، و هي لغة هذيل ، قال شاعرهم [١] :

أبو بَيضَاتٍ رائحٌ متأوبٌ رفيقٌ بِمَسحِ المَنكِبَيْنِ سَبُوحُ "[٢]

و كقـــوله :" فالحروف التي يكون الإدغام فيها أقوى هي الأقرب من اللام ، و أقواها الراء في : هلّ رأيت و نحوه ؛ لأنها اقرب إليها من سائر أخواتها .

و ترك الإدغام في : هل رأيت لغة أهل الحجاز "[٣]

٣. ذكـــر الشاهد على لغة بعينها ؛ مثل قوله على إبدال بني تميم المستثنى من المستثنى منه إذا كان من غير جنسه :" .. و قال الحارث بن عباد على اللغة التميمية [٤] :

و الحربُ لا يبقى لجا حِمِهَا التخيلُ و المراحُ

إلا الفتى الصبّارُ في النـــ نَجَداتِ و الفرسُ الوقاحُ "[٥]

٤. الترجيح و المفاضلة بين اللغات : من ذلك قوله في النسب إلى الأسماء المقصورة على أربعة أحرف :" و إن كـــان المقصـــور علـــى أربعة أحرف ، و الألف لغير تأنيث قلبت أيضا واوا كقولك في ملهى : ملهـــوي ، و في مرمى : مرموي ، و إن كانت الألف للتأنيث فالقياس أن تحذف الألف كما تحذف هاء

---

[١] هارون ، معجم شواهد العربية ، ص ٨٤

[٢] الصيمري ، التبصرة ، ج ٢ ، ص ٦٤٨ ، ٦٤٩

[٣] المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، وانظر ، سيبويه ، أبو بشر ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، بيروت ، دار الجيل ، ط ١ ، د . ت ، ج ٤ ، ص ٤٤٨

[٤] المرزوقي ، شرح حماسة أبي تمام ، ص ٥٠١ ، ٥٠٢ ، وقيل هو لسعد بن مالك البكري

[٥] الصـــيمري ، التبصـــرة ، ج ١ ، ص ٣٨٢ ، وانظر مواضع أخرى ج ٢ ، ص ٥٦٥ ، ٦٤٩ وغيرها ، الصبار : الشديد الصبر ، الوقاح : الصلب الحافر ، جاحم الحرب : معظمها وأشدها ، التخيل : الخيلاء والتكبر

© Arabic Digital Library Yarmouk University

التأنيث تقول في حُبلى : حبليّ ، و في ذكرى : ذكري ، ... و منهم* من يمد فيشبه الألف المقصورة بالممدودة فيقول : حبلاويّ و ذكراويّ ، و الأجود حذف الألف لما بينا "[1]

و كقوله في ردّ الأفعال المعتلة من بنات الواو و الياء إلى ما لم يسمّ فاعله :

" و من كان من لغته أن يشمّ الضمة في قيل و بيع أشمها ههنا فقال : زُرنا ، و زُرت .. و من كان من لغته أن يخلص الضمة فيقول : قُول القول ، و بُوع المتاع أخلصها ههنا فقال : زُرنا ، و زُرت .. و الأجود في هذا الكسر ، فأما الإشمام فجائز ... ، و أما الضم فعلى انه حذف الكسرة من عين الفعل .. و ليس الضم بالكثير "[2]

٥. و صفه اللغة بعدم الكثرة ، و النص على أنها لغة لبعض قبيلة معينة ، مثاله :" و تبدل الطاء أيضا من تاء فعلت إذا كان لام الفعل حرف إطباق ، و هي لغة لبعض بني تميم ، و ذلك قولك : فحصط برجلي ، و الأصل : فحصت برجلي وأنشدوا لعلقمة [3]

و في كلِ حيّ قد خَبَطَ بنعمةٍ فحقُ لشأسٍ من نداكَ ذَنوبُ

يريد : خبطتَ ، و ليست هذه اللغة بالكثيرة "[4]

---

* قد لا ينص الصيمري على المتكلمين بهذه اللغة ؛ بل يكتفي بقوله :" و منهم " ، ومن العرب ، ومن كان من لغته .. الخ

(١) الصيمري ، التبصرة ، ج ٢ ، ص ٥٩١ ، ٥٩٢

(٢) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، وانظر مواضع أخرى منه في ج ٢ ، ص ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥

(٣) الفحل ، علقمة ، الديوان ، تحقيق لطفي الصقال و درية الخطيب ، حلب ، ط ١٩٦٩ م ،ص ٤٨

(٤) الصيمري ، التبصرة ، ج ٢ ، ص ٨٥٦ ، وقد وصف الرضي الاستراباذي هذه اللغة بأنها لغة بني تميم ، وليس لبعضهم ! ووصفها أيضا ــ كما وصفها الصيمري ــ بعدم الكثرة ! انظر : شرح الشافية ، تحقيق محمد نور الحسن وزميلاه ، بيروت ــ لبنان ، دار الكتب العلمية ، د . ت ، ج ٣ ، ص ٢٢٦ ، ووصف سيبويه أصحاب هذه اللغة بأنهم " ممن ترضى عربيتهم " ؛ لكنه عقب بعد ذلك بـ " وأعرب اللغتين واجو دهما أن لا تقلبها طاء ، لأن هذه التاء علامة الإضمار ، وإنما تجيء لمعنى " انظر الكتاب ج ٤ ، ص ٤٧١ ، ٤٧٢ ، الخبط هنا بمعنى : أسديت وأنعمت ، الذنوب : الدلو المملوءة بالماء

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ممـــا تقدم تبين لنا القبائل التي نقل عنها الصيمري ؛ ألا و هي الحجاز و تميم و هذيل و غيرهم . و هي عـــين القبائل التي صرح أبو نصر الفارابي بفصاحتها و الأخذ عنها كما تقدم ذكره في أول كلامنا على كـــلام العـــرب . و إذا وصـــلنا إلى أمثال العرب ، و هل كان لها نصيب في احتجاجات الصيمري و استشـــهاداته ؛ فإننا نجده يحتج و يورد خمسة أمثال على مسائل وقضايا نحوية مختلفة؛ منها قوله في باب تصـــغير الترخيم :" تصغير الترخيم هو : حذف ما كان زائدا في الكلمة إذا صغرت كقولك في تصغير فاطمـــة : فطيمة ، و في تصغير أحمد : حُميد ..و في تصغير استضراب : ضريب ؛ لأنك تحذف الزوائد كلها ، و في أمثال العرب " عرفَ حُمَيْقٌ جملَه " و هو تصغير أحمق "[1]

و كقـــولك في باب (الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ليس لك أن تقتصر على أحدهما): " و يجوز في جميع هذه الأفعال أن تقتصر على الفاعل ، و لا تذكر المفعولين كقولك : " ظننت" ، و تسكت ، و في مثل من أمثال العرب " من يَسمَعْ يَخَلْ " ففي (يخل) ضمير فاعل و لم يذكر مفعوليه "[2]

و يعقـــب على استشهاده بمَثل " و من عِضَهٍ ما ينبُتَنَّ شَكيرُها " بقوله :" فأدخلوا النون في ينبتنّ وهو واجب ؛ لأن الأمثال يحتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها من الحذف و الزيادة "[3]

---

[1] الصيمري ، التبصرة ، ج ٢ ، ص ٧٠٨ ، وانظر المثل في : للميداني ، مجمع الأمثال ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، مطبعة السنة المحمدية ، ط ١٣٧٤ هـــ ، ج ٢ ، ص ١٢ ، وقال الرضي الاستراباذي في شرحه لنص ابن الحاجب حول تصغير الترخيم :" أقـــول : اعلم أن مذهب الفراء أنه لا يصغر تصغير الترخيم إلا العلم ؛ لأن ما بقي دليل على ما القي لشهرته ، وأجاز البصرية في غير العلم أيضا " ثم أورد المثل أعلاه ، انظر شرح الشافية ج ١ ، ص ٢٨٣

[2] الصـــيمري ، التبصرة ، ج ١ ، ص ١١٤ ، والنظر مواضع أخرى ج ١ ، ص ١٩٩ ، وانظر المثل في : الميداني ، مجمع الأمثال ج ٢ ، ص ٣٠٠

[3] المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٣١ ، ٤٣٢ ، وانظر المثل في : سيبويه ، الكتاب ، ج ٣ ، ص ٥١٧ ، هذا وقد زاد سيبويه مثلا آخر علـــى نفـــس القضية ، وهو :" بألم ما تحتنه " و " بعين لا أرينك " ، انظر الكتاب ج ٣ ، ص ٥١٦ ، ٥١٧ ، العضة : شجر له شوك ، الشكير : اول ما يظهر من النبات

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ثانيا : الشعر

سبق أن قدمنا أن الشعر هو قسيم النثر ، وأنه أحد جزأي كلام العرب ؛ وهو أحد ما يستشهد و يحتج به عند علماء اللغة ، والقياس على ما صح منه عندهم .

الشعر ديوان العرب ؛ ولهم فيه الاهتمام العالي والعناية البالغة ، ولم يحرصوا على شيء حرصهم على الشعر رواية وإنشادا وضبطا وتمحيصا ؛ " حتى لقد تخصصت كلمة الشاهد فيما بعد وأصبحت مقصورة على الشعر فقط ، ولذلك نجد كتب الشواهد لا تحوي غير الشعر ، ولا تهتم بما عداه "[1]

هذا وقد قسم اللغويون الشعراء الذين يحتج بشعرهم طبقات أربع ؛ وهي ـــ كما يقول البغدادي ـــ :

" الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون ، وهم قبل الإسلام ، كامرىء القيس والأعشى .

الثانية : المخضرمون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، كلبيد وحسان .

الثالثة : المتقدمون ، ويقال لهم الإسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام ، كجرير و الفرزدق .

الرابعة : المولدون ، ويقال لهم المحدثون ، وهم من بعدهم إلى زماننا ، كبشار بن برد وأبي نواس .

فالطبقتان (الأوليان) يستشهد بشعرهما إجماعا . وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها

وأما (الرابعة) فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقا ؛ وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم ، واختاره الزمخشري ، وتبعه الشارح المحقق ؛ فإنه استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع من هذا الشرح "[2]

ووافق البغدادي في ذلك قول السيوطي ؛ حيث يقول في الاقتراح :

---

[1] الاندلسي ، أبو حيان ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، مقدمة المحقق ، تحقيق رجب عثمان محمد ، القاهرة ، الخانجي ، ط ١ ، ١٩٩٨ ، ج ١ ، ص ٥٣

[2] البغدادي ، خزانة الأدب ، ج ١ ، ص ٥ ، ٦ ، وانظر الالوسي ، إتحاف الأمجاد ، ص ٦٤ ـــ ٧٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

" أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية وفي (الكشاف) ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها فإنه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس ...

أول الشعراء المحدثين بشار بن برد ، وقد احتج سيبويه في كتابه ببعض شعره تقربا إليه لأنه كان هجاه لترك الاحتجاج بشعره ، ذكره المرزباني وغيره ، ونقل ثعلب عن الأصمعي قال : ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة ، وهو آخر الحجج "[1]

قلت : خبر احتجاج سيبويه بشعر بشار موضع شك ؛ واظنه بعيداً عن الصحة بل عارياً عنها ، واكتفي في نقض هذا الخبر بنقل كلام خديجة الحديثي في هذا الصدد ؛ حيث تقول ـــ بعد نقلها هذا الخبر : " والذي يلاحظ مثل هذا الخبر يحس بوضوح تحامل واضعه على سيبويه وغيرته من كتابه الذي جمع فأوعى . والا فكيف يظن بسيبويه الغفلة ؟ أو كيف يمكن أن يتغاضى سيبويه عن مبادئه التي مر بنا بعض منها في اهتمامه بتوثيق النصوص التي يستشهد بها من منثور الكلام أو منظومة فيذكر سماعه وسماع شيوخه وقد كان بشار معاصرا لسيبويه ولم يأخذ عن غيره من معاصريه فكيف يصح أن يأخذ بشعر بشار ؟ وهل يعقل أن يكف بشار عن هجاء سيبويه لاستشهاده ببيت واحد من شعره ؟ إضافة إلى ذلك فإن هذا البيت غير منسوب لا في الكتاب ولا في شرح الأعلم لشواهده ... "[2]

ولكن ما موقف كل من المدرستين البصرية والكوفية من هذه الطبقات ، ومن الاستشهاد بشعر شعرائها ؟ الجواب : استشهد البصريون بشعر الطبقة الأولى والثانية من دون خلاف ، وكان معظمهم

---

[1] السيوطي ، الاقتراح ، ص ٤٢ ، وانظر البغدادي ، الخزانة ، ج ١ ، ص ٨ ، والالوسي ، إتحاف الأمجاد ، ص ٧٤ ــ ٧٥

[2] الحديثي ، الشاهد ، ص ٢٠٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ـــــ من أمثال أبي عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق وغيرهم ـــ لا يستشهد بشعر شعراء الطبقة الثالثة ، وقد تقدم صحة الاستشهاد بشعر هذه الطبقة كما أكده البغدادي .

أمـــا الطـــبقة الرابعة ؛ فإن الصحيح ـــ كما نص على ذلك البغدادي فيما تقدم ـــ عدم الاستشهاد بشـــعرها . وقـــد التقى الكوفيون مع البصريين في الاستشهاد بشعر الطبقات الثلاث ؛ ولكنهم خالفوا البصريين ، وأجازوا الاستشهاد بشعر الطبقة الرابعة *

وإذا وصـــلنا إلى الشاهد المجهول القائل ـــ متجاوزين أبيات سيبويه الخمسين المجهولة القائل ؛ وجدنا أنـــه :" لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله يصرح بذلك ابن الأنباري في (الإنصاف) ** ، وكـــأن علـــة ذلك خوف أن يكون لمولد أو لمن لا يوثق بفصاحته ، ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم "[1]

وقـــد مـــثل لـــذلك السيوطي بعدة أبيات مجهولة القائل أورد تعليق العلماء عليها ؛ بأنها غير معروفة القائل ؛ وأذكر هنا مثلا على ذلك ؛ قال :" وقال أيضا : ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر لكن . واحتجوا بقول الشاعر [2] :

ولكنّني مِن حُبّها لَعَميدُ

والجواب أن هذا البيت لا يعرف قائـــله ولا أوله ، ولم يذكر منه إلا هذا ، ولم ينشده أحد ممن يوثق

---

* انظر البغدادي ، الخزانة ، ج ١ ، ص ٥ ، ٦ ، و الحديثي ، الشاهد ، ص ٢٠٨

** انظر ج ٢ ، ص ٤٤٧ ، المسألة ١٠٩

[1] السيوطي ، الاقتراح ، ص ٤٢ ، و الحديثي ، الشاهد ، ص ١٦١

[2] الانباري ، الإنصاف ، ج ١ ، ص ٢٠٩ ، اوله : يلومُونني في حبِّ ليلَى عَواذلي

© Arabic Digital Library Yarmouk University

في اللغة ، ولا عزي إلى مشهور بالضبط والإتقان ، وفي ذلك ما فيه "[1]

ونستنتج ما استنتجه البغدادي في تعليقه على البيت ؛ بأنه " يؤخذ من هذا أن الشاهد المجهول قائله وتتمته ، إن صدر من ثقة يعتمد عليه قبل ، وإلا فلا "[2]

ونعود إلى شعراء (التبصرة والتذكرة) كي نرى مكانهم من هذه الطبقات الأربع التي سبقت ؛ فنجد أن الكثير منهم من شعراء الطبقة الأولى ومن بينهم شعراء المعلقات ؛ أمثال امرىء القيس ، والأعشى وغيرهم .

كما نرى فيهم الكثير من المخضرمين ، أمثال حسان بن ثابت ، والإسلاميين كذلك ؛ فقد كثر استشهاده بشعر جرير والفرزدق وغيرهم .

أما الطبقة الرابعة وشعراؤها فلم يرد لهم ذكر عند الصيمري ، وهذا يؤكد التزام الصيمري منهج البصريين في اعتماد شعراء الطبقات الثلاث الأولى والاحتجاج بشعرهم .

---

[1] السيوطي ، الاقتراح ، ص ٤٤ ، ٤٥ ، و البغدادي ، الخزانة ، ج ١ ، ص ١٦

[2] البغدادي ، الخزانة ، ج ١ ، ص ١٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصيمري وطريقته في الاستشهاد :

لقـــد اعتمد الصيمري على الشعر في استشهاده اعتمادا عظيما ؛ فقد بلغ عديد الشواهد الشعرية في كتابه أربعمائة واثنين وسبعين شاهدا ! ومن قوة الشاهد الشعري عند الصيمري ؛ أننا نراه يقيس المسألة علـــى الشـــاهد الشعري ؛ كما كان يقيسها على الشاهد القرآني . و يتضح هذا جليا من خلا ل أمثلة كـــثيرة ؛ نـــورد أحدها ، قال :" و اعلم أن النون الخفيفة إذا وقفت عليها جعلتها ألفا و تقف عليها ؛ لأنهـــا بمنزلة التنوين في الاسم المنصوب و ما قبلها مفتوح ، كما أن ما قبل التنوين مفتوح ، فتقول : يا زيد اضربا ، و يا عمرو قوما ، أردت : اضربن و قومن ، قال الأعشى [1] :

وذا النُصب المنصوبَ لا تَنسُكَنه ... و لا تعْبُدِ الشيْطانَ و اللهَ فاعْبُدَا

أراد : فاعبدن ، و قال الجعدي [2] :

فمنْ يَك لم يثأر بأعراضِ قوْمِه ... فإني وَربِّ الرَاقصاتِ لأثْأرَا

أراد : لأثأرن بالنون الخفيفة ، و قالت ليلى الأخيلية [3] :

تُساوِرُ سواراً إلى المجدِ و العلا ... و في ذِمّتي لَئِن فَعلْت ليَفْعَلا

أراد : ليفعلن "[4]

و نلحظ في هذا المقام أن الصيمري تتعدد عنده الشواهد الشعرية على القضية الواحدة ؛ كما هنا ![5]

---

[1] الديوان ، تحقيق وشرح محمد محمد حسين ، بيروت ، ١٩٧٤ م ، ص٨٣

[2] الديوان ، تحقيق عبد العزيز رباح ، دمشق ، سنة ١٣٨٤ هـــ ، ص ٧٦

[3] الديوان ، تحقيق خليل العطية ، بغداد ، سنة ١٣٨٧ هـــ ، ص ١٠١

[4] الصيمري ، التبصرة ، ج ١ ، ص ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، وانظر مواضع أخرى من التبصرة ، ج ١ ، ص ٢٣٦ ، ٤١٥ ، ٤١٦

[5] انظر موضعا آخر ج ١ ، ص ٣٢٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و كمـــا قـــدم الشـــاهد الشعري على غيره ؛ نراه يقدم ـــ في أحيان كثيرة ـــ الشاهد الشعري على الآية ؛ كما في قوله :

" و اعلم أن جمع السلامة يصلح للقليل و للكثير ، ولذلك قال حسان بن ثابت [1] :

لنا الجَفَناتُ الغرُ يلْمَعنَ بالضُّحى و أسيافُنا يقطُرنَ من نجدةٍ دمَا

لأنه أراد بالجفنات الكثيرة .

و كـــذلك قـــوله عـــز و جـــل (و هم في الغرُفَات آمنُون)سبأ الآية ٣٧ ، و قال : (إن المسلمينَ و المســـلماتِ) الأحـــزاب الآية ٣٥ ، و لم يرد بعضهم ، و إنما أراد جميع المسلمين والمسلمات و هذا كثير " [2]

و قد ينص على موضع الشاهد من البيت ، كما في قوله :

" ... فقـــد بـــان بذلك أن المضاف إلى ما فيه الألف و اللام بمنزلة ما فيه الألف و اللام ، قال سيبويه : و قد جاء في الشعر حسنة وجهها ، شبهوه بحسنة الوجه ، و ذلك رديء ، و أنشد قول الشماخ[3] :

أقامَت علَى ربْعَيْهما جَارتا صَفَا كُمَيْتَا الأعالي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُما

الشاهد في قوله :" جونتا مصطلاهما " ، لأنه أضاف (جونتا) إلى (مصطلاهما) مع وجود الضمير فهو بمنزلة " حسنةٍ وجهها " بإضافة حسنة إلى وجهها .."[4]

---

[1] الديوان ، تحقيق وليد عرفات ، بيروت ، سنة ١٩٧١ م ، ج ١ ، ص ٣٥

[2] الصيمري ، التبصرة ، ج ٢ ، ص ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، وانظر موضعا آخر ج ١ ، ص ٣٣٥

[3] الديوان ، تحقيق صلاح الدين الهادي ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٨ م ، ص ٣٠٨

[4] الصـــيمري ، التبصرة ، ١ / ٢٣٤ ، ٢٣٥ . الربع :موضع النزول ، جارتا صفا : الاثفيتان من التالي القدر ، الكميت : ما لونه بين الحمرة والسواد ، الجون : الاسود ، المصطلى : موضع الصلا وهو النار .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يـــنقل الصيمري كثيرا أقوال سيبويه ، و ينص على ذلك ، كما لاحظنا في هذا النص المتقدم ، و كتابه يمتلأ بهذه النقول المنصوص عليها بقوله : قال سيبويه ؛ و لسنا بحاجة لتحديد هذه المواضع أو بعضها ؛ لأنها كثيرة متوافرة عند الصيمري .

و هـــو لا يكتفـــي بذكر البيت الشاهد ، بل ينص على أن الأجود فيه أن يقال كذا مثلا ؛ و ذلك في قـــوله : " و تقديـــر الصـــفة في هذه الأشياء : أن يكون قولك : بإبلٍ مائة ، بمعنى إبلٍ معدودة ... ، فيحمل على التأويل ؛ ليرجع إلى معنى الفعل . و أنشد بعض النحويين [1] :

و ليلٍ يقولُ الناسُ من ظلماتِه سواءٌ صحيحاتُ العيونِ و عورُها

كأنّ لنا منه بيوتاً حصينةً مسوحاً أعاليها و سَاجا كُسُورها

ذهب بمسوح إلى سود ، و بساج إلى كثيف . و الأجود : رفع مسوح و ساج ؛ لأنهما أسماء غير مشتقة مـــن الفعـــل "[2] . و قـــد كان يذكر أحيانا صدر البيت ، و أحيانا عجزه ؛ من مثل قوله :" ... و أما حـــيّهل : فمعناه الاستدعاء ، و يستعمل متعديا ، و غير متعدٍ ، مثل " هلمّ " ، تقول : حيّهل الثريد ، بمعنى : إيتِ الثريد فتعديه ، و حيّهل بمعنى " تعالَ " : فلا تعديه ، و قد يستعمل " هل " بغير حيّ ، كما قال النابغة الجعدي [3] : ألا حيّيا ليْلَى و قُولا لَها هَلا "[4]

و قد يشرح الصيمري بعض المفردات الواردة في البيت الشاهد ؛ مثاله قوله :" .. قال العجاج [5] :

أطرباً وَ أنتَ قِنسرِيّ و الدهرُ بالإنسانِ دَوّارِيّ

---

[1] لمضرس بن ربعي ، انظر هارون ، معجم شواهد العربية ، ص ١٦٠

[2] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ١٧٧ ، ١٧٨ ، الساج : الطيلسان الضخم الغليظ

[3] الديوان ، ص ١٢٣ ، عجز البيت : فقد ركِبت أمراً أغرّ مُحجّلا

[4] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٢٤٧

[5] الديوان ، تحقيق عزة حسن ، بيروت ، سنة ١٩٧١ م ، ص ٣١٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كأنه قال : أتطرب طرباً و أنت شيخ كبير .."[1]

و كـــثيرا ما يورد الصيمري أبياتا شواهد على قضايا نحوية أو صرفية متفردا بإيرادها و روايتها دون غـــيره من النحويين في كتبهم المتداولة ؛ و هي تعد إضافة مهمة من الصيمري إلى شواهد النحو . هذا و قد خصص محقق التبصرة الفصل التاسع من مقدمة التحقيق لهذه الشواهد ، و قام بإحصائها ؛ فليرجع لها هناك . و لكني أذكر مثلا واحدا عليها ؛ قال :

" و قد يستعملون فعله أيضا في القسم فيقال : عمّرتك الله ، أي سألتك بعمر الله ، أي ببقائه .

أنشد ابن الأعرابي :

عَمَرتكُم آباءكُم إذ لقيتُمُ ألم تخبروا الأقوامَ كيفَ نُضارِبُ

فقال : عمّرتكم ، أي حلفتكم بعمر آبائكم "[2]

و يعلـــق المحقق في الهامش على هذا البيت الشاهد بأنه : لم أعثر لهذا البيت على قائل و لم أهتد إلى من استشـــهد بـــه في كـــتب النحو أو كتب الأدب ، أو كتب اللغة المتداولة . و قمت بمراجعة أكثر هذه الكتب ؛ فلم أجد من استشهد به فيها !

و كمـــا ذكرنا في أول كلامنا على الشاهد المجهول القائل ؛ فقد وقف الصيمري موقف البصريين منه في عـــدم جواز الاستشهاد به ، و لا أدل على ذلك من قوله في مسألة (الفصل بين المضاف و المضاف إلـــيه) ، و أنـــه لا يجـــوز في شيء من الكلام ؛ بل في الشعر فقط و عندما يكون الفصل بالظروف ، و حروف الجر خاصة :

---

[1] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٤٧٣

(٢) المصدر السابق ، ١ / ٤٤٩

©Arabic Digital Library-Yarmouk University

" فأما ما أنشده بعضهم من قوله [1] :

فزَجَجتُها بِمزَجة زجّ القلوصَ أبي مَزادَة

تقديـــره : زجّ أبي مـــزادة القلوصَ ، فليس معروفا عند البصريين ، و لا مشهورا عن ثقة يؤخذ بلغته ، و لا يعرف من حيث يصح "[2]

و لكن ماذا نقول لمن يسأل : إن الصيمري كثيرا ما لا ينص على اسم الشاعر ؛ كأن يقول فقط قال الشـــاعر أو الراجـــز ، أو يكتفي بأن يقول : أنشد سيبويه . هل نعده من قبيل الشاهد مجهول القائل ؛ بدليل أنه لم ينص على اسم الشاعر في معظمها .

الجـــواب هـــو أن نذكـــر مـــا ذكره عبد الجبار علوان ؛ في تأويله عدم نص علماء النحو على اسم الشـــاعر ؛ بأنه :" و الظاهر أن الذي جرّ النحاة إلى هذا الأمر هو أن البيت الشاهد قد يروى لشاعرين أو أكثر ، أو كان مما اختلف الرواة في قائله ، أو كان مجهولا قائله .

و ربمـــا كانـــوا لا يذكرون اسم القائل لشهرته بين العلماء ، اختصارا للوقت .. أو كانوا ينسون قائله وقت التأليف أو الإملاء أو (النساخ) للسرعة .

و ربما كان أيضا عدم نسبتهم الشعر إلى قائليه هو تخلصهم من التبعة الأدبية و التاريخية إذ ربما يقعون في الخطأ .. "[3]

---

[1] هارون ، معجم شواهد العربية ، ص ٩٩

[2] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٢٨٧ ، ٢٨٩ . وانظر تعليق المحقق في الهامش رقم (٦) ؛ حيث أورد إنكار العلماء لهذا الشاهد وتبطيله ! وانظـــر : الانباري ، الإنصاف ، ج ٢ ، مسألة ٦٠ ، حيث يقول رادا على الكوفيين كلمائهم :" أما ما انشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائله ؛ فلا يجوز الاحتجاج به " ص ٤٣٥

[3] الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ١٢٣ ، ١٢٥

©Arabic Digital Library Yarmouk University

قلـــت : ربمـــا كان ـــ مع ترجيحي لكل هذا ـــ عدم نص الصيمري على اسم الشاعر من هذا الباب الـــذي ذكرنا ! و لا يعني هذا أن الصيمري لا ينص على اسم الشاعر في جميع كتابه ؛ بل كثيرا جدا ما يـــنص علـــى ذلـــك ؛ مثاله قوله " .. و مررت برجلين رجل من العرب و رجل من العجم ، كما قال النجاشي [1] :

و كنتُ كذِي رِجلين رجلٍ صحيحةٍ و رجلٍ رماها صَائبُ الحدثانِ

و قال الفرزدق [2] :

و قد حُمِدتَ بأخلاقٍ خُبرت بها و إنما يابنَ ليلى يُحمدُ الخبرُ "[3]

و قد يتبع قوله : قال الشاعر ؛ بأنه شاعر قبيلة بعينها ؛ كما في قوله :

" .. و من العرب من يجريه على قياس تمرة و تَمرات فيفتح الثاني ، و هي لغة هذيل ، قال شاعرهم [4] :

أبو بيَضَاتٍ رائحٌ متأوبٌ رفيقٌ بمسحِ المَنكِبين سَبُوحُ "[5]

هذا و قد خرج المحقق كثيرا من الأبيات التي لم ينص الصيمري على صاحبها ؛ خرجها من الكتب التي وردت فـــيها ! يعـــني هذا : أن هذه الأبيات معروفة القائلين ؛ إذ لو كانت مجهولة القائل لما عثرنا نحن و المحقق على قائلها !!

و الصـــيمري يكثر من عبارة (أنشده سيبويه) في مقدمة البيت الشاهد ؛ و هو بهذه العبارة ـــ التي كـــثيرا ما ترد عنده ـــ كأنه يضفي الصحة و القوة على البيت ؛ بدليل إنشاد سيبويه له ؛ إذ لو لم يصح

---

[1] هارون ، معجم شواهد العربية ، ص ٣٩٩

[2] الديوان ، ص ٢٢٣ ، ٢٢٤

[3] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ١٦٠ ، وغيرها من المواضع التي نص على القائل ، ١ / ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٦٩ ، ٤٥١

[4] هارون ، معجم شواهد العربية ، ص ٨٤ ، الرائح الذي يسير ليلا ، المتأوب الذي يسير نهارا ، سبوح من السبح وهو شدة الجري

[5] الصيمري ، التبصرة ، ٢ / ٦٤٩

© Arabic Digital Library Yarmouk University

لما أنشده سيبويه ؛ و كأنه يريد أن يقول لنا : لا تستعجلوا في الحكم في عدم نصي على اسم الشاعر ؛ فيكفـــي أن يقـــول بعده لنا : إن سيبويه قد أنشده . و يعجبني ههنا قول لعبد الجبار علوان حول هذا الأمـــر ؛ حـــيث يقول : " إن الشاهد المجهول قائله و تتمته إن صدر عن ثقة اشتهر بالضبط و الإتقان كســـيبويه و ابن السراج و المبرد و نحوهم فهو مقبول يعتمد عليه و لا يضر جهل قائله فإن الثقة لو لم يعلـــم أنه من شعر يصح الاستدلال بكلامه لما أنشده "[1] . و زيادة تأكيد منه على عظم إنشاد سيبويه للشـــاهد ؛ نـــراه ينص على إنشاد سيبويه للشاهد ، ثم يتبعه باسم الشاعر ؛ مثاله قوله : ".. و كذلك سائر أسماء هذه القبائل تجري على هذا المجرى ، و أنشد سيبويه قول بنت النعمان بن بشير [2] :

بكى الخزُ من روحٍ و أنكرَ جلدَه و عجّت عجيجاً من جُذامَ المطارفُ

فلم تصرف " جذام " ؛ لأنها جعلته اسما للقبيلة ، و أنشد أيضا للأخطل [3] :

فإن تبخلْ سدوسُ بدرهَميها فـــإنّ الـــريـــحَ طـــيّـــبةٌ قـــبـــولُ

فلـــم يصـــرف (ســـدوس) ؛ لأنه جعله اسما للقبيلة "[4] و نراه تكررت عنده عبارة : و أنشد بعض الـــنحويين ؛ و هو يقصد ببعض النحويين : أبو سعيد السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه ، مثاله قوله :" و أنشد بعض النحويين :

و ليلٍ يقولُ الناسُ من ظلماتِه سواءٌ صحيحاتُ العيونِ و عُورُها "[5]

---

[1] الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ١٢٩

[2] هـــي حميدة ، انظر المرزوقي ، شرح حماسة أبي تمام ، ص ١٥٢٧ ، وقيل لاختها هند ، وكانت قد تزوجت روح بن زنباع ثم تركته ، عجت عجيجا : ضجت ضجيجا ، المطارف : جمع مطرف ، وهو من الثياب ما جعل في طرفيه علمان

[3] الديوان ، تحقيق فخر الدين قباوة ، حلب ، سنة ١٩٧١ م ، ص ١٢٦

[4] الصيمري ، التبصرة ، ٢ / ٥٧٧ ، ٥٧٨

[5] المصدر السابق ، ١ / ١٧٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و قد يذكره باسمه ــ أي السيرافي ــ ؛ مثل قوله :" .. و قال الشاعر ، أنشدناه أبو سعيد السيرافي [1] :

ففداءٌ لبني قيسٍ على ما أصابَ الناسَ من سرٍّ و ضرّ

ما أقلّت قدمٌ ناعلَها نعمَ الساعون في الأمرِ المبرّ "[2]

و نستنتج مع محقق التبصرة أن هناك علاقة و صلة بين الصيمري و السيرافي ؛ و قد أورد المحقق نماذج تؤكد هذه العلاقة فيما بينهما ؛ ثم قال : " و لم أستبعد أن يكون الصيمري قد قرأ شرح السيرافي فتأثر به فقط ، بيد أن ما ذكرته من أدلة تبين و تؤكد ــ في رأي الباحث ــ وجود علاقة التلمذة بين السيرافي و الصيمري "[3] هذا و قد خصص المحقق الفصل الثامن من مقدمة التحقيق حول هذه العلاقة ، و عنونه بـ (بين السيرافي و الصيمري) .

و قد تختلف النسبة بين الصيمري و سيبويه في الشاهد ؛ فبينما ينسب سيبويه البيت الشاهد إلى شاعر ؛ ينسبه الصيمري إلى شاعر آخر ، نجد ذلك في قوله :

" قال عبد الرحمن بن حسان [4] :

فإن بني حربٍ كما قد علمتُمُ مناطَ الثُريا قد تعلّت نُجومُها "[5]

فالصيمري ينسبه إلى عبد الرحمن بن حسان ؛ بينما ينسبه سيبويه إلى الأحوص كما جاء في كتابه *!

---

[1] هو طرفة بن العبد ، الديوان ، تحقيق علي الجندي ، القاهرة ، سنة ١٣٧٨هـ ، ص ٨٥

[2] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٢٧٤ ، ٢٧٥

[3] الصيمري ، التبصرة ، مقدمة التحقيق ، ١ / ٥٢

[4] هارون ، معجم شواهد العربية ، ص ٣٤٤

[5] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٣٠٩ ، ٣١٠

* انظر الكتاب ، ١ / ٤١٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمـــا الشـــواهد المكـــررة ؛ فقد تكررت في مواضع مختلفة من كتابه للاستشهاد على القضية النحوية أو الصـــرفية نفسها ، أو لقضية أخرى ؛ أي أنه يستشهد بالبيت الشعري في أكثر من قضية أو مسألة ؛ من ذلك قوله في باب (اشتقاق أسماء الأمكنة من لفظ الأفعال) :

" .. و قال آخر [1] :

و ما هي إلا في إزارٍ و علقةٍ مغارَ ابن همامٍ على حيّ خثعما

فهذا اسم زمان ، و هو من أغار إغارة و مغارا ، وأنشد سيبويه [2] :

أقاتل حتى لا أرى لي مُقاتلاً و أنجو إذا غُمّ الجبانُ من الكربِ

أي حتى لا أرى لي موضعا للقتال ، ويجوز أن يكون مصدرا أي حتى لا أرى لي قتالا "[3]

هـــذا آخـــر مـــا نختم به هذا المبحث الذي رأينا من خلاله استشهاد الصيمري بشعر شعراء الطبقات الـــثلاث الأولى ، و رفضه الاستشهاد ـــ بل حتى التمثيل و الاستئناس ـــ بشعر شعراء الطبقة الرابعة ؛ و هذا هو نفسه مذهب البصريين الذي ينتمي الصيمري إليه ، و لاحظنا الرتب المتعددة في نسبة أبيات كتابه إلى أصحابها ؛ كما ورد في أثناء هذا المبحث .

---

[1] هو لمزاحم العقيلي ، ونسبه سيبويه لحميد بن ثور ، انظر : الكتاب ، ١ / ٢٣٥

[2] انظر : الكتاب ، ٤ / ٩٦ ، لمالك بن أبي كعب

[3] الصـــيمري ، التبصرة ، ٢ / ٧٨٢ ، وقد تكرر الشاهدان ومرا في ١ / ٣١٠ ، ١ / ٢٤٥ من التبصرة على التوالي ، وانظر موضعا مماثلا ، ٢ / ٨٧١ وغيره

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المبحث الرابع :

الصيمري : القياس ، الإجماع ، استصحاب الحال

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القياس :

أولا : تعريفه

لغة :

جـــاء في لسان العرب مادة (قيس) :" قاس الشيء يقيسه قيسا و قياسا و اقتاسه و قيّسه إذا قدره علـــى مـــثاله . و المقياس : المقدار . و قاس الشيء يقوسه قوسا : لغة في قاسه يقيسه . و يقال : قِسته و قُسته أقوسه قوسا و قياسا ، و لا يقال أقسته ، بالألف . و المقياس : ما قيس به " [1]

اصطلاحا :

ما حده به الرماني بأنه :" الجمع بين أول و ثان يقتضيه في صحة الأول ، صحة الثاني و في فساد الثاني فساد الأول "[2]

و يقـــول الأنـــباري في كتابه (لمع الأدلة) :" اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير ، و هو مصـــدر قايست الشيء بالشيء مقايسة و قياسا : قدرته ، و منه المقياس أي المقدار ، و قيس رمح أي قـــدر رمـــح و هو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، و قيل :" هو حمل فرع على اصل بعلة ، و إجراء حكم الأصل على الفرع " ، و قيل :" هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع " ، و قيل:" هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع " . و عقب على هذه الحدود والتعريفات بأنها :" كلها متقاربة "[3]

---

[1] ابـــن منظور ، محمد بن مكرم ، لسان العرب ، تحقيق عامر أحمد حيدر ، بيروت ـــ لبنان ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ٢٠٠٣ م ، ٦ / ٢٢٦

[2] الـــرماني ، علـــي بن عيسى ، الحدود في النحو ، ضمن مجموعة رسائل طبعت باسم : رسائل في النحو واللغة ، تحقيق مصطفى جواد ويوسف مسكوني ، بغداد ، دار الجمهورية ، ١٩٦٩ م ،ص ٣٨

[3] الانباري ، لمع الأدلة ، ص ٩٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإذا جئنا لتعريف علم النحو ؛ وجدنا العلاقة المتينة بينه و بين القياس ؛ حيث يقدم ابن الانباري لتعريفه :" .. لأن النحو كله قياس ، و لهذا قيل في حده :" النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو " [1]

و يقول ـ أيضا ـ في موضع آخر:" و أما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل و نصب المفعول في كل مكان و إن لم يكن كل ذلك منقولا عنهم ؛ و إنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه ، و كذلك كل مقيس في صناعة الإعراب "[2]

هذا و قد زاد السيوطي ـ كما يقول سعيد الأفغاني ـ بعد نقله أول ما تقدم و عزوه إلى كتاب ابن الانباري هذا ؛ زاد (قال : و هو معظم أدلة النحو و المعول في غالب مسائله عليه ، كما قيل : إنما النحو قياس يتبع)[3]

و ما أجمل ما حده به أحد المعاصرين ، وهو مهدي المخزومي ، في قوله :" هو حمل ما يجدّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة و حفظته ووعته من تعبيرات و أساليب كانت قد عرفت أو سمعت " [4]

و إننا إذا تأملنا كلام العرب المسموع عن الفصحاء وجدناه ينقسم قسمين ، كما تقول خديجة الحديثي : " أحدهما : ما لا بد من تقبله كهيئته .. نحو : حجر و دار و نحوه . الثاني : ما وجدوه

---

[1] المصدر السابق ، ص ٩٥

[2] الانباري ، أبو البركات ، الإغراب في جدل الإعراب ، تحقيق سعيد الأفغاني ، بيروت ـ لبنان ، دار الفكر ، ط ١٩٧١ م ، ص ٤٥ ، ٤٦

[3] الاقتراح في علم أصول النحو ، ص ٥٩

[4] المخزومي ، مهدي ، في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٤ م ، ص ٢٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يتدارك بالقياس و تخف الكلفة في علمه على الناس .." [1]

فالقياس إذن ــ من خلال ما تقدم ــ له المكانة الكبيرة عند العرب ، و عليه جل الاعتماد في معرفة كلام العرب غير المسموع ، وله الشأن الخطير و الأثر القسوي في علم النحو [2]

ثانيا : من تاريخ القياس أو مراحل تطور القياس :

القياس قديم في العربية " لجأ إليه النحاة منذ أن تكلموا في مسائل النحو و أصوله التي بدأت على صورة مناقشات بين الشيوخ ، و منذ أن بدأوا في التأليف فيه بعد أن أصبح علما قائما بذاته . وجد القياس عندهم ــ كما نرجح ــ على الصورة السهلة المفهومة في زمانهم لا على الصورة التي وصلت إلينا بما أحاطها من تفصيل و تعقيد و مناقشات و مقارنات جعلت منه علما صعبا ذا فروع و أحكام .." [3]

و شبيه به قول عبد الرحمن السيد :" و لقد مر القياس بالمراحل التي مر بها غيره من أصول هذا العلم و فروعه ، فلم ينشأ كاملا ناضجا دفعة واحدة ، و إنما نشأ ــ كما نشأ غيره ــ ساذجا بسيطا ثم تطور مع الزمن ، و مر بمراحل النمو ، و عملت فيه التجربة و الملاحظة عملهما ، حتى وصل إلى ما نعرفه له من قواعد و أحكام " [4]

---

[1] الحديثي ، الشاهد ، ص ٢٢٢

[2] انظر : السيد ، مدرسة البصرة النحوية ، ص ٢٤٣

[3] الحديثي ، الشاهد ، ص ٢٢٤

[4] السيد ، مدرسة البصرة النحوية ، ص ٢٤٤

© Arabic Digital Library Yarmouk University

فأبو الأسود الدؤلي ـــ كما يقول ابن سلام الجمحي في مقدمة طبقاته :" و كان أول من أسس العربية و فتح بابها و انهج سبيلها ووضع قياسها أبوالأسود الدؤلي "[1]

و يقول أبو سعيد السيرافي في حديثه عن يونس بن حبيب :" .. و له قياس في النحو و مذاهب يتفرد بهـــا .."[2] و كـــان عبدالله بن أبي إسحاق " أول من بعج النحو ، و مد القياس و العلل و كان أشد تجريدا للقياس و كان أبو عمرو أوسع علما بكلام العرب و لغاتها و غريبها " [3]

و يحســـن بـــنا هنا أن ننقل كلاما آخر لابن سلام في ابن أبي إسحاق ؛ حيث يقول :" قال : و قلت ليونس : هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئا ؟ قال: قلت له : هل يقول أحد الصويق ؟ يعني السويق . قال: نعم ، عمرو بن تميم تقولها ، و ما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد و ينقاس " [4]

و يقول مهدي المخزومي في ابن أبي إسحاق " و كان مائلا إلى القياس في النحو و لم يكن كلامه واسع المـــدى و قياســـه لم يكن واضح التقاسيم كالقياس عند الخليل و سيبويه"[5] ، ثم جاء بعدهم الخليل بن احمد ، الذي يصفه أبو ســـعيد السيرافي بقوله :" فقد كان الغاية في استخراج مسائل النحو و تصحيح

---

[1] الجمحي ، محمد بن سلام ، طبقات فحول الشعراء ، تحقيق محمود محمد شاكر ، القاهرة ، مطبعة المدني ، د . ت ، ج ١، ص ١٢

[2] السيرافي ، أبو سعيد ، أخبار النحويين البصريين ، تحقيق محمد البنا ، دار الاعتصام ، ط ١ ، ١٩٨٥ م ، ص ٥١

[3] الجمحـــي ، طبقات فحول الشعراء ، ١ / ١٤ ، وانظر : السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ، ص ٤٣ . هذا وقد كان هناك فريق قصـــر نفســـه علـــى السماع ، ولم ينشط للقياس كأبي عمرو بن العلاء والأصمعي ؛ بدليل قول ابن جني أثناء حديثه عن القياس :" .. والأصمعي ليس ممن ينشط للمقاييس ، ولا لحكاية التعليل " الخصائص ، ١ / ٣٦٢ ، وفريق عد القياس مذهبه ، الذين قالوا :" ما قيس علـــى كـــلام العـــرب فهـــو من كلام العرب " انظر : الأفغاني ، في أصول النحو ، ص ٧٩ وما بعدها ، وكذلك : علوان ، الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ١٤٩ ، ١٥٠

[4] الجمحي ، الطبقات ، ١ / ١٥

[5] الحديثي ، الشاهد وأصول النحو ، ص ٢٢٥ ، نقلا عن (الخليل بن أحمد الفراهيدي)

© Arabic Digital Library Yarmouk University

القياس فيه .. "[1] . و قد قال فيه ابن جني :" و هو سيد قومه ، و كاشف قناع القياس في علمه .. "[2]

و قـــد اشـــتد القياس ووصل إلى تمام نضجه على يد سيبويه و أستاذه الخليل ، الذي يتضح جليا في كتاب سيبويه ، الذي اعتمد عليه و أكثر منه *! وقد تتابع الاهتمام بالقياس بعد سيبويه ؛ فممن اعتنوا به الاخفش الأوسط ، وأبو عمر الجرمي ، و أبو عثمان المازني الذي كان يرى أن (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) [3] . و المبرد الذي قال فيه ابن جني :" .. فقد قال به رجل يعد جبلا ** في العلـــم ، و إلـــيه أفضت مقالات أصحابنا ، و هو الذي نقلها و قررها ، و أجرى الفروع و العلل و المقاييس عليها .."[4] . و كان ابن السراج ممن " اهتموا بأصول العربية و جمعوا مقاييسها .."[5] هذا بالنســـبة للبصريين ؛ أما الكوفيون فقد اهتموا بالقياس كذلك " إلا أنهم اتسعوا في الرواية عن العرب و تســـاهلوا في شـــروط المروي .: بعكس البصريين الذين تشددوا في ذلك . وأتفق مع صلاح الدين زعبلاوي في قوله :" وقد اعتمد الكوفيون على السماع والقياس كما فعل البصريون . بل كان أوائلهم أدنى الى الســـماع مـــنهم الى القـــياس ، وأحـــرص على الوصف منهم الى التعليل ، كما كان أوائل البصريين "[6]

---

[1] السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ، ص ٥٤

[2] الخصائص ، ١ / ٣٦٢

* انظـــر نمـــاذج من قياسهما في : الأفغاني ، في أصول النحو ، ص ٨٤ وما بعدها ، و الحديثي ، الشاهد ، الفصل الثاني : القياس ، ص ٢٨٤ وما بعدها

[3] ابن جني ، الخصائص ، ١ ، ٣٥٨

** هكذا جاء في سر الصناعة ، وورد عند خديجة الحديثي " ويعد جيلا .. " ، ولعل الصواب هو جبلا !

[4] ابن جني ، أبي الفتح ، سر صناعة الإعراب ، تحقيق حسن هنداوي ، دمشق ، دار القلم ، ط ٢ ، ١٩٩٣ م ،ج ١ / ص ١٣٠

[5] الحديثي ، الشاهد ، ص ٢٢٩

[6] زعبلاوي ، صلاح الدين ، النحو والنحاة ، مجلة مجمع اللغة العربية ، دمشق ، الجزء الرابع ، المجلد الرابع والخمسون ، ١٩٧٩م ، ص ٨٤٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و كان على رأس هذه المدرســـــة الكسائي ، الذي تـــساهل في الرواية و توسع في القياس ، مما دعا اليزيدي إلى هجائه و هجاء أصحابه بالأبيات المشهورة التي أولها :

كنا نقيسُ النحوَ فيما مضَى على لسانِ العربِ الأولِ "[1]

وقـــد حـــذا نحاة الكوفة الذين جاءوا بعد الكسائي حذوه في التساهل في الرواية و القياس على كل مسموع من شعر أو نثر "[2]

و الخلاصـــة في مـــنهج كـــل من المدرستين ؛ أن الكوفيين يحكمون القياس في المسموع عن العرب ، و البصريين يؤثرون السماع الكثير و القياس الصحيح [3]

وأســـتزيد من كلام السيد في قوله :" بهذا صح قياس البصريين ، بل كان أصح الاقيسة ، كما كانت شـــواهدهم أصح الشواهد ؛ ذلك أنهم جعلوا السماع الصحيح أساس القياس عندهم .. إذ لا خير في قياس لا يؤيده سماع .. و على هذا لم يقعوا فيما وقع فيه الكوفيون .. فلم يجعلوا القياس وحده يتحكم فيهم ، و يصرف قواعدهم ، و يتخذ أساسا للغة و لو لم يسانده سماع ، أو يؤيده نقل .."[4]

و قـــد تم للقـــياس شـــأنه ، و رسخت قدمه في المائة الرابعة على يدي أبي علي الفارسي الذي كان يقـــول :" أخطىء في خمسين مسألة في اللغة و لا أخطىء في واحدة من القياس "[5] ، و ابن جني ، الذي يقول " .. و ذلك أن مسألة واحدة من القياس ، أنبل و أنبه من كتاب لغة عند عيون الناس "[6]

---

(1) السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ، ص ٦٠

(2) الحديثي ، الشاهد ، ص ٢٣١

(3) انظر ، السيد ، مدرسة البصرة النحوية ، ص ١٥٤ وما بعدها

(4) المرجع السابق ، ص ٢٥٠ وما بعدها

(5) ابن جني ، الخصائص ، ٢ / ٩٠

(6) المصدر نفسه ، ٢ / ٩٠ ، وانظر نماذج من قياسهما في : الأفغاني ، في أصول النحو ، ص ٨٦ وما بعدها

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ثالثا : في أركان القياس * :

للقياس أربعة أركان :

١. أصل وهو المقيس عليه ٢ . فرع وهو المقيس ٣ . الحكم ٤ . العلة الجامعة

و أنقل ههنا كلاما لخديجة الحديثي يتضمن تعريفا موجزا لهذه الأركان الأربعة ؛ حيث تقول :" وهذه الأركان كما يراها النحويون أربعة : أصل ، وهو المقيس عليه ، و فرع : وهو المقيس ، و حكم : وهو مـــا يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه ، و علة جامعة : وهي ما يراه النحاة من أشياء استحق بها المقيس حكم المقيس عليه .."[١]

مـــثاله كما يقول أبو البركات الانباري :" و لا بد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل و فرع و علة و حكـــم ، و ذلك أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول :" اسم اسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل " ، فالأصل هو الفاعل ، و الفرع هو ما لم يسم فاعله ، و العلة الجامعة هي الإسناد ، و الحكم هو الرفع . و الأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل ، و إنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد ، وعلى هذا النحو تركيب قياس كل قياس من أقيسة النحو "[٢]

و لكل ركن من هذه الأركان الأربعة شروط يجب أن تتوافر فيه حتى تكون عملية القياس صحيحة .

---

* انظـــر : السيوطي ، الاقتراح ، ص ٦٠ ، الانباري ، لمع الأدلة ، ص ٩٣ ، الأفغاني ، في أصول النحو ، ص ١٠٨ ، السيد ، مدرسة البصرة النحوية ، ص ٢٤٨

[١] الشاهد ، ص٢٣٣

[٢] لمع الأدلة في النحو ، ص ٩٣ ، كذا ولعل كلمة (قياس) قبل (كل قياس) زائدة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

* في المقيس عليه :

وهو اللغة المسموعة ؛ فمن شروطه التي ذكرها السيوطي في كتابه الاقتراح:" الأول : من شرطه أن لا يكـــون شاذا خارجا عن سنن القياس ، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه كتصحيح " استحوذ" و " استصـــوب" .. إلخ . الثاني : كما لا يقاس على الشاذ نطقا، لا يقاس عليه تركا .. و مثّل له بأمثلة ابن جني في الخصائص ؛ وهي " وذر" و " ودع" .

الـــثالث : لـــيس من شرط المقيس عليه الكثرة ، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ، و يمتنع على الكثير لمخالفته له . مثل النسب إلى شنوءة :" شنئي " فلك أن تقول في ركوبة : ركبيّ .. "[1]

ننقل هنا ـــ و نحن بصدد الحديث على المقيس عليه (وهو المسموع المحفوظ) ، كلام ابن جني عليه ؛ حـــيث أن المسموع عن العرب لا يخرج عن أن يكون مطردا أو شاذا ؛ يقول ـــ بعد أن يعرفها و يذكر مواضع كل منهما ـــ :" ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد و الشذوذ على أربعة أضرب :

الأول : مطـــرد في القياس و الاستعمال جميعا ، وهذا هو الغاية المطلوبة ، و المثابة المنوبة ؛ وذلك نحو : قام زيد ، و ضربت عمرا ، و مررت بسعيد .

الثاني : مطرد في القياس ، شاذ في الاستعمال ، وذلك نحو الماضي من : يذر و يدع .

و الثالث : المطرد في الاستعمال ، الشاذ في القياس ؛ نحو قولهم : أخوص الرمث ، و استصوبت الأمر .

و الـــرابع : الشـــاذ في القياس و الاستعمال جميعا . وهو كتتميم مفعول ، فيما عينه واو ؛ نحو : ثوب مصوون ، ومسك مدووف .."[2]

---

[1] الاقتراح ، ص ٦١ ـــ ٦٣ ، وانظر الأفغاني ، في أصول النحو ، ص ١٠٨ ، ١٠٩

[2] الخصائص ، ١ / ٩٧ ـــ ١٠٠ ، وانظر : السيوطي ، الاقتراح ، ص ٣٥

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وللمسموع أقسام عند ابن هشام الأنصاري كما هو الحال عند ابن جني ؛ و ما ألطفه و أحسنه من تقسيم لمراتب الكلام المسموع ! ؛ حيث يقول :" اعلم أنهم يستعملون غالبا ، و كثيرا ، و نادرا و قليلا ، و مطردا ، فالمطرد لا يتخلف ، و الغالب أكثر الأشياء و لكنه يتخلف ، و الكثير دونه ، و القليل دونه ، و النادر اقل من القليل ؛ فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة و عشرين غالب ، و الخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ، و الثلاثة قليل ، و الواحد نادر ، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك "[1]

* في المقيس : وهو المحمول على كلام العرب تركيبا أو حكما .

قال المازني :" ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ؛ قال : ألا ترى أنك لم تسمع أنت و لا غيرك اسم كل فاعل و لا مفعول ، و إنما سمعت البعض فقست عليه غيره ، فإذا سمعت :" قام زيد " أجزت " ظرف بشر" و " كرم خالد " [2]

والمقيس يوصف بأنه من كلام العرب ؛ كما يقول ابن جني :" واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب ؛ نحو قولك في قوله : كيف تبني من ضرب مثل جعفر : ضربب هذا من كلام العرب ، ولو بنيت مثله ضيرب ، أو ضورب ، أو ضروب ، .. ونحو ذلك ، لم يعتقد من كلام العرب ؛ لأنه قياس على الأقل استعمالا و الأضعف قياسا" [3] .

و قد قال ابن جني : " اللغات على اختلافها كلها حجة ، والناطق على قياس لغة من لغات

---

[1] السيوطي ، الاقتراح ، ص ٣٦

[2] المصدر السابق ، ص ٦٧

[3] الخصائص ، ١ / ١١٥ ، وانظر : السيوطي ، الاقتراح ، ص ٦٧ ، ٦٨

© Arabic Digital Library Yarmouk University

العرب مصيب غير مخطىء "[1]

* في الحكم :

إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن إعطاءه حكمه .

أو هو " ما يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه "[2]

وهناك مسألتان تتعلقان بالحكم أوردهما السيوطي ؛ وهما : الأولى : جواز القياس على حكم ثبت بالقياس إذ الأصل أن يثبت بالسماع .

الثانية : جواز القياس على اصل اختلف في حكمه كقولهم في (إلا) إنها نابت مناب فعل فهي تعمل عمله قياسا على (يا) ، فإن إعمال (يا) مختلف فيه : فمنهم من قال : انه العامل ، ومنهم من قال : فعل مقدر "[3]

هذا وقد قسم السيوطي في كتابه (الاقتراح) الأحكام النحوية إلى ستة أقسام ، و ضرب الأمثلة الموضحة لكل منها ؛ وهي : واجب ، وممنوع ، و حسن ، و قبيح ، و خلاف الأولى ، وجائز على السواء [4]

* في العلة :

سبق أن عرفنا العلة بأنها :" هي ما يراه النحاة من أشياء استحق بها المقيس حكم المقيس عليه" .

و هي ــ أعني العلة ــ الصفات المشتركة بين المقيس و المقيس عليه ، ويطلق عليها الجامع ،

---

[1] الأفغاني ، في أصول النحو ، ص ١١٥

[2] الحديثي ، الشاهد ، ص ٢٣٣

[3] ينظر : السيوطي ، الاقتراح ، ص ٦٩ ، و الأفغاني ، في أصول النحو ، ص ١١٢

[4] الاقتراح ، ص ١٩ ، ٢٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وربما سميت العلة ، أو العلة الجامعة التي هي أحد أركان القياس [1] .

و سنفرد لبحثها مبحثا كاملا ؛ وهو المبحث السادس في الفصل الثاني من هذه الدراسة ؛ بعنوان (الصيمري و العلة النحوية) ؛ فندع تفصيل الكلام عنها إلى موضعه من هذه الدراسة !

وإذا وصلنا إلى مرادنا من هذه المقدمة عن القياس ؛ وهو الصيمري والقياس ؛ فإننا نجد الصيمري ؛ يكثر في كتابه ورود القياس كثرة كاثرة ؛ فقد يحمل الباب عنوان القياس ؛ من مثل قوله :" باب ما يقاس من المسائل على ما قدمنا من أبواب التصريف "[2] . و ليس للصيمري طريقة معينة في التعبير عن القياس ، و لا يلتزم منهجا واحدا في ذلك ؛ فقد يصرح بأنه قياس كما في قوله :" فإن كان ضمير الغائب قبله ياء أو كسرة جاز فيه إذا وصلت الكلام أربعة أوجه : أولها : فيهو زيد ، وبهو عيب ، وعليهو مال ، بإثبات الواو على الأصل .

والثاني : فيهي ، وبهي ، وعليهي ، تقلب الواو ياء ؛ لأنه بمنزلة واو تليها ياء أو كسرة ؛ لأن الهاء ليس بحاجز حصين .

وقياس ذلك أن تقلب الواو ياء ، ويكسر لها ما قبلها ؛ لأنهم يكرهون الواو طرفا حتى إنه ليس في الكلام اسم في آخره واو قبلها ضمة لازمة ، وقد قرىء :(بهي و بدارهي) القصص الآية ٨١ و (بهو وبدارهو) [3] ،وكقوله أيضا :" .. وما كان من أسماء المؤنث على ثلاثة أحرف وأوسطه ساكن ففي ذلك خلاف : منهم من يصرفه لخفته ، و منهم من لا يصرفه لاجتماع التأنيث والتعريف ،

---

[1] انظر : الانباري ، لمع الأدلة ، ص ٩٣ ، و السيوطي ، الاقتراح ، ص ٦٠

[2] الصيمري ، التبصرة ، ٢ / ٩٠٦

[3] المصدر السابق ، ١ / ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، قلت : الهاء صامت ، وهي مانع حصين !

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهو القياس وذلك نحو : هند ، ودعد ، وجمل ، قال الشاعر [1] :

لم تتلفعْ بفضلِ مئزرِها دعدٌ ولم تسقَ دعدُ في العلبِ

فجمع بين اللغتين ، صرف دعد الأولى ، ولم يصرف الثانية " [2]

ونـــراه يعبر عن القياس بصيغة الطلب ؛ كأن يقول:(فقس على هذا) ؛ مثاله :" .. ومن قال : رابعٌ ثلاثـــة قـــال في هذا : رابعٌ ثلاثة عشر ، وخامسٌ أربعة عشر ، وتاسعٌ ثمانية عشر . وكذلك في المؤنث تقول : هي تاسعةٌ ثمان عشرة ، وثانية إحدى عشرة ، فقس على هذا إن شاء الله تعالى " [3]

أو يقول : (فتجريه على القياس) ؛ مثل قوله :" وإذا نسبت إلى الرقبة ولم ترد غلظها قلت : رقبيّ ، وإلى اللحية قلت لحييّ ، وإلى الجمة : جميّ فتجريه على القياس ، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى "[4]

وقـــد يـــنص على أن هذا القياس هو أقيس القولين ؛ كما في قوله في باب (من) في الاستفهام :" إذا اســـتفهمت بمن عن معرفة علم حكيت إعرابه في لغة الحجازيين ، فإذا قال القائل : جاءني زيد ، قلت : مـــن زيدٌ ؟ وإذا قال : رأيت زيدا ، قلت : من زيدا ؟ ... وأما بنو تميم فيرفعون ولا يحكون فيقولون : من زيدٌ ؟ رفع المخاطب أو نصب أو خفض ، قال سيبويه : وهو أقيس القولين "[5]

وكمـــا صرح بأنه القياس ؛ فقد صرح أيضا بأنه جاء على غير القياس ، من مثل قوله : " .. وقد جاء من هذا الباب شيء على غير هذا القيـــاس الذي ذكـــرنا ، قالوا في : ســـليمـــة : سليمـــي ، و في

---

[1] هو جرير ، الديوان ، تحقيق نعمان طه ، القاهرة ، دار المعارف ، سنة ١٩٦٩ م ، ص ١٠٢١

[2] الصيمري ، التبصرة ، ٢ / ٥٥١ ، ٥٥٢

[3] المصدر السابق ، ١ / ٤٩٢

[4] المصدر السابق ، ٢ / ٥٩٨

[5] المصدر السابق ، ١ / ٤٧٥

© Arabic Digital Library Yarmouk University

عميرة كلب : عميري ، وفي السليقة : سليقيّ .." [1]

وكقـــوله :" ويجـــيء على فُعلان وفِعلان كقولك : بطن و بطنان ، وظهر و ظهران .. ويجيء في جمعه القليل أفعال ، وليس بالقياس ، قالوا : أفراخ ، وأفراد .. " [2]

* وقد لا يصرح بالقياس ؛ إنما يعبر عن ذلك بعبارات يفهم منها أن مقصده القياس ـــ وهذه العبارات تختلف باختلاف الموضع الذي يتحدث فيه ـــ كما في قوله :

" اعتبار هذا الباب "[3] أو " الحد فيها "[4] و قد يسميه " الوجه "[5] أو "الأصل "[6]

المطرد :

أورد ههـــنا تعـــريف ابن جني لكل من المطرد و الشاذ ـــ قبل دخولنا في كلام الصيمري عنهما : " وأصـــل مواضـــع (ط ر د) في كلامهم التتابع و الاستمرار .. و منه مطاردة الفرسان بعضهم بعضا ، و اطرد الجدول إذا تتابع ماؤه .

و مواضع (ش ذ ذ) التفرق و التفرد ، ثم قيل ذلك في الكلام و الأصوات على سمته في غيرهما .

فجعـــل أهل علم العربية ما استمر من الكلام في الإعراب و غيره من مواضع الصناعة مطردا ، و ما فارق ما عليه بقية بابه و انفرد عن ذلك إلى غيره شاذا .. "[7]

---

[1] المصدر السابق ، ٢ / ٥٩١

[2] المصدر السابق ، ٢ / ٦٤٢

[3] المصدر السابق ، ٢ / ٦١٧

[4] المصدر السابق ، ٢ / ٧٣٥

[5] المصدر السابق ، ٢ / ٧٣٥

[6] المصدر السابق ، ٢/ ٧٧٣ ، ٢ / ٥٨٨

[7] الخصائص ، ١ / ٩٧ وما بعدها

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وإذا وصلنا إلى الصيمري ؛ فإنه قد يصف المسألة بأنها (مطردة في القياس) ؛ مثل قوله :" و اعلم أن الفعل الذي لا يتعدى متى نقلته من (فعل) إلى (أفعل) دخل في هذا الباب ، فتعدى إلى مفعول واحد كقولك : ذهب زيد ثم تقول : أذهب زيد عمرا ، و كذلك : قام زيد ، ثم تقول : أقمت زيدا ، فهذا مطرد في القياس ، فاعرفه إن شاء الله" [1] أو يقول عوضا عن المطرد بأنه (قياس مستمر) ؛ كقوله : " و أما ما كان على أفعل اسما فجمعه على أفاعل ، نحو : أحمد و أحامد ، و أفكل و أفاكل ، وأفضل و أفاضل ، و أكبر و أكابر ، و أصغر و أصاغر ، فهذا قياس مستمر في الأسماء على هذا"[2]

و قد يصفه بعدم الاطراد ؛ و لذلك لا يجوز القياس عليه ، مثاله قوله :" و ربما اشتقوا من الاسمين اسما واحدا و نسبوا إليه كقولهم : عبشميّ في عبد شمس ، و عبدريّ في عبد الدار ، و لا يقاس على هذا ؛ لأنه لم يطرد ، و إنما قالوه في الموضع الذي خافوا فيه اللبس على طريق النادر "[3]

أو يصفه بعدم الاطراد عند البصريين ، و نراه يخطيء قياس غيرهم ؛ و ذلك في قوله :" و كذلك إن كان الساكن الذي قبلها من كلمة أخرى فعلت بها مثل ذلك في التخفيف كقولك : منَ أنت ؟ و منُ أمك ؟ و كمِ إبلك ؟ في : من أنت ؟ و من أمك ؟ و كم إبلك ؟ فهذا هو القياس ، و قد قال بعض العرب : الكماة و المراة في الكماة و المرأة فقلب الهمزة قلبا إلى الألف ؛ لانفتاحها و انفتاح ما قبلها و لم يعتد بالساكن الذي قبل الهمزة ، وهو غير مطرد عند البصريين .

و أما الكسائي و الفراء فيقيسان عليه و يجعلانه مطردا مستمرا ، و الوجه ما بدأنا به"[4]

---

[1] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ١٠٩

[2] المصدر السابق ، ٢ / ٦٧٢

[3] المصدر السابق ، ٢ / ٦٠٣

[4] المصدر السابق ، ٢ / ٧٣٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشاذ :

سبق أن وضحنا المقصود بالشاذ فيما تقدم من هذا المبحث ؛ فلنرَ إذاً كيفية معالجة الصيمري له في كتابه ؟

إننا نراه يعد الشاذ ما خرج عن بابه ؛ و ذلك في قوله في باب :(و أنا اذكر لك إن شاء الله القياس في كل صنف مما يجمع و المشهور الكثير فيه ليعمل عليه ، و جملا مما خرج عن بابه إذ كان الجمع بابا لا يأتي عليه القياس ، وبالله استعين "[1]

و الشاذ لا يقاس عليه ؛ يقول :" .. و إذا قال : رأيت رجلا و نساء ، قلت : من و منات ، و إن قال : رأيت نساء و رجالا ، قلت : من و منين .

و أما قول الشاعر [2] :

أتوا نارِي فقلتُ مَنُونَ أنتم فقالوا الجنَّ قلتُ عِمُوا ظَلاما

فهذا شاذ لا يقاس عليه ، ولم يسمع في شعر غيره بعده و لا قبله على ما حكى أهل العلم "[3]

هذا و قد نص الصيمري على شذوذ رأي الخليل في (أشياء) ؛ و أوضح الأوجه التي أصابت قول الخليل بالشذوذ *

---

[1] المصدر السابق ، ٢ / ٦٤٠

[2] هو سُمير بن الحارث ، انظر : سيبويه ، الكتاب ، ٢ / ٤١٠ ، ونسب الى تأبط شرا

[3] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٤٧٨ . قال سيبويه في باب (من إذا كنت مستفهما عن نكرة) :" وأما يونس فإنه كان يقيس منه على أية ، فيقول : منةٌ ومنةٌ ومنة ، إذا قال يا فتى . وكذلك ينبغي له أن يقول إذا آثر أن لا يغيرها في الصلة .
وهذا بعيد ، وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة في شعر ثم لم يسمع بعد : وذكر البيت الشاهد " الكتاب ، ٢ / ٤١٠ ، ٤١١
وانظر مواضع أخرى من التبصرة : ٢ / ٦٦١ ، ٦٦٥ ، ٦٦٧ ، ٦٤٣ ، ٨١٤

* انظر : التبصرة ، ٢ / ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، وكذلك : الانباري ، الإنصاف ، ج ٢ ، المسألة الثامنة عشرة بعد المائة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و قد نص على أن بابا ـــ كباب النسب ـــ كثيرا ما يخرج عن القياس لعلل و معان تعرض ؛ و ذلك في قوله :" و اعلم أن باب النسب باب تغيير ، لأن ياء النسب تكسر ما قبلها فتزيله عن حد الإعراب الذي كان يستحقه ، و يصير الإعراب على الياء ، و يجيء مختلفا كثيرا خارجا عن القياس لعلل و معان تعرض "[1]

و من أنواع المقيس عليه عند الصيمري :

الغالب : و قد قدمنا في كلام ابن هشام الأنصاري عن الغالب بأنه أكثر الأشياء ؛ و لكنه لا يتخلف .

يقول الصيمري :" و أما جمع التكسير : فإنه إذا كان واحده مؤنثا كان في أغلب الأمر على أفعُل نحو ذراع ، و أذرع و كسراع و أكـــرع ، ولسان وألسن في لغة من يؤنث اللسان ، فأما من يذكر اللسان فجمعه عنده ألسنة كحمار وأحمرة "[2]

المشـــهور الكـــثير : وهو دون الغالب ؛ وقد جاء في قوله :" وأنا اذكر لك إن شاء الله القياس في كل صنف مما يجمع والمشهور الكثير فيه ليعمل عليه .. "[3]

والـــنادر : وهـــو أقـــل من القليل ؛ وقد نص على ذلك في قوله :" وتقول : عجبت من طعامك زيدا طعامـــك ، على أن يكون (طعامك) الأول ـــ وهو اسم ـــ في موضع إطعامك ، وهو مصدر ، كأنك قلت : عجبت من إطعامك زيدا طعامك كما قال القطامي [4] :

أكُفرا بعدَ ردّ الموتِ عني وبعدَ عطائك المائةَ الرِّتاعَا

---

[1] انظر الباب كاملا في التبصرة ، ٢ / ٥٨٦ ـــ ٥٨٩

[2] المصدر السابق ، ٢ / ٦١٩

[3] المصدر السابق ، ٢ / ٦٤٠

[4] الديوان ، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ، بيروت ، ١٩٦٠ م ، ص ٣٧ ، الرتاعا : الابل التي أسامها صاحبها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فجعل (عطائك) ــ وهو اسم ــ في موضع (إعطائك) ونصب به (المائة) وهو من النوادر .."[1]

مـــن خلال ما تقدم كله ؛ لاحظنا موقف الصيمري من القياس ، وهو موقف البصريين نفسه ، يقيس علـــى مـــا اطرد ، و الذي شذ و خالف ما عليه الباب ؛ فإنه يحفظ ولا يقيس عليه ؛ فهو قد سار على منهجهم في هذا كما سار على منهجهم في السماع ، و لعمري إنه المنهج الصحيح ؛ وهو خلاف منهج الكوفيين الذين يقيسون حتى على الشاذ وعلى البيت الواحد .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٢٤٥ ، وانظر موضعا آخر من كتابه ، ٢ / ٦٣٠

الإجماع :

وهو الأصل الثالث من أصول النحو عند الصيمري ، ويحسن بنا بداية أن نتناوله بالتعريف :

الإجمـــاع لغة : جاء في لسان العرب (مادة جمع) :" وجمع أمره واجمعه واجمع عليه : عزم عليه .. قال الفراء : الإجماع الإعداد والعزيمة على الأمر "[1]

أما الإجماع عند علماء العربية : فالمراد به " إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة " و يدخل فيه إجماع العرب من غير النحويين ، كما يقول السيوطي :" وإجماع العرب أيضا حجة "[2]

فالإجمـــاع في العـــربية إذن :" هو اتفاق العرب أوالنحاة على أمر من الأمور أو على صورة من صور التعبير "[3]

هـــذا وقـــد عقد ابن جني في كتابه (الخصائص) بابا في (القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجـــة) أرى إثـــباته حســـنا ههنا ، قال فيه :" اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصـــمك يـــده ألا يخالف المنصوص ، والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده فلا يكون إجماعهم حجـــة علـــيه . وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم يجتمعون على الخطأ ، كما جاء الـــنص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله :(أمتي لا تجتمع على ضلالة) وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة . فكل من فرق له عن علة صحيحة ، وطريق نهجة كان خليل نفسه ، وأبا عمرو فكره "[4]

---

(1) ابن منظور ، لسان العرب ، ٨ / ٦٧

(2) السيوطي ، الاقتراح ، ص ٥٥ ، ٥٦ ، والنظر : الحديثي ، الشاهد ، ص ٤٣٣

(3) الحديثي ، الشاهد ، ص ١٢٦

(4) الخصائص ، ١ / ١٩٠ ، ١٩١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و قد اتخذه النحاة ــ أعني الإجماع ــ دليلا ، و استفادوا منه و اعتمدوا عليه ، و استدل به كل من البصريين والكوفيين في إثبات آرائهم النحوية أو في الرد على بعضهم البعض .

فمما استدل به البصريون بالإجماع على إثبات رأيهم :

ــ بناء فعل الأمر [1]

ــ عدم جواز الجمع بين (يا) والميم من كلمة (اللهم) في الكلام [2]

ومن أمثلة ما استدل به الكوفيون على إثبات رأيهم بالإجماع :

ــ جواز مد المقصور في الشعر [3]

ــ عدم جواز مجيء (كي) حرف جر مع دخول (اللام) عليها وهي حرف جر [4]

ولا أدري السبب في استثناء ابن الانباري دليل الإجماع من أدلته التي اعتمدها ، ونص عليها في كتابه لمع الأدلة ، والتي تناولها بالبحث والدراسة ! فقد يكون له غرض ــ نجهله ــ في نفسه ، أو حاجة كانت تقف وراء ذلك !

وقد رأينا ذلك ــ أيضا ــ عند بعض المحدثين ؛ فقد أغفل عبد الرحمن السيد ذكر هذا الأصل في حديثه عن أدلة البصريين ومصادرهم ؛ مع أنه دليل اشتهر النحويون بالأخذ به والاستدلال على الأحكام النحوية !!

مخالفة الإجماع :

---

[1] انظر : الانباري ، الإنصاف ، ٢ / ٥٣٤ وما بعدها ، وانظر : الحديثي ، الشاهد ، ص ٤٣٣

[2] المصدر السابق ، ١ / ٣٤١ وما بعدها

[3] المصدر السابق ، ٢ / ٧٤٩

[4] المصدر السابق ، ٢ / ٥٧٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اختلف العلماء في جواز مخالفة الإجماع أو عدمه ؛ فقد أجازه بعضهم ومنعه آخرون .

وقد أجاز ابن جني مخالفة الإجماع ، لكن بشرط أن لا يخالف القائل به المنصوص ولا المقيس على المنصوص ، عرفنا هذا من خلال نص ابن جني المتقدم ، ومن خلال قوله بعده :" إلا أننا ـــ مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه ـــ لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها ، وتقدم نظرها ، وتتالت أوائل على أواخر .. وقال أبو عثمان المازني : إذا قال العالم قولا متقدما فللمتعلم الاقتداء به والانتصار له ، والاحتجاج لخلافه ، إن وجد إلى ذلك سبيلا "[1]

وقد طبق هذه المخالفة ابن جني نفسه في الخصائص ؛ وذلك في مسألة (هذا جحر ضب خرب)*

وابو البركات الانباري كان في مقدمة من منع مخالفة الإجماع ؛ الذي استدل به كثيرا في الرد على " النحاة الذين تفردوا بآراء بنوا عليها أحكاما مخالفة لما أجمع عليه النحاة ، واعتبر المخالفة غير جائزة ووصف الرأي المخالف بالفساد ، والخطأ ، أو رد بعض الأحكام والآراء قياسا على مواضع ورد الإجماع بامتناعها "[2]

وإذا وصلنا إلى الصيمري لنرى موقفه من كل هذا ، رأينا مصطلح (الإجماع) يرد عنده مصرحا به ، على النحو التالي :

ـــ النص على جواز المسألة مستدلا بالإجماع : يقول في باب (نعم وبئس) :" ... وتقول : نعم فيك راغبا زيدٌ ، وبئس لعمرو أخا أنت ، فيجوز هذا بإجماع ، قال الله تعالى :" بيس للظالمين بدلا "[3]

---

(1) الخصائص ، ١ / ١٩١ ، ١٩٢

* انظر تفصيلا لها في الخصائص ، ١ / ١٩٢ وما بعدها

(2) الحديثي ، الشاهد ، ص ٤٣٨ ، وانظر أمثلة على ذلك في ص ٤٣٨ وما بعدها

(3) الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٢٧٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ـــ عدم جواز المسألة لمخالفة الإجماع :

يقول في فصل (وأما نداء اسم الله عز وجل فعلى وجهين :

... والوجه الآخر : أن تحذف يا ، وتزيد في آخر الاسم ميما مشددة ، وتبنيه على الفتح فيكون عوضا من (يا) ، تقول : اللهم اغفر لي ، هذا مذهب البصريين .

فأمـــا الفراء : فزعم أن أصله : يا الله أمنا بخير ، أي اقصدنا بخير ، ثم خففت همزة (أمنا) وحذفت ، وجعلت الكلمتان شيئا واحدا فقيل : اللهم ، وهذا ليس بشيء ؛ لأنه لو كان كما قال لما جاز أن تجمع بينهما فتقول : اللهم أمنا بخير ، فجواز هذا يدل على ما قال سيبويه ، وهو : أن الميمين عوض من (يا) ولذلك لا يجوز أن يجمع بينهما في الكلام ، فيقال : يا اللهمّ ، وهذا إجماع من البصريين"[1]

ـــ التوفيق بين مخالفة الإجماع والتأويل له :

يقول الصيمري في باب (الضمير) :" واجمعوا على استقباح : إيا زيدٍ أكرمت بإضافة (إيا) إلى زيد . وإجمـــاعهم على هذا لا ينقض عندي مذهب الخليل ؛ لأن الخليل لم يجعل قولهم :(فإياه وإيا الشوابِ) أصلا يقاس عليه في إضافة (إيا) إلى الأسماء الظاهرة ، وإنما استدل بإضافتهم (إيا) إلى (الشواب) على أن ما بعد (إيا) من المضمرات في موضع جر بإضافة (إيا) إليها ، وهذا استدلال صحيح ؛ لأنه استدل على إعراب ما لا يتبين فيه الإعراب بإعراب ما يتبين فيه الإعراب "[2]

ـــ الإجماع على المصطلح ، والاستدلال به :

---

[1] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، وانظر : الانباري ، الإنصاف ، ١ / ٣٤١ وما بعدها

[2] المصدر السابق ، ١ / ٥٠٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال في (باب من أبنية المصادر) : " فلما اجتـــمع النحويون على تسمـــيته مصدرا وجب أن يكون مشبها بما هو معلوم في اللغة و هو أن يكون موضعا لفعل يصدر عنه كما أن مصدر الإبل موضع تصدر عنه وترده "[1]

اكتفيـــنا ببيان ما استطعنا العثور عليه من هذا الأصل (الإجماع) عند الصيمري ، مما يمكن أن نفهم مـــن خلاله موقفه من هذا الأصل ! وهو موقف وافق فيه البصريين استدلالا به في إثبات رأيه النحوي أو الرد على مخالف الإجماع . ولا غرابة في ذلك ؛ فهو بصري المذهب ، ملتزم بما التزم به البصريون .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1] المصدر السابق ، ٢ / ٧٥٥

استصحاب الحال :

جـــاء في لسان العرب مادة (صحب) :" واستصحب الرجل : دعاه إلى الصحبة ؛ وكل ما لازم شيئا فقد استصحبه "[1]

أما في اصطلاح النحويين ، فهو كما عرفه أبو البركات الانباري :" وأما استصحاب الحال فإبقاء حال اللفـــظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل ، كقولك في فعل الأمر : إنما كان مبنـــيا لأن الأصل في الأفعال البناء وإن ما يعرب منها : لشبه الاسم ، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقيا على الأصل في البناء "[2]

وقـــد قـــال قـــبل ذلك بقليل ، ص ٤٥ :" وأدلة صناعة الإعراب ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حـــال " ، وعقـــب على ذلك في موضع آخر من كتابه ، ص١٤١ بـــ" اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة " . ولا أدل على ذلك من استدلال كل من البصريين والكوفيين بهذا الأصل وهذا الدليل ، عندما ينعدم الدليل من سماع أو قياس أو إجماع .

وعـــودا إلى الأنباري ، الذي فصل بوضوح أكثر وأبين استصحاب الحال في الفصل التاسع والعشرين مـــن كتابه (لمع الأدلة) ، وأورد المراد به ، إذ يقول :" والمراد به : استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء ، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب .."[3]

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب ، ١ / ٦٠٣

[2] الإغراب في جدل الإعراب ، ص ٤٦ ، وانظر : السيوطي ، الاقتراح ، ص ١٠١

[3] لمع الأدلة ، ص ١٤١ ، وانظر أمثلة على ذلك أوردها في كتابه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتــلا هذا الكلام بذكر ما يوجب البناء في الأسماء وما يوجب الإعراب من الأفعال ، وأورد الأمثلة على التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن والتمسك باستصحاب الحال في الفعل .

وهــناك أمــر هام ، وهو أن من تمسك باستصحاب الحال لم يطالب بالدليل ، أما من مال عن الأصل طولب بإقامة الدليل ؛ لعدوله عن الأصل [1]

ومــع هــذا فقــد عدّ الانباري استصحاب الحال من أضعف الأدلة ، وإذا وجد الدليل من السماع والقياس فإنه لا يجوز التمسك به ، عندما يقول :" واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل ؛ ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء مــن شبه الحرف أو تضمن معناه . وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم ، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو "[2]

وقــد كفتنا مؤنة ذكر الأمثلة على استدلال كل من البصريين والكوفيين بهذا الأصل خديجة الحديثي ؛ فقــد أوردت أمــثلة على مسائل استدل عليها أصحاب المدرستين باستصحاب الحال ، أحيل لمن أراد التفصيل عليها فليراجعها هناك [3]

أمــا الصيمري وموقفه منه ، فنراه يستدل به في مواضع كثيرة من كتابه ، وإن كان لا يصرح به ولا يســميه استصحاب حال أو استصحاب اصل . ولكن يفهم من كلامه قصده استصحاب الحال ، وإن كــان نــص على مصطلح (الأصل) في إحدى المرات . نذكر ههنا بعضا من هذه الأمثلة التي وردت عنده :

---

[1] انظر : الانباري ، الإنصاف ، ١ / ٣٠٠

[2] لمع الأدلة ، ص ١٤٢ ، وانظر : السيوطي ، الاقتراح ، ص ١٠٢ ، وانظر : السيد ، مدرسة البصرة النحوية ، ص ٢٥٣ وما بعدها

[3] انظر : الشاهد ، ص ٤٥٠ ــ ٤٥٣

© Arabic Digital Library Yarmouk University

استدل الصيمري بالأصل (الاستفهام له صدر الكلام) على : عدم جواز عمل ما قبل الاستفهام فيما بعـــده ، يقول :" واعلم أن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام ، فلو أعملـــت مـــا قبله فيما بعده خرج من أن يكون صدرا ، فتقول : علمت أزيدُ عندك أم عمرو ؟ فتلغي (عملـــتُ) ؛ لأن الألف حالت بينه وبين ما تعمل فيه ، ولو حذفت الألف لكانت (علمت) عاملة فيما بعدها ، وكنت تقول : علمتُ زيدا وعمرا ، أي عرفت زيدا وعمرا "[1]

استدلاله بالأصل (عدم جواز التقاء ساكنين) على تحريك الأخير من الساكنين ، يقول :" والعلة في تحريك ما يستحق البناء على ثلاثة أوجه :

.. والوجه الثاني في الحركة : أن يبني ما استحق البناء على السكون ، فيلتقي في آخره ساكنان ، فيحرك الأخير منهما ، لئلا يلتقي ساكنان نحو : أين ، وكيف ..."[2]

واســـتدل بأصل آخر (اصل الجزاء ألا يكون معلوما) على عدم جواز الجزاء بـــ (إذا) في الكلام ، وذلـــك في قـــوله :" ولا يجوز أن يجازى بإذا في الكلام ؛ لأنه لوقت معلوم ، وأصل الجزاء ألا يكون معلوما بل يجوز أن يكون ، وأن لا يكون ، ألا ترى أنك تقول : آتيك إذا طلعت الشمس، ولا يجوز أن تقول آتيك إن طلعت الشمس ؛ لأن (إن) لا تدخل على معلوم .."[3]

وقـــد نـــص علـــى مصـــطلح (الأصـــل) قاصدا منه وجوب استصحاب الحال في المسالة ، يقول في بـــاب (مصـــادر ما زاد على ثلاثة أحرف) :" وإنما كان أصل هذا الباب وقياسه الفعللة ؛ لأنه لا يمتنع شيء في هذا الباب منه .

---

[1] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٤٧١

[2] المصدر السابق ، ١ / ٧٨ ، ٧٩

[3] المصدر السابق ، ١ / ٤١١ ، وانظر أمثلة أخرى في ١ / ١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ٢٦٦ ، ٣٢١ وغيرها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد لا يمتنع من الفعلال في بعض ذلك ـــ وإن كان كثيرا ـــ فوجب أن يكون العام هو الأصل الذي عليه الباب .

ألا ترى أنك تقول : دحرجته دحرجة ، ولم يسمع فيه دحراجا "[1]

لا شـــك أن الســـماع والقـــياس هما الأصلان الكبيران اللذان كانا جلّ اعتماد الصيمري عليهما في كتابه ، ولكنه مع ذلك لم ينح جانبا بهذا الأصل (استصحاب الحال) ، بل كان له حضور عنده ، وإن كان اعتماده عليه لم يبلغ كثرة اعتماده السماع والقياس .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] المصدر السابق ، ٢ / ٧٧٢ ، ٧٧٣

الفصل الثاني :

منهج الصيمري ومواقفه في (التبصرة والتذكرة)

المبحث الأول : منهج الصيمري في ترتيب المسائل النحوية والصرفية

المبحث الثاني : الصيمري والمصطلحات النحوية

المبحث الثالث : موقف الصيمري من المسائل الخلافية

المبحث الرابع : موقف الصيمري من الضرورة الشعرية

المبحث الخامس : آراء الصيمري واختياراته النحوية

المبحث السادس : الصيمري والعلة النحوية

المبحث السابع : التأويل النحوي عند الصيمري

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول :

منهج الصيمري في ترتيب المسائل النحوية والصرفية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ترتيب المسائل النحوية و الصرفية :

قـــبل الدخـــول في منهجية الصيمري في ترتيب المسائل النحوية و الصرفية ؛ يجدر بنا أن نعرج على ســـيبويه في (الكتاب) ـــ بما أنه أول كتاب في النحو وصل إلينا ـــ لنرى المنهجية التي اتبعها من قبل الصيمري في الترتيب ؛ فنجد أن سيبويه :" يخالف في ترتيبه الترتيب الذي تتبعه كتب النحو و الصرف الـــيوم . فأول ما يلاحظ من هذا الاختلاف أن ترتيب أبواب الكتاب يختلف عما في كتب المتأخرين ، فهو لا يذكر المرفوعات على حدة ، و إنما يخلط بعضها بالآخر فيذكر المسند و المسند إليه ، ثم ينتقل إلى الفاعـــل و المفعـــول و الحال ، .. و لا يسير في ترتيب أبوابه و فصوله ترتيبا منطقيا سليما ، فهو يقدم أبوابا من حقها أن تتأخر ، ويـــؤخر أبوابا من حقها أن تتقدم ، و يضع فصولا في غير موضعها .."[1]

و إذا وصلنا إلى المبرد البصري وجدناه لا يختلف منهجيا عن سيبويه ؛ فقد سار على النهج الذي سار عليه سيبويه :" فلم يذكر الموضوع الواحد في باب واحد ، أو أبواب متعاقبة في حيز واحد ، و إنما كان يدخل بعض الأبواب في بعض .."[2]

و الفرق بين سيبويه و ابن السراج ؛ أن ابن السراج ـــ من خلال فهرس كتابه أصول النحو ـــ بوّب كـــتابه :" تبويـــبا يشـــبه إلى حد كبير تبويب كتاب سيبويه ، لكن موضوعات أصول ابن السراج غير مـــتداخلة كموضـــوعات الكتاب لا يمكن التمييز بينها ، فقد رتب على الشكل الذي ألفناه في الوقت الحاضـــر ، فبدأ بمرفوعات الأسماء ، ثم المنصـــوبـــات و المجـــرورات ، .. و انتهى إلى مسائل الصرف ...

---

[1] الحديثـــي ، خديجة ، كتاب سيبويه وشروحه ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٦٧ م ، ص ٧٠ ، وانظر : السيد ، مدرسة البصرة النحوية ، ص ٥٣٩ وما بعدها

[2] السيد ، مدرسة البصرة النحوية ، ص ٥٥٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

موضـــوعاته المتشـــابهة محصورة في باب واحد لا في أبواب متفرقة كما هي الحال في كتاب سيبويه يبدأ بتعريف النحو العربي و ينتهي بباب ضرورة الشاعر "[1]

و الذي يعنينا في هذا كله هو الصيمري و منهجه في ترتيب مسائله ، لنجد أن الصيمري ـــ من خلال قـــراءتنا لفهـــرس كتاب التبصرة و التذكرة ـــ تتوفر عنده المنهجية الواضحة الوضوح كله ، و النظرة القويمة في عرض مادة كتابه .

و لعله من المفيد و الناجع أن نعقد مقارنة بسيطة و جزئية بين (عنوان سيبويه و موضعه في الكتاب) و (عنوان الصيمري و موضعه من التبصرة) ؛ لنرى مدى التلاقي والافتراق في ترتيب موضوعات كل من الرجلين في كتابيهما :

عنوان سيبويه	عنوان الصيمري
باب علم ما الكلم من العربية	الكلام كله يأتلف من اسم ، وفعل ، وحرف
باب مجاري أواخر الكلم من العربية	باب الإعراب والبناء
باب المسند والمسند إليه	أوجه مشابهة الفعل المضارع للاسم
باب اللفظ للمعاني	الحرف لا يستحق الإعراب
باب ما يكون في اللفظ من الأعراض	أصل البناء السكون
باب الاستقامة من الكلام والإحالة	باب وجوه الإعراب
باب ما يحتمل الشعر	باب الأسماء المعتلة وحكمها في الإعراب

[1] ابـــن الســـراج ، أبي بكـــر ، الأصـــول في النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مقدمة المحقق ، بيروت ـــ لبنان ، الرسالة ، ط ٤ ، ١٩٩٩ م ، ج ١ ، ص ٢٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول

والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم

يتعده فعله إلى مفعول آخر

باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول

باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين

فإن اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت

تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول

باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين

وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين

دون الآخر

باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة

مفعولين ولا يجوز لك أن تقتصر على

مفعول منهم واحد دون الثلاثة

.....

الأسماء الستة

باب التثنية

باب الجمع السالم في المذكر والمؤنث

باب قسمة الأفعال

باب الأفعال المعتلة وحكمها في الإعراب

باب الأفعال التي رفعها بالنون

باب المعرفة والنكرة

باب المبتدأ وخبره

باب الفعل الذي لا يتعدى

باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد

باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين لك

أن تقتصر على أحدهما

باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ليس

لك أن تقتصر على أحدهما

باب الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل

...

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ممـــا تقدم نلاحظ أن هناك نسقا ـــ وإن كان قد تباين في شيء منه ـــ في ترتيب الموضوعات بين الرجلين ، ويزداد هذا النسق انتظاما واطرادا في الأبواب التي تأتي بعد هذه التي ذكرنا .

مواد الصيمري وموضوعاته في التبصرة :

نذكـــر ههـــنا ثبتا بالمادة التي تناولها الصيمري ـــ ونقصر الحديث على الأبواب دون الفصول ـــ وعرض لها في كتابه ؛ وهي على النحو التالي :

(الكـــلام كلـــه يأتلف من اسم ، وفعل ، وحرف . باب الإعراب والبناء . باب وجوه الإعراب . بـــاب الأسمـــاء المعتلة وحكمها في الإعراب . باب التثنية . باب الجمع السالم في المذكر والمؤنث . بـــاب قسمة الأفعال . باب الأفعال المعتلة وحكمها في الإعراب . باب الأفعال التي رفعها بالنون . بـــاب المعرفة والنكرة . باب المبتدأ وخبره . باب الفعل الذي لا يتعدى . باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعـــول واحد . باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين لك أن تقتصر على أحدهما . باب الفعل الـــذي يـــتعدى إلى مفعولين ليس لك أن تقتصر على أحدهما . باب الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعـــيل . بـــاب ما لم يسم فاعله. باب العطف . باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر . باب الـــبدل . باب التوكيد . باب الصفات . باب الأفعال التي ترفع الأسماء والتوابع وتنصب الأخبار . باب ما (الحجازية) . باب الحروف التي تنصب الأسماء والتوابع وترفع الأخبار . باب اسم الفاعل والمفعـــول بـــه . باب الصفات المشبهة باسم الفاعل . باب ما يعمل من المصدر عمل الفعل . باب أسماء سمي الفعل بها في الأمر والنهي . باب المفعولات . باب ما ينتصب من الأسماء والمصادر بإضمار فعـــل مـــن ذلـــك . باب التعجب . باب نعم وبئس . باب حبذا . باب الجر . باب الحال . باب الظـــروف . باب التمييز . باب كم . باب اشتغال الفعل بالضمير . باب النداء . باب الاستغاثة . بـــاب الندبة . باب الترخيم . باب الاستثناء. باب النفي بـــ(لا) . باب إعراب الأفعال . باب جزم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفعـــل . باب المجازاة . باب حتى . باب النونين الثقيلة والخفيفة . باب ألفي الوصل والقطع . باب القسم . باب (إن) و(أن) . باب الاستفهام . باب(من) في الاستفهام . باب أي في الاستفهام . باب العدد . باب الضمير . باب الأسماء الموصولات) .

إلى هـــنا تنتهي موضوعات الجزء الأول من التبصرة ، ونكمل موضوعات الجزء الثاني منه ، التي وردت على النحو الآتي :

(بـــاب مـــا ينصرف وما لا ينصرف . باب ما ينصرف من وزن الفعل وما لا ينصرف *. باب ما ينصـــرف من المؤنث وما لا ينصرف . باب ما ينصرف من الأعجمي وما لا ينصرف . باب زيادة الألـــف والـــنون . بـــاب المعدول . باب ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة . باب أحكام الأسماء المركبة ، وأسماء القبائل ، والأحياء ، والسور ، والأرضين والألقاب . باب النسب . باب المقصور، والممـــدود . باب المذكر ، والمؤنث . باب التثنية والجمع السالم في الأسماء المقصورة ، والممدودة ، والمعتلة . بـــاب جـــمع الـــتكـــسير .

باب ما لحقته الهاء في أبنية الثلاثي . باب جمع ما كان على أربعة أحرف فصاعدا . باب جمع الجمع . بـــاب التصـــغير . باب تصغير ما كان على أربعة أحرف فصاعدا **باب تصغير ما كان على خمسة أحرف فصاعدا . باب تصغير المؤنث . باب تصغير الجمع . باب تصغير بنات الحرفين . باب تصغير التـــرخيم . بـــاب مـــا يصغر على السماع لا على القياس باب الإمالة . باب الوقف على أواخر الكلـــم . بـــاب أواخـــر الكلم في التقاء الساكنين . باب الهمز . باب التضعيف . باب عدة أبنية الأفعال ، وما يجيء عليه مستقبلها . باب من أبنية المصادر . باب مصادر ما زاد على ثلاثة أحرف . بـــاب اشتقاق أسماء الأمكنة من لفظ الأفعال . باب أبنية الأسماء والأفعال . باب التصريف . باب

---

* هذا ما حكى عنه المحقق في المقدمة ، في خروج الصيمري عن المنهج في تقسيمه ههنا الباب إلى أبواب متفرقة !

** انظر الهامش السابق !

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإلحاق . باب حروف البدل ، وهي أربعة عشر حرفا . باب إبدال الألف . باب إبدال الياء . باب إبـــدال الـــواو . باب إبدال التاء . باب إبدال الدال . باب إبدال الطاء . باب إبدال الهاء . باب إبدال الميم . باب إبدال النون . باب إبدال الجيم . باب إبدال اللام . باب إبدال الصاد ، والزاي . باب ما يلحق الأفعال المعتلة من التحويل والنقل . باب ما اعتل من الأسماء لاعتلال أفعالها . باب ما يلحق الجمع المكسر من الاعتلال . باب ما يقاس من المسائل على ما قدمنا من أبواب (التصريف) . بـــاب الإدغـــام . بـــاب معرفة أصول الإدغام .قمنا بهذا العمل ؛ لنرى الموضوعات التي تعرض لها الصيمري في كتابه . وهي كما نرى موضوعات شاملة ضمت مسائل النحو والصرف بشكل وافٍ ومستقصى .

عنوان الباب عند الصيمري :

ربمـــا كان عنوان الباب عند سيبويه غامضا " لا يستطيع القارىء أن يفهم المقصود بالعنوان الذي اخـــتـــاره سيبويه إلا إذا قرأ ما كتب في هذا الباب ، والأمثلة المـــوضحة له .. ولأن المصطلحات الـــنحوية لم تكن قد اكتملت بعد ، ولأن سيبويه لم يكن يعنى بعبارته ، رأينا بعض العناوين قد طال وامـــتد فشغل حيزا كبيرا مما لا نشاهده فيما يتخذه المؤلفون في عصرنا الحاضر من عناوين موجزة تدل على المقصود من أقرب طريق "[1]

وأكتفي بمثالين اثنين على ما ورد آنفا نتبين منهما طول العنوان عند سيبويه :

(بـــاب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ، فإذا أردت فيه من المعـــنى مـــا أردت في يفعل كان نكرة منونا) ؛ وهو ما عرفناه بـــ (إعمال اسم الفاعل) و (باب

---

[1] السيد ، مدرسة البصرة النحوية ، ص ٥٤٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول إلا أنها تعطف الاسم ههنا على ما لا يكون ما بعده إلا رفعا على كل حال) ؛ وهو ما عرفناه بـــ(واو المعية)[1]

أمـــا الـــرماني شارح كتاب سيبويه ـــ على سبيل المثال ـــ فنراه لم يتقيد بعنوان (الكتاب) ؛ بل كان " يأخذ بعضها ويغير بعضها الآخر ، كان يذكر منها ما اتضح معناه وظهر الغرض منه ، أما ما غمض ودق فكان يستبدل به عنوانا آخر أكثر وضوحا وأشد دلالة على الباب ... أما العنوان عند الرماني فمعنى واضح قائم بنفسه مستغنٍ على فهمه بغيره "[2]

أمـــا الصيمري ـــ وهو ما يعنينا ههنا ـــ فعنوانه واضح دقيق شبيهٌ بما تقدم عند الرماني ، وعنوانه يمـــيل إلى الإيجاز والقصر ، ولا نحتاج لفهمه وتبينه للاستعانة بغيره ، كما كان ذلك عند سيبويه في بعـــض المواضـــع : فباب عند سيبويه كـــباب (من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول) ، نراه عند الصيمري تحت عنوان باب (البدل) . وعنوان باب عند سيبويه كباب (من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث) نجده عند الصيمري يحمل عنوان باب (أسماء سمي الفعل بها في الأمر والنهي) ؛ فتأمل الفرق !

وإذا كـــان كتاب سيبويه " يكاد الجزء الأول من طبعة بولاق يضم موضوعات النحو التي نعرفها الـــيوم ، وقد تناثرت بينها بعض أمور من علم الصرف . أما الجزء الثاني منه فيكاد يكون لما يعرف اليوم بعلم الصرف والأصوات اللغوية والقراءات ونحوها من الموضوعات "[3]

وأول مـــا نطالعـــه من الكتاب هو باب (علم ما الكلم من العربية) ثم يليه باب (مجاري أواخر الكلم من العربية).. وآخر ما نجده فيه هو باب (الإدغام)

---

[1] الكتاب ، ١ / ١٦٤ ، ٢٩٩ على الترتيب

[2] المبارك ، الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، ص ١٧٥ ، وانظر أمثلة على ذلك عنده

[3] الحديثي ، الشاهد ، ص ٢٢ ، وانظر : الحديثي ، كتاب سيبويه وشروحه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فشبيه به الصيمري ؛ فأول ما يطالعنا عنده من كتابه (الكلام كله يأتلف من اسم ، وفعل ، وحرف) ثم يليه باب (الإعراب والبناء) .. ويختم كتابه بباب (الإدغام) ا وهو يبدأ الجزء الثاني من كتابه بباب (ما ينصرف وما لا ينصرف) تماما كما يبدأ الجزء الثاني من كتاب سيبويه ـــ طبعة بولاق ـــ بباب (ما ينصرف وما لا ينصرف) .

ولا شك أن الصيمري اتبع الترتيب المعروف لدينا اليوم من الحديث عن المرفوعات ثم المنصوبات ثم المجرورات ثم التوابع .. إلى آخر موضوعات النحو ، التي ينتقل منها إلى التفصيل في الكلام على موضوعات الصرف في الجزء الثاني من كتابه .

وبينما كان سيبويه " يذكر الباب العام ويتكلم عليه ثم يعقد بابا خاصا لكل مسألة صغيرة حتى يستغرق الكلام على جزئيات الموضوع الواحد ومسائله الصغيرة "[1]

نجد الصيمري ـــ وأكتفي في هذا المقام ـــ بذكر كلام محقق التبصرة ـــ متفقا معه حول منهج الصيمري في التبصرة ـــ ؛ إذ قال :" وبعد ذلك قسم رؤوس المسائل إلى أبواب ، وفروعها إلى فصول ، وخالف ذلك التقسيم أحيانا ، فقد قسم الممنوع من الصرف إلى أبواب بعدد العلل التي تمنع صرف الاسم ، وعقد في بعض هذه الأبواب بعض الفصول .

وقد أدخل بعض الأبواب في بعض ، فنجده مثلا قد عقد بابا سماه : باب الأسماء المعتلة وحكمها في الإعراب ، تكلم فيه على الأسماء المعتلة وجعلها ثلاثة أقسام : الأسماء المقصورة ، والأسماء الممدودة ، ثم قال :" والثالث من المعتلة هي ستة أسماء مضافة تكون في الرفع بالواو ، وفي النصب

---

[1] الحديثي ، الشاهد ، ص ٨٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالألـــف ، وفي الجـــر بالـــياء ، وهـــي : أخوك وأبوك .. إلى آخر الحديث عن الأسماء الخمسة ، أو الستة "[1]

وهـــو يقســـم المســـائل إلى أبـــواب ، وفروعها إلى فصول ، يستوفي ويستقصي الأقوال في تلك الفروع ، ويذكر أقوال النحاة ومذاهبهم ، ويبين وجهات نظر كل منهم ، مع الالتزام بالدقة في كل موضوع .

هـــذا ولا ننسى أن الصيمري قد وضع مقدمة لكتابه أقتصر على ذكرها ممتنعا عن التعليق عليها ؛ فهي أظهر من أن توضح ، حيث قال :

" هذا كتاب جمعت فيه من أصول علم النحو وفروعه ما أوضحت بيانه ، وبينت برهانه ، وأوريت قياســـه ، وألـــنت شماسه ، وكشفت خفاءه ، وسلبت غطاءه ، وتقصيت شرحه ، ليسهل وعره ، ويـــذل صـــعبه ، فيخف على طالب النحو ما كان منه ثقيلا ، ويقرب إليه ما كان منه نافرا بعيدا ، ويتبصـــر بقـــراءته المبـــتدىء الراغب ، ويتذكر بتصفحه المنتهي الثاقب ، وسميته لذلك " التبصرة والتذكـــرة " ولم آل في جمـــيع مـــا ذكرته قصد الإيجاز مع الإيضاح ، ولم أتجاوز حد الاختصار مع الإفصاح "[2]

بهـــذا الحـــديث نختم ما قد بدأنا به هذا المبحث المعنون بـــ (منهج الصيمري في ترتيب المسائل النحوية والصرفية) .

---

[1] انظر : الصيمري ، التبصرة ، مقدمة المحقق ، الفصل السادس ، وذكر أمثلة على تداخل الأبواب عنده !

[2] المصدر السابق ، ١ / ٧٣ ، ٧٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثاني :

الصـــــــــــــيمري والمصـــــــــــــطلحات الـــــــــــــنحوية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصيمري والمصطلح النحوي

لكلمة (المصطلح) دلالتان :

الأولى : الدلالـــة اللغوية : قال الأزهري : الصلح : تصالح القوم بينهم ، والصلاح نقيض الفساد ، والإصلاح نقيض الإفساد ، وتصالح القوم ، واصّالحوا بمعنى واحد "[1]

الثانـــية : الدلالة الاصطلاحية : الاصطلاح يعني الاتفاق ، وهو اتفاق " النحاة على استعمال ألفاظ فنية معينة في التعبير عن الأفكار والمعاني النحوية ، هو ما يعبر عنه بالمصطلح النحوي "[2]

أرى أنـــه مـــن الحسن التطرق إلى مسيرة المصطلح النحوي وتطوره قبل الأخذ بالحديث عنه عند الصيمري ، فهي توضح لنا أن المصطلح مرّ بمراحل من التطور والنمو حتى وصل إلى الشكل الذي نراه الآن ! وأن الصيمري استخدمها عندما وصلت مرحلة الثبات والاستقرار على يد من سبقه من علماء العربية وفي طليعتهم الخليل وسيبويه . ولا شك أن المصطلح النحوي مرّ بهذه المراحل كما مرّ كـــلّ أقسام هذا العلم (علم أصول النحو) ، نعم " لقد مرت المصطلحات النحوية في المراحل الـــتي مرتّ بها مسائل النحو المختلفة ، فلم تظهر إلى عالم الوجود كاملة ناضجة ، مجافية بهذا طبيعة الأشـــياء وتطـــورها ، ولكنها مرت بالمراحل التي مر بها النحو كله ، ومرت بها فروعه وقواعده ، بـــدأت المصطلحات النحوية كما بدأت العلة والقياس ، وكما بدأت فكرة النحو وطريقة تناوله ، وكمـــا بدأ العامل وطرق التصريف ، ساذجة طبيعية في أول الأمر ، ولكنها ما لبثت بمضي الزمن ، وطـــول العهـــد ، ومتابعة الدراسة ، أن وقفت على قدميها وان أخذت أسماء ثابتة ، وألفاظا خاصة

---

[1] تهـــذيب اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون و آخرين ، القاهرة ، ١٩٦٤ م وما بعدها ، ٤ / ٢٤٣ ، وانظر : ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (صلح) ، ٢ / ٦١٠

[2] القـــوزي ، عـــوض ، المصـــطلح الـــنحوي نشأته وتطوره ، الرياض ـــ السعودية ، شركة الطباعة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٩٨١ م ، ص ٢٢ وما بعدها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لازمتها وعاشت معها ، وتخطت بها القرون حتى وصلت إلى عصرنا الحاضر ، دون أن يعتري بعضها تغـــير مطلقـــا ، ودون أن يعتري البعض الآخر تغيير جوهري ، ... على أن بعض المصطلحات قد اعتراه التبديل والتغيير ، وبعضها قد أتى عليه الفناء ، وأبلت معالمه الأيام "[1]

وأذهب إلى ما ذهب إليه إبراهيم مدكور ، الذي قال بعد حديثه عن المدارس النحوية التي اهتمت بعلم النحو :" وقد اصطلحت على لغة موحدة تداولتها فيما بينها ، استمدت مصطلحاتها من علوم ســـابقة ، أو أنشاتها إنشاء .. ولم تتكون هذه المصطلحات لأول وهلة ، بل عدلت وهذبت ، ثم وتطـــورت . ثم استقرت منذ القرن الثالث للهجرة ، وأصبحت مألوفة للنحاة على اختلافهم ، ولا يزال درس النحو يعتمد عليها إلى اليوم "[2]

وأكتفـــي بذكر نموذج واحد على كون المصطلح النحوي غير واضح في الحقبة التي سبقت نضجه واكـــتماله ومدلوله الخاص به والمحدد ، يقول ابن جني :" فمن ذلك ما حكاه أبو الحسن : أنه سأل أعرابيا من * تحقير الحبارى ، فقال : حبرور . وهذا جواب من قصد الغرض ولم يحفل باللفظ ؛ إذ لم يفهم غرض أبي الحسن ، فجاء بالحبرور ؛ لأنه فرخ الحبارى "[3]

لقـــد تم لهـــذا المصطلح النحوي أمره ورسخت قدمه على يد سيبويه في كتابه العظيم ، وإن كان بعـــض مصـــطلحاته قد أصابه الفناء ، ولم يكتب له البقاء . ولسيبويه طريقة في وضع المصطلحات النحوية كانت حسب مفهوم ومدلول المصطلح عنده ، وفكرته عنه ؛ لنرى أنه وضع مصطلحاته في أطر ثلاثة ؛ هي :

---

(1) الســـيد ، مدرســـة البصـــرة النحوية ، ص ٣٢٤ ، وانظر أمثلة ما أتى عليه الفناء من هذه المصطلحات في القوزي ، المصطلح النحوي ، ص ١٤٧

(2) مدكور ، إبراهيم ، المصطلح النحوي ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ج ٣٢ ، ١٩٧٣ م ، ص ١٦

* هكذا عند ابن جني ، و في مدرسة البصرة : عن ، ولعل الصواب ما جاء في (مدرسة البصرة)

(3) الخصائص ، ٢ / ٤٦٨ ، وانظر أمثلة غيرها فيما بعدها من الصفحات عنده

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

" الأول : أن يصف المصطلح وصفا ويشرحه بالأمثلة دون أن يسميه .

الثاني : قد يسمي المصطلح عرضا ولكنه ربما رأى أن هذا الاصطلاح لا يكفي لنقل فكرة هذا الباب فيلجأ إلى دعمه بالوصف والتمثيل ، أو أن يعبر عن الفكرة الواحدة بأكثر من مصطلح .

أما الثالث : فكان أن عبر عن بعض المصطلحات النحوية بالتعبير الناضج المستقر الذي لا نزال نستخدمه حتى اليوم "[1]

المصطلحات النحوية بين البصريين والكوفيين :

وجد الخلاف النحوي بين كلتا المدرستين النحويتين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ، ومع وجود هذا الخلاف فلا شكّ أن أصحاب هاتين المدرستين قد سعوا للاستقلال بنحوهم عن المدرسة الأخرى ، وإقامة قواعد لهم خاصة بهم ، ومصطلحات تتناسب وتتلاءم مع معانيهم النحوية ، من أجل إرادة التميز والتفرد ، حتى في ألفاظهم ومصطلحاتهم الدالة على معانيهم ومضامينهم النحوية أو الصرفية . وقد نتج عن ذلك ــ نتيجة طبيعية ــ الخصومة والتنازع على هذه المصطلحات ، والتي لا أراها تتعدى في معظمها مجرد منازعة الكوفيين لمصطلحات البصريين التي سبقت ــ في أكثرها ــ الكوفيين وضعا وتداولا واعتمادا ، وكانت أكثر ثباتا واستقرارا ؛ فهدف الكوفيون إلى تغييرها وتبديلها فما أن كان من نتيجته إلا أن ظهرت صور للمصطلحات النحوية ، كانت على الشكل التالي :

" الأول : ظهور مصطلح كوفي له دلالته الخاصة وتفسيره في مقابل المصطلح البصري .

الثاني : رفض الكوفيين لبعض المصطلحات البصرية وإقامة مصطلحات جديدة مكانها.

---

[1] الفوزي ، المصطلح النحوي ، ص ل ، م . وانظر أمثلة على هذا كله في ص ١٣٠ وما بعدها من هذا الكتاب ؛ فلست أرى ههنا لازما لذكرها ، فلتراجع في مكانها .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الثالث : رفض البصريين ما جاء به الكوفيون من مصطلحات "*

لكـــن المهـــم في هـــذا كله هو أن الغلبة والانتصار والديمومة والبقاء والثبات كتب لمصطلحات البصريين ، ولا غرابة في ذلك ، فنحو البصرة أيضا هو الذي بقي حتى يومنا هذا .

فلا شكّ أن مصطلحاتهم اقرب منالا وأكثر سهولة واشد وضوحا وأدنى دلالة على المعنى والمدلول المراد ، وهذا ما حرص عليه البصريون عموما وسيبويه خصوصا ، عندما وضع للناس كتابه الكبير في النحو .

لكـــن لنـــرى أيـــن يقـــف الصـــيمري من هذا كله ؟ وكيف كان موقفه من المصطلح عامة ، ومصطلحات كل من المدرستين خاصة ؟ ولمن كان انتصاره واستعماله للمصطلح ؟

لا أرى أدنى ريـــبة في أن الصيمري اختار مصطلح البصريين ؛ لأنه بصري المدرسة والمذهب، وقد كـــنا أشـــرنا في مقدمـــة دراستنا هذه إلى بصرية الصيمري ، وكان من أحد أدلتنا على بصريته ، المصطلحات النحوية التي وردت في كتابه ، وذكرنا أنه استخدم المصطلحات النحوية البصرية .

مصطلحات الصيمري :

لقـــد اســـتعمل الصيمري المصطلحات النحوية البصرية ، وهذا ما نلاحظه من خلال مقارنتنا بين مصطلحاته ومصطلحات الكوفيين ؛ وذلك على النحو التالي :

---

* المصـــدر السابق ، ص ١٦٢ ، وانظر : السيد ، مدرسة البصرة النحوية ، ص ٣٤٣ وما بعدها . ومن أراد التعرف إلى أمثلة هذه الصـــور مـــن المصطلحات بين البصريين والكوفيين ، فقد أورد صاحبا الكتابين الأمثلة الوافية الكافية على هذه الصور ، بما يغني عن إعادته ههنا .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

استخدم مصطلحات : ما ينصرف وما لا ينصرف ، حروف الجر ، العطف ، البدل ، الظروف ، الضمير ، التوكيد ، النفي بـ (لا) ، الفعل المتعدي ، الحال ، ضمير الشأن والحديث ، الأسماء الستة ، ألف الوصل ، التمييز [1] ... وغيرها في مقابل المصطلحات الكوفية التالية على التوالي : ما يجزى وما لا يجزى ، الصفة ، النسق، الترجمة والتبيين ، المحل، المكني ، التشديد ، لا التبرئة ، الفعل الواقع ، القطع ، الضمير المجهول، الأسماء المضافة ، الألف الخفيفة ، التفسير [2]

وقد سبق أن ذكرنا إكثار الصيمري من ذكر البصريين ، وأحيانا يسميهم أصحابنا ، إلا أنه في قليل من الأحيان استخدم مصطلحات الكوفيين ، كـ(ما لم يسم فاعله)[3] في مقابل نائب الفاعل عند البصريين ، الاسم المبهم [4] في مقابل أسماء الإشارة عند البصريين ، الصفات [5] في مقابل النعت عند البصريين .

وتظهر العلاقة الشديدة بين اللفظ و دلالاته على المعنى عنده ، واتخاذ ذلك دليلا على تدعيم القضية التي هو في صددها ، في قوله في باب (من أبنية المصادر) :

" فلما اجتمع النحويون على تسميته مصدرا وجب أن يكون مشبها بما هو معلوم في اللغة وهو أن يكون موضعا لفعل يصدر عنه كما أن مصدر الإبل موضع تصدر عنه وترده"[6] ، وهو يعني بـ (تسميته) اصطلاح النحويين عليه .

---

[1] انظر : الصيمري ، التبصرة ، الصفحات : ٥٩٣ ، ٢٨٢ ، ١٣١ ، ١٥٦ ، ٣٠٤ ، ١٧١ ، ١٦٣ ، ٣٨٦ ، ١٠٩ ، ٢٩٧ ، ١٩٢ ، ٨٤ ، ٤٣٦ ، ٣١٦ على التوالي

[2] انظر في هذه المصطلحات : القوزي ، المصطلح النحوي ، ص ١٦٢ وما بعدها ، وانظر : السيد ، مدرسة البصرة النحوية ، ص ٣٤٣ وما بعدها

[3] التبصرة ، ١ / ١٢٤

[4] المصدر السابق ، ١ / ٩٥

[5] المصدر السابق ، ١ / ١٦٩

[6] المصدر السابق ، ٢ / ٧٥٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولعـــل ذلك عائد إلى قناعة الصيمري نفسها في أن هذه المصطلحات الكوفية التي استخدمها هي اقرب في التعبير عن مدلولاتها من مصطلحات البصريين ، ولا غرابة في ذلك ، فابن السراج قد فعل ذلك قبله في الأصول في النحو *

نصـــل إلى أن الصيمري استخدم مصطلحات البصريين بعامة ، ولمصطلحاته ومصطلحات مدرسته البصـــرية كتب البقاء والثبات ، وهي عين المصطلحات التي نتداولها اليوم في نحونا وكتبنا العربية ؛ وقـــد كـــتب لها البقاء في مقابل فناء مصطلحات مدرسة الكوفة ؛ لأنها الأكثر تعبيرا عن مضمون المصطلح ، والأقرب فهما ومعنى .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

* انظر : الأصول في النحو ، مقدمة التحقيق ، ١ / ٢٠ ، ٢١

المبحث الثالث :

موقف الصيمري من المسائل الخلافية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أصل الخلاف النحوي ومنشؤه :

سـأتحدث عن أصل الخلاف هنا بإيجاز ؛ فقد عرض لهذا الخلاف عديد من الباحثين ، سيرد ذكر بعضهم في التقديم لهذا الخلاف .

يـرجع أصل الخلاف بين البصريين والكوفيين إلى منهج البحث عند كل من المدرستين؛ وذلك في أمـري السـماع والقياس ، واللذين عرضنا لهما بالتفصيل في موضعهما من هذا البحث ، ولكني أختصر الحديث ههنا عنهما في أن : الكوفيين قد اعتمدوا على السماع بشكل رئيس ؛ فقبلوا كل ما جاء عن العرب من دون تحرج أو تردد أو تمحيص أو نقد ؛ وجوزوا القياس عليه " حتى لو كان بيـتا واحدا ، وإن خالف الشائع الأفشى في كلام العرب ؛ وبناء على ذلك الأصل جوزوا أن تبنى قاعدة نحوية بالقياس على المثال الواحد ، وهو الذي سماه البصريون شاذا ، ولم يهدر الكوفيون شيئا من كلام العرب مطلقا ، مشهورا فاشيا ، أو غير مشهور "[1]

بيـنما تشـدد البصريون في ذلك ؛ فقد سمعوا كثيرا من كلام العرب ، ولكنهم لم يقبلوا كل ما سمعوا ؛ بل نقدوا بعضه ورفضوه *

وقـد كانت هذه خطة البصريين ؛ وهي :" الاعتماد على الشواهد الموثوق بها ، الكثيرة الدوران علـى ألسنة العرب ، التي تصلح ـــ للثقة فيها ، والاطمئنان إليها ـــ أن تكون قاعدة تتبع ، ومثلا يحتذى "[2]

---

[1] السقا ، مصطفى ، نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الجزء التاسع ، ١٩٥٧ م ، ص ١٠٠ ، وقد عقب بعده بقليل أن هذا :" هو الجوهر الذي قام عليه الخلاف بين مذهبي البصريين والكوفيين في النحو " ، وانظر قـولا مـماثلا عند إبراهيم مدكور في بحثه : المصطلح النحوي ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الجزء ٣٢ ، سنة ١٩٧٣ م ، ص ١٥ ، وانظر : السيوطي ، الاقتراح ، ص ١١٤

* انظر أمثلة على ذلك في : السيد ، مدرسة البصرة النحوية ، ص ١٤٩

[2] المصدر السابق ، ص ١٤٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهـــذا ما أكده السيوطي ، ولا بدع في ذلك ، إذ يقول :" اتفقوا على أن البصريين اصح قياسا لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ ، والكوفيون أوسع رواية "[1]

وأذهب إلى ما ذهب إليه سعيد الأفغاني ، من أنه :" لم يكن في هذا الخلاف ولا في غيره مما حدث بين البصريين أنفسهم يومئذ ، أكثر من المذاكرة وحكاية الأقوال المخالفة والرد عليها أحيانا .."[2]

وقـــد بلـــغ هذا الخلاف أشده في القرن الثالث الهجري على يدي زعيمي المدرستين ؛ أبي العباس ثعلب الكوفي ، وأبي العباس المبرد البصري ، الذي ضعف الخلاف بعدهما ، وأدى إلى ظهور مدرسة ثالثة انتخبت من كلا المدرستين ؛ وهي المدرسة البغدادية ... [3]

نالـــت مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين عناية فائقة من الباحثين في علم النحو، أو أصوله ومدارسه ؛ فقد ألف في الخلاف بين المدرستين العديد من العلماء مفردين لذلك كتبا خاصة ؛ ولعل أول مـــن ألف في ذلك ـــ ولم يصل إلينا مؤلفه ـــ أبو العباس ثعلب ، في كتابه اختلاف النحويين * .. إلى آخر من ألف فيه ، ولم تصلنا مؤلفاتهم . ولعل أشهر من ألف فيه ـــ ووصلتنا مؤلفاتهم ـــ أبو الـــبركات الانباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) ؛ الذي يعد أوفى الكتب عرضا لمسائل الخـــلاف ، ومناقشـــة لرأي كلا الفريقين والترجيح بين هذه الآراء بالأدلة والبراهين ، ثم أبو البقاء العكـــبري في كتابيه (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) و(مسائل خلافية) ، ثم عبد اللطيف الزبـــيدي الشـــرجي في كتابه (ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة) ،

---

[1] الاقتراح ، ص ١١٤

[2] في أصول النحو ، ص ١٧٦

[3] السقا ، نشأة الخلاف في النحو ، ص ١٠١ وما بعدها ، و : الأفغاني ، في أصول النحو ، ص ٢٢٩ وما بعدها

* انظر : الأفغاني ، في أصول النحو ، ص ٢٢٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و السيوطي في كتابه (الأشباه و النظائر) الذي تعرض لمسائل الخلاف ـــ في جلها ـــ بإيجاز [1]

ولا ريـــب أن جلّ كتب النحو قد تعرضت لقضية الخلاف النحوي ، وعرضت الآراء وناقشتها ، ورجحت رأيا على رأي ، وفي مقدمتهم الصيمري في كتابه التبصرة ؛ الذي تناول مسائل الخلاف ، وعرض لها ، وعالجها وذكر آراء الفريقين وأدلتهم في معظمها ، وأيد ما رآه صوابا وراجحا ، وهي في أكثـــرها آراء البصـــريين ، وأبطل وفند ما اعتقده واهيا مرجوحا من آراء الكوفيين . وهي في معظمهـــا المســـائل نفســـها التي تطرقت لها كتب النحو ، ولا شك في أن مسائل الخلاف ليست محصورة في هذه المسائل التي عرضها الصيمري ؛ فلم يدع أحد أنه ألم بها كلها .

طريقته في عرض المسائل الخلافية :

يعـــرض الصيمري رأي البصريين أولا في الغالب ، ثم يأتي برأي الكوفيين ، ويرد عليهم ، ويثبت صـــواب وصحة رأي البصريين وأدلتهم ؛ ولا غرابة فهو بصري النزعة والمذهب . وهو يبدي رأيه واضحا في كل هذا .

وقـــد لا يأتي على ذكر رأي الكوفيين أصلا ، بل يذكر رأي البصريين مكتفيا بذلك ، كما سنرى فـــيما بعـــد ! ولم تمنع بصريته من مخالفة البصريين وتأييد الكوفيين ؛ كما سنرى في مسألة (جواز حذف خبر إن إذا دخلت على الأجناس المنكورة) .

وكان موقفه من هذه المسائل ، ومعالجته لها على النحو التالي :

---

[1] انظـــر لبـــتا بكـــتب الخـــلاف في : العكبري ، أبو البقاء ، التبيين عن مذاهب النحاة البصريين والكوفيين ، تحقيق عبد الرحمن العثيمين ، مقدمة التحقيق ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م ، و : السيد ، مدرسة البصرة النحوية ، ص ١٠٩ وغيرها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولا : تأييد البصريين والانتصار لهم :

انتصـــر لهـــم في مسألة أصل الاشتقاق ، إذ يقول :" اعلم أن المصادر أصول للأفعال ، والأفعال مشتقة منها ، هذا مذهب البصريين . والدليل على ذلك وجوه ..(وذكر الأدلة)..

وأمـــا الكوفـــيون فيذهـــبون إلى أن المصـــدر مشـــتق من الفعل ، واستدلوا على ذلك بأشياء منها : (وذكر أدلتهم) ..

وليس في جميع ما ذكروه ما يدل على أن المصدر مشتق من الفعل . فقد تبين فساد ما ذهبوا إليه ، وصحة قولنا ، وبالله التوفيق "[1]

واستخلص من هذا النص ما يأتي :

الـــنص مســـبقا علـــى مـــذهب البصريين ، نقض أدلة الكوفيين مسبقا ، نقض أدلتهم دليلا دليلا وتفنيده ، قوة الاستدلال على رأي البصريين بقوله : والدليل على ذلك وجوه ، ضعف الاستدلال على أدلة الكوفيين بقوله : واستدلوا على ذلك بأشياء منها ، عدم الاكتفاء بعدم جواز الرأي ؛ بل بالـــنص على خطله وفساده ، عدم الاكتفاء بذكر جواز الرأي ؛ بل بالنص على صحته ، الرد على الكوفيين واثبات صحة (قولنا) توفيق من الله !

ووافقهـــم في مســـألة (اللهم) ، إذ يقول :" .. والوجه الآخر : أن تحذف (يا) وتزيد في آخر الاســـم مـــيما مشددة ، وتبنيه على الفتح فيكون عوضا من (يا) ، تقول : اللهم اغفر لي ، هذا مذهب البصريين .

---

[1] الصـــيمري، التبصـــرة ، ٢ / ٧٥٤ ـــ ٧٥٨ ، وانظـــر : الانباري ، الإنصاف ، المسألة الثامنة والعشرون ، ١ / ٢٣٥ ، و : العكـــبري ، التبيين عن مذاهب النحاة ، ص ١٤٣ وما بعدها ، و : الزبيدي ، عبد اللطيف ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، تحقيق طارق الجنابي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٩٨٧ م ، ص١١ وما بعدها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فأما الفراء : فزعم أن أصله : يا الله أمنا بخير ، أي اقصدنا بخير ، ثم خففت همزة (أمنا) وحذفت ، وجعلت الكلمتان شيئا واحدا ، فقيل : اللهم ، وهذا ليس بشيء ؛ لأنه لو كان كما قال لما جاز أن تجمع بينهما فتقول : اللهم أمنا بخير ، فجواز هذا يدل على ما قال سيبويه ، وهو أن الميمين عوض من (يا) ولذلك لا يجوز أن تجمع بينهما في الكلام ، فيقال : يا اللهم ، وهذا إجماع من البصريين "[1]

ونلحظ من هذا النص استعاضة الصيمري عن كلمة الكوفيين بـ : وأما الفراء ، وكأنه يقول : وأما الكوفيون الذين يمثلهم الفراء ..

وانتصر لهم في مسألة (كلمته فاه إلى فيّ) ، يقول :" وتقول : كلمته فاه إلى فيّ ، وإن شئت قلت : فوه إلى في . فأما النصب : فالبصريون يجعلون (فاه إلى في) في موضع مشافهة ومعناه مشافها وينصبونه ؛ لأنه وقع موقع منصوب ، والعامل فيه كلمته المذكور ، والكوفيون : يضمرون بعد (كلمته) ما ينصب (فاه إلى في) فتقديره عندهم : كلمته جاعلا فاه إلى في ، ولو جاز هذا التقدير لجاز أن تقول : كلمته وجهه إلى وجهي ، ويده في يدي تريد : كلمته جاعلا وجهه إلى وجهي ، وجاعلا يده في يدي ، وهذا لم يقله أحد "[2]

ثانيا : عرض الخلاف بين البصريين أنفسهم :

لا يكتفي الصيمري بعرض الخلاف بين المدرستين ؛ بل يذكر الخلاف بين المدرسة الواحدة ، وعليه أمثلة كثيرة ، نذكر منها مثالين اثنين :

---

[1] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٣٤٦ ، و انظر : العكبري ، التبيين ، ص ٤٤٩ وما بعدها ، و : الزبيدي ، ائتلاف النصرة ، ص ٤٧ ، وقد قال الزبيدي بعد عرض الخلاف :" ولا يجمع بينهما إلا في ضرورة الشعر ، وهذا هو الأصح "

[2] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٣٠٠

و انظر مواضع أخرى على ذلك في التبصرة ، ١ / ٣٨٥ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٢١٣ ، ١٤٨ ، ٢ / ٧٧٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال في باب (نعم وبئس) :" ولا يجوز إظهار الفاعل المضمر عند سيبويه ، ويجوز عند أبي العباس كقولك : نعم الرجل رجلا زيد ، وإنما لم يجز عند سيبويه إظهاره ؛ لأن المرفوع والمنصوب جميعا يدلان على الجنس وأحدهما يغني عن الآخر ، وأبو العباس يجيزه على التوكيد "[1]

ونلاحظ عدم تعقيب الصيمري على هذا الخلاف ، وهذه الآراء .

وعقب على خلافهم ، وأبدى رأيه فيه ؛ في قوله :" وأما فعل جماعة الإناث : فلا تدخله النون الخفيفة ؛ لأنا لو أدخلناها فيه ، لوجب أن ندخل بين النونين ألفا ، كما أدخلناها في : اضربنان زيدا ، ولو فعلنا ذلك لصار لفظ اضربنان بنون ساكنة بعد ألف ساكنة فيصير بمنزلة فعل الاثنين ، وقد بينا فساد دخولها على فعل الاثنين ، فما أدى إلى ذلك المثال كان بمنزلته ، فلا يجوز ذلك ، هذا مذهب سيبويه والخليل .

وأما يونس فيجيز أن يدخل النون الخفيفة في فعل الاثنين وجماعة النساء ، فيقول : اضربان زيدا ، وأكرمان عمرا " وعقب على هذا بذكر كلام سيبويه فيها :" قال سيبويه [2] : وهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير في كلامها ، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم كما ذكرنا وبينا "[3]

ثالثا : خلاف غير ظاهر :

قد يظن القارىء في هذه المسائل التي سنعرض لها أن لا خلاف فيها بين العلماء ؛ ولكن الحق أنهم قد اختلفوا فيها ، واليك الأمثلة على ذلك : نص على رأي البصريين وقطع به ، دون تعرض لرأي الكوفيين أصلا ، في باب (نعم وبئس) يقول :" و هما فعلان لا يعملان إلا في الأجناس خاصة ، ..

---

[1] المصدر السابق ، ١ / ٢٧٦ ، والنظر : الزبيدي ، ائتلاف النصرة ، ص ١١٥

[2] انظر الكتاب ، ٣ / ٥٢٧

[3] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، وانظر أمثلة أخرى : ١ / ٣٨٥ ، ٤٣٠ ، ٥٢٢ ، ٢ / ٥٩٠ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧٣١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والدليل على أنهما فعلان .. (وذكر الأدلة) .."[1]

وقـــال في (باب الفصل):" وليس للفصل موضع من الإعراب ؛ لا رفع ، ولا نصب ، ولا جر ، وهو في الأسماء بمنزلة الكاف في (ذلك) ، و(رويدك) زيدا .."[2]

نرى ههنا عدم تطرق الصيمري لرأي الكوفيين نهائيا ؛ وهذا يدل على قيمة رأي الكوفيين عنده ، وموافقته لرأي البصريين .

بيـــنما نجـــد الزبيدي الشرجي يذكر الخلاف فيها ، عندما يقول :" ذهب الكوفيون إلى أن الضمير المنفصل الواقع بين المبتدأ وخبره ، وشبهه يسمى عمادا ، وحكمه في الإعراب حكم ما قبله ، أو مما قبله . وذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلا لفصله بين المبتدأ وخبره ، ولا موضع له من الإعراب ، لأنه دخل لمعنى الفصل والتأكيد لا غير "[3]

رابعا : تأييد الكوفيين على البصريين :

ولم ينص الصيمري على هذا الخلاف أصلا ، إنما جاء كالتالي :" واعلم أنه يجوز حذف خبر (إن) إذا دخلـست على الأجناس المنكورة ، إذا كان في الحال دليل على المحذوف ، وذلك عند الافتخار كقولك : أن مالا ، وإن خيلا ، وإن رجالا ، أي إن لنا مالا ، وإن لنا خيلا ، وإن لنا رجالا ، كما قال الأعشى[4] :

إنّ محلا وإنّ مُرتحَلا وإنّ في السَفْرِ ما مَضَى مَهلا

---

[1] المصـــدر الســـابق ، ١ / ٢٧٤ ، وانظر : الانباري ، الإنصاف ، ١ / ٩٧ ، و : العكبري ، التبيين ، ص ٢٧٤ وما بعدها ، و : الزبيدي ، ائتلاف النصرة ، ص ١١٥

[2] المصدر السابق ، ١ / ٥١٥

[3] ائتلاف النصرة ، ص ٦٧ وانظر مواضع عند الصيمري لم يتعرض فيها لمذهب الكوفيين أصلا ، في ١/ ١٤١ ، ١٤٢

[4] الديوان ، ص ١٥٥ ، السفر : المسافرون ، المهل : السبق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولا يحسن هذا مع المعارف ، لا تقول : إن الرجل ، وإن الفرس ؛ لأنه لا يفتخر بفرس واحد منها ولا برجل واحد منهم ، ولكن لو افتخر بواحد مشهور جاز مثل أن يقول القائل : هل لكم أحد ؟ فيقول : إن الأمير ، أي إن لنا الأمير ، كما قال الأخطل [1] :

خلا أنّ حيًا من قريشٍ تفضّلُوا على الناسِ أو أنّ الاكارمَ لَهْشَلا

لأن لهشلا قبيلة معروفة ، ولا يحذف شيء إلا إذا كان عليه دليل "[2]

ونجد أن الصيمري استخدم صيغة (ولا يحسن) بدل صيغة (ولا يجوز) ؛ وهذه حدة خفيفة في الرد على البصريين ، مع أنه لم يذكرهم أصلا ؛ مخافة أن يقال إنه ذكر رأيهم ثم رد عليهم ! ثم عاد فجوز المسألة بعد المنع ، بشرط توفر الدليل عليه .

خامسا : الاختلاف في التعليل :

ذكر الصيمري اختلاف العلماء في علة حذف التنوين من كل اسم علم وصفته بابن وأضفت الابن إلى اسم الأب ، دون تعليق على هذا الاختلاف ، حيث يقول :" ..واختلفوا في علة الحذف : فمذهب سيبويه أنه حذف لاجتماع الساكنين مع كثرته في الكلام ، ومذهب يونس أنه حذف لاجتماع الساكنين فقط ، وقال أبو عمرو بن العلاء : إنه حذف لكثرته في الكلام فقط "[3]

سادسا : خلاف بين العرب :

يذكر الصيمري خلافا بين العرب عموما ، حيث تحدث في باب (المذكر والمؤنث) :" وأما علقى ففيه خلاف بين العرب :

---

[1] هارون ، معجم شواهد العربية ، ص ٢٦٣

[2] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٢١١ ، ٢١٢ ، وانظر كلام ابن جني في الخصائص ، ٢ / ٣٧٥ وما بعدها حول هذه المسألة

[3] المصدر السابق ، ٢ / ٧٢٦ ، ٧٢٧ وانظر موضعا آخر في : ٢ / ٦٢٩ ، ٦٣٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مـــنهم مـــن يلحقه الهاء فيجعله بمنزلة ارطىً فيقول : علقاة كما يقول : ارطاة ، وأهل هذه اللغة ينونون فيقولون : هذا علقىً ، وارطىً ومررت بعلقى وارطى ، ومن العرب من لا ينون ولا يلحقه الهـــاء ، فـــتكون الألف على لغته للتأنيث فيقول : هذه علقى ورأيت علقى ، ومررت بعلقى كما تقول : سكرى وغضبى "[1]

هذا آخر ما نختم به هذا المبحث ؛ الذي لو جمعنا مسائل الخلاف التي عرضها الصيمري وجدناها إضـــافة مـــن الصيمري لدرس الخلاف النحوي بين النحويين ، إلى جانب من درسها وبحث فيها . ونؤكد على تأييده للبصريين ضد الكوفيين ؛ ولا عجب من ذلك ، فهو بصري النزعة والمذهب .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] المصدر السابق ، ٢ / ٦١٦

المبحث الرابع :

موقف الصيمري من الضرورة الشعرية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تعريف الضرورة الشعرية :

عرفها ابن السراج في كتابه (الأصول) بقوله :

" ضـــرورة الشـــاعر أن يضـــطر الوزن إلى حذف أو زيادة ، أو تقديم ، أو تأخير في غير موضعه ، وإبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل ، أو تأنيث مذكر على التأويل .."

ويعقب ابن السراج ـــ وقد أحسن التعقيب ـــ على هذا الكلام بذكر ما يحسن منها وما يقبح ، في قـــوله :" .. وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له ، ولا أن يزيد ما شاء ، بل لذلك أصول يعمل علـــيها ، فمنها ما يحسن أن يستعمل ، ويقاس عليه ، ومنها ما جاء كالشاذ ولكن الشاعر إذا فعل ذلـــك ، فـــلا بد من أن يكون قد ضارع شيئا بشيء ، ولكن التشبيه يختلف ، فمنه قريب ، ومنه بعيد "[1]

وبعـــد تجويز أبي سعيد السيرافي ـــ وهو يتحدث عما يدخل في الضرورة وما لا يدخل ـــ الزيادة والنقصان لتقويم وزن الشعر ، وذلك في قوله :" اعلم أن الشعر لما كان كلاما موزونا تكون الزيادة فـــيه والـــنقص مـــنه يخرجه عن صحة الوزن ، ويحيله عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه ، استجيز فيه لتقويم وزنه من زيادة ونقصان وغير ذلك مما لا يستجاز في الكلام مثله " يعود ليستدرك ويـــؤكد أن رفع المنصوب ، ونصب المخفوض خارج عن حدّ الضرورة ، بل :" ليس في شيء من ذلك رفع منصوب ، ولا نصب مخفوض ، ولا لفظ يكون المتكلم به لاحنا ، ومتى وجد هذا في شعر كان ساقطا ولم يدخل في ضرورة الشعر "[2]

---

[1] الأصول ، ٣ / ٤٣٥

[2] السيرافي ، أبو سعيد ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ، تحقيق عوض القوزي ، ط ٢ ، ١٩٩١ م ، ص ٣٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و أقـف إلى جانب رمضان عبد التواب ـ بعد ذكره تعريفا للضرورة ـ في تعقيبه و تعليقه على هـذا التعـريف ، مـبرراً وجود الضرورة الشعرية ، بقوله :" .. فإن الضرورة الشعرية في نظرنا ، ليسـت في كـثير من الأحيان ، إلا أخطاء غير شعورية في اللغة ، وخروجا على النظام المألوف في العربية ، شعرها ونثرها ؛ بدليل ورود الآلاف من الأمثلة الصحيحة ، في الشعر والنثر على السواء ، غاية ما هنالك ، أن الشاعر يكون منهمكا ومشغولا بموسيقى شعره ، وأنغام قوافيه ، فيقع في هذه الأخطاء ، عن غير شعور منه " [1] وعاد فأكد هذا الكلام مرة أخرى في نهاية بحثه .

هذا وقد ذكر احمد مكي الأنصاري اختلاف العلماء في مفهوم الضرورة الشعرية ، وخلاصة الآراء التي قيلت في هذا الجانب ؛ بما أغنى عن ذكره ههنا ، فمن أراد التعرف على هذا الاختلاف ، وهذه الآراء فليرجع إلى بحثه المعنون بـ (دفاع عن كتاب الله القرآن ... والضرورة الشعرية)[2]

الخلاف فيها :

لقـد اختلف موقف علماء العربية حول الضرورة الشعرية ؛ فمن غير معترف بوجودها ؛ ولذلك تكلـف في الـتأويل ، ومـن معتـرف ـ علـى قلة ـ بوجودها ، وعدها خروجا وشذوذا عن القاعدة * واختلفوا فيما يجوز للشاعر ارتكابه من هذه الضرورات وما يمتنع .

لقد طرح ابن جني هذا السؤال : (هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولا) ؟ وأجـاب عنه أستاذه أبو علي الفارسي ، عندما قال :" كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم ، فكـذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم ، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا ، وما حظرته

---

[1] عبد التواب ، رمضان ، فصول في فقه اللغة ، القاهرة ، ط ١٩٨٧ م ، ص ١٦٣ وما بعدها

[2] انظر :الأنصاري ، احمد مكي ، دفاع عن كتاب الله القرآن ... و الضرورة الشعرية ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية ، السعودية ، المجلد ١٢ ، العدد ٢٠ ، ١٤٢١ هـ ، ص ١١٨٢ وما بعدها

* انظـر : القـيرواني ، القـزاز ، مـا يجـوز للشاعر في الضرورة ، تحقيق رمضان عبد التواب وزميله ، الكويت ، دار العروبة ، ١٩٨٢ م ، ص ٢٤ ، ٢٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عليهم حظرته علينا " ، ويترتب على ذلك أنه :" إذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم ، فلـــيكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا . وما بين ذلك بين ذلك "[1]

والـــذي نفهمه من كلام أبي علي الفارسي أن الضرورة تنقسم عنده إلى : ضرورة حسنة وأخرى قبيحة ، وأخرى بين بين .

أمـــا أحمد بن فارس فنرى له هذا الموقف الصارم منها ، ألا وهو :" ولا معنى لقول من يقول : إن للشاعر عند الضرورة إن يأتي في شعره بما لا يجوز .. (وذكر الأمثلة عليه) .. ثم أتبع ذلك :" فكله غلط وخطأ . وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط ، فما صحّ من شعرهم فمقبول ، ومـــا أبته العربية وأصولها فمردود " ، وهو يرفض اللحن في الإعراب ،" والشعراء أمراء الكلام ، يقصـــرون الممدود ، ولا يمدون المقصور ، ويقدمون ويؤخرون ، ويومئون ويشيرون ، ويختلسون ، ويعيرون ويستعيرون . فأما لحن في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك "[2]

نتيجة هذا الاختلاف راح بعض العلماء يبحث ويدرس في الضرورة الشعرية ، فمن مفرد للبحث فـــيها كـــتابا مستقلا ، كالقزاز القيرواني في كتابه (ما يجوز للشاعر في الضرورة) ، وابن عصفور الإشـــبيلي في كتابه (ضرائر الشعر) وغيرهم ، ومن مخصص لها فصلا في كتابه ، كابن السراج في كتابه (الأصول) في باب (ضرورة الشاعر) أو أبي حيان الأندلسي في كتابه (ارتشاف الضرب) في باب (الضرائر) وغيرهم .

---

(1) الخصائص ، ١ / ٣٢٤ وما بعدها

(2) ابـــن فارس ، أحمد ، الصاحبي في فقه اللغة ، تحقيق السيد أحمد صقر ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، د . ت ، ص ٤٦٨ وما بعدها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أوجه الضرورة وأقسامها :

تعددت أوجه الضرورة وأقسامها ، وقد ذكر أبو سعيد السيرافي تسعة أوجه لهذه الضرورة ؛ هي " الـــزيادة ، والنقصان ، والحذف ، والتقديم ، والتأخير ، والإبدال ، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه ، وتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث "[1] وذكر الأمثلة على هذه الأوجه التسعة بعد ذلك .

هـــذا مـــا أردت أن أقدم له بين يدي هذا المبحث عن الضرورة ، لكي نصل إلى الصيمري لنرى موقفه منها ، وطريقته في معالجتها . ونحن إذا جمعنا مواضع مجيء الضرورة عنده فنستطيع أن نعدها فصلا كاملا مستقلا في بحث الضرورة الشعرية ؛ كما أفردها غيره من الباحثين في فصول مستقلة !

الصيمري ومعالجته للضرورة :

عبر الصيمري عن الضرورة بأكثر من تعبير ، من ذلك :

ـــ (الشعر) ؛ أي لا تجوز المسالة إلا في الشعر [2]

ـــ (ضرورة الشعر) ، أو: أن يضطر شاعر ؛ أي لا تجوز المسألة إلا في ضرورة الشعر [3]

ـــ (الضرورة) ، أي عدم جواز المسألة إلا في الضرورة [4]

وقضية الجواز في الشعر عنده عبر عنها بإحدى التعابير الآتية :

ـــ (ولا يجوز إلا في الشعر)[5]

---

[1] ما يحتمل الشعر من الضرورة ، ص ٣٤ ، ٣٥

[2] انظر : الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٤٠٩ ، ٤٠٦ ، ٥١٩ ، ٣١٢ ، ٣٢٤

[3] المصدر السابق ، ١ / ١٤٢ ، ٢ / ٦٧٢ ، ٧٣٧

[4] المصدر السابق ، ١ / ٢٩٩ ، ٤١٣

[5] المصدر السابق ، ١ / ١٤١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ـــ (ويجوز في الشعر)[1]

ـــ (فلا يكون إلا في ضرورة الشعر)[2]

أولا : يبرر للمسألة بدعوة الضرورة إلى ذلك :

قال في باب المجازاة :" ويجوز في الشعر تقديم الجواب مرفوعا مع جزم الشرط ، ويجوز أيضا تأخير الجواب مرفوعا على نية التقديم مع جزم الشرط ، كما قال جرير بن عبدالله البجلي [3] :

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنك إنْ يُصْرعْ أخُوْكَ تُصْرعُ

أي إنك تصرع إن يصرع أخوك فهذا البيت كان في الكلام : إنك إن يصرع أخوك تصرع بالجزم للفعلين ؛ وذلك أن الضرورة دعت إلى ذلك ، وهو عند سيبويه على التقديم والتأخير ، وعند المبرد على حذف الفاء "[4]

وكذلك ابن السراج ؛ فهو عنده على إضمار الفاء ، وقد عده من (ذكر ما جاء كالشاذ الذي لا يقاس عليه)[5]

وقد يعقب على كلام سيبويه بـ : أن الضرورة دعت إلى ذلك ، في قوله :" فإذا قدمت صفة النكرة خرجت من أن تكون صفة فنصبت على الحال ؛ لأنه قد كان يجوز الحال من النكرة على ضعف وإن كان الوجه الصفة ، فلما تقدمت بطل معنى الصفة ، و قويت الحال ، فتقول : جاءني

---

[1] المصدر السابق ، ١ / ٤٠٦ ، ٤١٨

[2] المصدر السابق ، ١ / ٤٣١

[3] هارون ، معجم شواهد العربية ، ص ٤٩٨

[4] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٤١٢ ، ٤١٣ ، وانظر رأي سيبويه في كتابه ، ٣ / ٦٧ ، وانظر : السيرافي ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ، ص١٣٤ وما بعدها ، و : القيرواني ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ، ص ٢٤٩ وما بعدها ، و : الاندلسي ، ارتشاف الضرب ، ٤ / ١٨٧٥

[5] انظر الأصول في النحو ، ٣ / ٤٥٠ ، ٤٦٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ضاحكا رجل ، وسار ظريفا غلام ، كما قال كثير [1] :

لِميّةَ مُوحِشاً طللٌ قديمٌ

... قال سيبويه : هذا الكلام أكثر ما يكون في الشعر ، وأقل ما يكون في الكلام ، يعني أن الضرورة تدعو الشاعر إلى تقديم صفة النكرة عليها ، فإذا قدمها نصبها ، وليست في الكلام ضرورة إلى تقديمها "[2]

ثانيا : النص على عدم الجواز إلا في ضرورة الشعر :

من أمثلة ذلك ، قوله :" والمضمر المجرور لا يجوز عطفه على ما قبله ، لا تقول : مررت بزيد وهِ ، ولا مررت بعمرو وكِ ، فلما لم يجز أن يكون معطوفا إلا بإعادة العامل لم يجز أيضا أن يعطف عليه إلا بإعادة العامل ، هذا معنى قول المازني ، فتقول : مررت به وبزيد ، ولا يجوز مررت به وزيدٍ ، بغير الباء إلا في ضرورة الشعر كما قال [3] :

فاليومَ قربتَ تَهجُونا وتشتمُنا فاذهبْ فما بِكَ والأيامِ من عجبِ

... وهذا مذهب البصريين ، وخطؤوا من قرأ :(تساءلون به والأرحامِ) فجرّ الأرحام عطفا على الهاء في (به) ، لأن هذا لا يجوز عندهم إلا في ضرورة الشعر "[4]

ثالثا : الضرورة والنص على الشذوذ :

من ذلك ، قوله في باب (النونين الثقيلة والخفيفة) :

---

[1] هارون ، معجم شواهد العربية ، ص ٣٥٢ ، وعجزه : عفاهُ كلُّ أسحمَ مستديم

[2] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، وانظر قول سيبويه في كتابه ، ٢ / ١٢٣ وما بعدها ، وانظر مواضع أخرى من التبصرة ، ١ / ٣١٣ ، ٥٠٩

[3] هارون ، معجم شواهد العربية ، ص ٦١

[4] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ١٤١ ، ١٤٢ ، وانظر : سيبويه ، الكتاب ، ٢ / ٣٨٢ في قوله :" وقد يجوز أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور ، إذا اضطر الشاعر " ، وانظر : الانباري ، الإنصاف ، ٢ / ٤٦٤ وما بعدها .
وانظر أمثلة أخرى في التبصرة ، ١ / ١٨٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤١١ ، ٢ / ٦٢٤ وغيرها .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

" .. وأما قول ابن اذينة [1] :

اضربَ عنكَ الْهمومَ طارقَها ضرْبَك بالسوطِ قونسَ الفَرسِ

فإنه أراد النون الخفيفة وحذفها ضرورة تشبيها بحذفها لالتقاء الساكنين ، وهذا شاذ "[2]

وقد قال ابن جني في هذا الشاهد :

" قالـوا : أراد (اضـربن عنك) فحذف نون التوكيد ، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه ، ومن الضعف في القياس على ما أذكره .." [3] ووصفه ـ بعد ذلك ـ بأنه مرذول مطرح .

والسيرافي يورد رأيي الخليل والفراء في هذا الشاهد ، يقول بعد إيراد الشاهد :

" فـإن الخلـيل يقول في هذا إنه حذف النون الخفيفة منه ، أراد : اضربن عنك فحذف النون لأنها زائـدة ، وحذفها لا يخل بمعنى ولا يدخل شيئا في غير بابه كما ذكرنا في حذف الواو والياء من هاء الضمير .

وقال الفراء :

أراد : اضـربْ عـنك ، فكثر السواكن فحرك للضرورة . فهو على قول الخليل من باب الحذف وعلى قول الفراء من باب الزيادة "[4]

لقـد رأيـنا مما تقدم إقرار الصيمري واعترافه بوجود الضرورة الشعرية ، وتسويغه الخروج عن القاعـدة إذا دعت الضرورة إلى ذلك ، وأن الشعر يجوز فيه ما لا يجوز في الكلام ، وهو مع ذلك

---

[1] هارون ، معجم شواهد العربية ، ص ٢٠٢ ، القونس : ما بين أذني الفرس

[2] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٤٣٤

[3] الخصائص ، ١ / ١٢٦ ، ١٢٧

[4] ما يحتمل الشعر من الضرورة ، ص ١٣٣ ، ١٣٤

والنظر : الانباري ، الإنصاف ، ٢ / ٥٦٨ وما بعدها

وانظر موضعا آخر عند الصيمري في التبصرة ، ٢ / ٦٢٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يـــنص في بعض المواضع على شذوذ الضرورة ، وخروجها عن القياس . ورأينا كثرة تعرضه وطرقه للضـــرورة الشـــعرية ، وتعدد التعبير عنها ؛ مما جعله مصدرا لا يقل قيمة عن المصادر المتخصصة بدراسة الضرورة ، أو التي تعرضت له ضمن مجموعة من المواضيع النحوية المختلفة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الخامس :

آراء الصيمري واختياراته النحوية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لا ريـــــب في أن لكل عالم نحوي آراءوه واختياراته النحوية التي تفرد بها عن غيره من النحاة ؛ تلـــك الآراء والاختيارات التي يراها هي الأقرب والأقوى في القضية النحوية ، فيتحمس لها ويحتج دفاعا عنها .

والصيمري واحد منهم ، لا يختلف عنهم في هذا ؛ فللصيمري آراء واختيارات متعددة ، ضمنها كـــتابه التبصرة والتذكرة ، ونقلها عنه النحاة ، وجاءت في كتبهم ؛ من مثل أبي حيان الاندلسي في كتابه (ارتشاف الضرب) وغيرهم .

وكـــنا قـــد ذكـــرنا في مقدمـــة بحثنا ودراستنا عن الصيمري ؛ أن مما يرجع بالأهمية على كتاب الصـــيمري هو : ما تقفنا عليه آراءوه واختياراته في كتب النحاة المتأخرين من قيمة وأهمية لكتابه ، ومكانته بين الذين يهتم بآرائهم وتنقل وتدرس .

ونذكـــر ههـــنا أن محقق كتاب التبصرة فتحي أحمد قد عقد في مقدمة تحقيقه فصلا ، هو الفصل الســـابع ، خصصه للكلام على آراء الصيمري واختياراته النحوية ، وكذلك قام بنقد بعض الآراء التي نسبت للصيمري ، وتفنيدها بالأدلة والحجج النحوية .

ونحـــن نعـــرض ههنا بعض هذه الآراء والاختيارات عنده ، والتي انفرد في بعضها عمن سواه من النحاة ، والتي نجدها عند المتأخرين من النحاة عنه :

ـــــ تفرده بالجزم بإذا مكفوفة بما :

قـــال الصيمري في باب المجازاة :" ولا يجازى بحيث ، وإذ وإذا بغير (ما) ؛ لأنها ظروف تضاف إلى الجمل ، فجعلت (ما) ملازمة لها ؛ لتمنعها من حكم الإضافة ، وتنقلها إلى باب الجزاء ... كقولك :

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إذا مـــا تكرمني أكرمك " وبعد أن ذكر الشواهد على ذلك ، عاد فاستدرك بأن المجازاة " بإذا ما ، وإذ ما يقل استعمالها " [1] وأن الجيد ألا يجزم بإذا ما .

ـــــ تفرده بإجازة النصب في (كل رجل وضيعته) :

ففي التبصرة :" وتقول : ما صنعت وأباك ، واستوى الماء وشفيرَ الوادي ، أي مع شفير الوادي ، وكنت وزيداً كالأخوين ، أي مع زيد .

وتقول : كل رجل وضيعتَه ، بمعنى مع ضيعته ، وكل امرىء وشأنه ، أي مع شأنه ، ويجوز الرفع في هذا على تقدير العطف ، ويكون خبر الابتداء محذوفا ، تقديره :كل رجل وضيعته مقرونان ."[2]

ومـــا تفرد به الصيمري هنا ، وذهب إليه مخالف لجمهور النحاة ، ولا أدل على هذه المخالفة من كلام السيوطي ، إذ يقول :" وأقول : إن المجوز لذلك هو الصيمري ، نص عليه في التبصرة .. قال ابـــن مالـــك : ومن ادعى جواز النصب في نحو كل رجل وضيعته على تقدير : كل رجل كائن مع ضيعته فقد ادعى ما لم يقله عربي"[3]

ـــــ تفرده ببحث مسألة الإخبار عن اليمين المحلوف بها ، إذ يقول :

" واعلم أنك إذا أخبرت عن يمين حلف بها فلك في ذلك ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تأتي بلفظ الغائب ؛ لأنك تخبر عن شيء كان وتقضى .

والـــثاني : أن تـــأتي بلفـــظ المســـتحلف تـــريد بـــذلك اللفـــظ الـــذي قيل له في تلك الحال .

والثالث : أن تأتي بلفظ الحالف فتقول : استحلفه ليقومنّ ، على لفظ الغائب ، واستحلفه لتقومن ،

---

[1] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٤٠٨ ، ٤٠٩

[2] المصدر السابق ، ١ / ٢٥٦ ، ٢٥٧

[3] الســـيوطي ، جـــلال الـــدين ، الأشباه والنظائر في النحو ، بيروت ـــ لبنان ، دار الكتب العلمية ، د . ت ، ج ٤ ، ص ١٨ ، وانظر مراجع أخرى في نصها على المخالفة ، في هامش رقم (١) من ص ٢٥٧ من التبصرة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

علـــى لفـــظ المخاطـــب ، كأنك قلت : قال له لتقومن ، واستحلفه لأقومن بلفظ الحالف ، كأنك قلت : استحلفه فقال له : قل : لأقومن "[1]

ثم جـــاء بالآيات والقراءات القرآنية فيها مستشهدا بها على هذه الأوجه التي في المسألة التي يريد أن يدلل عليها .

ـــــ تفـــرد الصيمري بالاحتجاج بالشواهد التي لم ترد عند غيره من النحويين ، ولا ننسى أن محقق التبصـــرة قـــد أفـــرد الفصل التاسع من مقدمة تحقيقه للحديث عن (شواهد التبصرة) التي تفرد الصيمري بروايتها ، من ذلك :

" وقد يستعملون فعله في القسم فيقال : عمّرتك الله ، أي سألتك بعمر الله ، أي ببقائه ، .. وأنشد ابن الأعرابي :

عمرتكم آباءَكُم إذ لقيتُمُ ألم تخبروا الأقوامَ كيفَ نُضَارِبُ

فقال : عمرتكم ، أي حلفتكم بعُمر آبائكم "[2]

واستشـــهد بالبيت التالي ، الذي لم يرد في كتب النحو المتداولة في باب (الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثـــة مفاعيل) إذ يقول :" فإذا قدمت اليوم في مسألتك هذه ، وأضمرته على أنه ظرف فتقديره : الـــيومَ سرق زيد عمرا ثوبا فيه ، وإن جعلته مفعولا على سعة الكلام قلت : اليوم سرقه زيد عمرا ثوبا كما قال حميد بن ثور الهلالي [3] :

وقامت بأثناءِ من الليل ساعةً سَراها الدّواهي واستَنامَ الخَرائدُ

---

[1] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٤٥٤ ، ٤٥٥

[2] المصدر السابق ، ١ / ٤٤٩ ، ولم اعثر على قائل البيت كما لم يعثر عليه المحقق

[3] الديـــوان ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، القاهرة ، دار الكتب ، سنة ١٣٦٩ هـــ ، ص ٧١، استنام بمعنى نام ، الخرائد جمع خريدة وهي الحيية من النساء

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أي سرت فيها كل داهية "[1]

ـــ ولا يفوتنا أن نذكر تفرد الصيمري بتأويل وتوجيه شاهد حمله أكثر النحاة على الضرورة [2] ، وسيأتي في ص ١٥٦ من هذا البحث .

ونرى من اختياراته :

دخول اللام على خبر (إن) في المضارع ، يقول :

" وإنما أعرب الفعل المضارع لمشابهته الاسم من ثلاثة أوجه :

.. والثاني : أن لام الابتداء تدخل عليه في خبر (إن) كما تدخل على الاسم ، تقول : إن زيدا لسيقوم كما تقول : إن زيدا لقائم ، قال الله عز وجل :" وإن ربك ليحكم بينهم" سورة النحل ، الآية ١٢٤ [3]

وهو قد اختار ما قوي لديه هنا ؛ " مما جعل النحاة بعده ـــ أمثال أبي حيان الاندلسي ـــ يدونون آراءه في كتبهم ، ويختارونها في بعض الأحيان " ، يقول أبي حيان :

" .. وظاهر كلام سيبويه : أن دخول اللام من وجوه الشبه نحو : إن زيدا ليقوم ، كما تقول : إن زيدا لقائم ، وبه قال أبو علي في (الأغفال) ، والصيمري "[4]

وقد يخالف رأي سيبويه في مسألة مبديا رأيه ، متأولا له ، قال :

" .. فأما ما انشده سيبويه وهو قوله [5] :

---

[1] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ١٢٢ ، وانظر مواضع أخرى على ذلك في : ١ / ٣٠٧ ، ٤٥٢ ، ٣٦٩ ، ٣٧٦ ، ٢ / ٥٧٥ ، ٥٨٢ ، ٦٣٣ ، ٧٦٠ وغيرها

[2] انظر : الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٢٣٤ ـــ ٢٣٦

[3] المصدر السابق ، ١ / ٧٦ ، ٧٧ ، وانظر أمثلة أخرى على اختياراته النحوية في مقدمة تحقيق التبصرة ، الفصل السابع .

[4] ارتشاف الضرب ، ٢ / ٨٣٤ ، ٨٣٥

[5] للحارث بن كلدة ، انظر : هارون ، معجم شواهد العربية ، ص ٤٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فما أدري أغيّرهُم تنَاءٍ وطولُ العهدِ أم مالٌ أصابُوا

فسيبويه منع من نصب المال على ما بينا .

وعـــندي أن النصـــب فيه غير ممتنع بتقدير : أغيرهم تناء ؟ أم أصابوا مالا ؟ ؛ لتكون (أم) تلي الفعل كما وليته ألف الاستفهام ، فتكون معادلة لها ، ويكون (أصابوا) معطوفا على غيرهم "[1]

ونضـــيف إلى اختـــياراته ، اختياراته المسائل التي أيد ورجح فيها مذهب البصريين ، وقد تقدمت أمثلتها في مبحث (موقف الصيمري من المسائل الخلافية) .

---

[1] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٣٣١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث السادس :

الصيمري والعلة النحوية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تعريف العلة النحوية :

سبق أن ذكرنا أن العلة أحد أركان القياس الأربعة ، أعني : المقيس عليه والمقيس والحكم ، وذكرنا أنها :" ما يراه النحاة من أشياء استحق بها المقيس حكم المقيس عليه " ، أو هي :" الصفة أو المميزة التي من أجلها أعطي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه "[1]

تاريخ التعليل النحوي :

أمر طبيعي أن يسأل الإنسان عن السبب ، ويستفهم عن العلة في أمر ما ، ومن " طبيعة العقل أن يتتبع الجزئيات ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكما عاما فيصل بالظاهرة إلى القاعدة العلمية ، ولذلك فليس غريبا أن يكون السؤال عن العلة قديما ، وأن يكون التعليل مرافقا للحكم النحوي منذ وجد "[2]

وقد مر معنا في مبحث القياس قول ابن سلام في أقدمية وأولوية عبدالله بن إسحاق الحضرمي في بعجه النحو ومده القياس والعلل .

وكان بعده ـ في طليعة من قاسوا وعللوا ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي ، الذي كان :" الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو تعليله "[3] . وقد توسع الخليل وتلامذته في التعليل ، ونص الخليل على استخراجه العلل واختراعه إياها بنفسه ؛ وذلك في جوابه المشهور عن سؤال من سأله : هل جاء بالعلل من عند نفسه ، أم أخذها عن العرب ؟[4]

---

(1) انظر : الحديثي ، الشاهد وأصول النحو ، ص ٢٣٣ ، ٣١٧

(2) المبارك ، مازن ، النحو العربي ، العلة النحوية نشأتها وتطورها ، ط ١ ، ١٩٦٥ م ، ص ٥١

(3) الانباري ، نزهة الالباء في طبقات الأدباء ، ص ٤٩

(4) انظر : الزجاجي ، أبو القاسم ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، بيروت ـ لبنان ، دار النفائس ، ط ٦ ، ١٩٩٦ م ، ص ٦٥ ، ٦٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجاء بعده سيبويه ، الذي ألف (الكتاب) ، ذكر فيه أحكام النحو مؤيدة بالعلل [1]

والذي يلاحظ في هذه التعليلات عندهم ، أنها تعنى بالمعنى كثيرا ، وتهتم بقياس" الشبيه إلى شبيهه ، وحمل النظير على نظيره ، واعتماد ذوق العربي في طلبه للخفة وفراره من القبح والثقل "[2]

ولعمري هذا هو الأجدر والأجدى في التعليل لأحكام النحو ، وهو ما يتفق مع التفكير الصحيح والفهم المدرك لكلام العرب وروح اللغة .

ولا أدل علـــى هذا الكلام ـــ صحة وصوابا ـــ من كلام ابن جني ، حيث يقول :" اعلم أن علل الـــنحويين ـــ وأعني بذلك حذاقهم المتقنين ، لا ألفافهم المستضعفين ـــ اقرب إلى علل المتكلمين ، مـــنها إلى علل المتفقهين . و ذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ، و يحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس "[3]

ثم أخـــذت المـــدارس النحوية بعد هؤلاء أنفسها بمبدأ التعليل النحوي ، وأصبحت العلل ملازمة للأحكام النحوية غير مفارقة لها [4] ، وما إن اشرف القرن الثالث الهجري على الانتهاء حتى كانت العلـــل الـــنحوية قـــد استقرت واتسع البحث فيها . وكان قد ألف العلماء أمثال قطرب والمازني ومبرمان ، ولكن كتبهم لم تصل إلينا .

ولقـــد شـــهد القـــرن الرابع الهجري وما بعده تأثر العلة النحوية وخضوعها لعلوم الفقه والكلام والمنطق ؛ فقد أثرت هذه العلوم بها وطبعتها بكثير من خصائصها [5]

---

[1] انظر بعضا من تعليلاته في : المبارك ، النحو العربي العلة النحوية ، ص ٦٠ وما بعدها

[2] المصدر السابق ، ص ٦٣

[3] الخصائص ، ١ / ٤٩

[4] انظر : الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، مقدمة التحقيق ، ص ب

[5] انظر : المبارك ، النحو العربي العلة النحوية ، ص ٧١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقـــد كثرت المصنفات في العلة النحوية في هذا القرن ، وأفردت لها الكتب ؛ دلالة على انشغال العلمـــاء بعلل النحو ، وانصرافهم إلى البحث فيها ، وترسيخ قواعدها وأحكامها ! وفيه تم تقسيم العلـــل الـــنحوية إلى : تعليمـــية وقياسية وجدلية نظرية ؛ وذلك على يد أبي القاسم الزجاجي في كتابه (الإيضاح في علل النحو) .

التأليف في العلل النحوية [1] :

شغلت العلل النحوية العلماء ، مما دفعهم إلى البحث والتصنيف فيها ، وإفرادها بالتأليف ، وكان ممن ألف فيها ، ووصلت إلينا تآليفهم :

ـــ الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي (٣٣٧هـــ) ، صاحب التقسيم السابق للعلل ، الذي جمع فيه العلل النحوية المعروفة حتى عصره .

ـــ أبو الحسن محمد بن عبدالله المعروف بابن الوراق (٣٨١هـــ) ، في كتابه : علل النحو .

ـــ الخصائص ، لابن جني (٣٩٢ هـــ) الذي عقد فيه أبوابا متعددة للبحث في العلة .

ـــ الإغراب في جدل الإعراب ، ولمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي البركات الانباري (٥٧٧هـــ) الـــذي بحث العلة بحثا نظريا . وكذلك كتابه أسرار العربية ، الذي اهتم بالعلل وشرحها بأسلوب قائم على المناظرة والجدل .

ـــ اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـــ) .

ـــ الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي (٩١١هـــ) ، الذي فصل الحديث فيها واستوفى أحكامها .

---

[1] انظـــر : الســـيد ، مدرسة البصرة النحوية ، ص ٢٦٣ وما بعدها ، المبارك ، النحو العربي العلة النحوية ، ص ٩٤ وما بعدها ، الحديثي ، الشاهد ، ص ٣٢١ وما بعدها ، الأفغاني ، في أصول النحو ، ص ١١٦ وما بعدها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصيمري والتعليل النحوي :

سيطرت العلة بشكل كبير على تفكير الصيمري في التبصرة ، فاستخدمها ، وأكثر منها ، وهذا ما يدل على اهتمام الصيمري بالعلة ، واستفادته منها في شرح مسائل النحو والصرف واللغة المختلفة وتوضيحها وتفسيرها . وأحسن في كتابه التعليل على مذهب البصريين ، كما سبق أن ذكرنا في موضع سابق من هذه الدراسة .

ومن أهم الأمور التي تعود إليها أهمية كتاب الصيمري – في اعتقادي – هي : ما اشتمل عليه هذا الكتاب من علل نحوية ؛ فهو – بحق – مصدر غني لمعرفة العلل النحوية ، ولا نبالغ إذا قلنا إن كتابه يكاد يصل إلى مرتبة الكتب الخاصة بالتعليل النحوي ، كالإيضاح في علل النحو للزجاجي و غيره من الكتب الخاصة بالعلة النحوية ؛ فلا تكاد مسألة من مسائل (التبصرة) تخلو من ذكر علتها أو عللها .

هذا وقد تكرر مصطلح العلة عند الصيمري كثيرا ؛ فقد يرد هذا المصطلح عنده ثلاث مرات في الصفحة الواحدة ، ولهذا دلالته التي لا تخفى .

وينص على العلة نصا ، كقوله : والعلة في كذا هي كذا ، والأمثلة عليه كثيرة ، من دون تحديد .

أنواع التي اعتمد عليها الصيمري :

خرجنا من خلال تتبعنا للعلل النحوية عند الصيمري في التبصرة ، أننا وجدناها ترد عنده بأسماء كثيرة نذكر أكثر هذه العلل دورانا عنده :

أولا : علة خوف اللبس ، أو أمن اللبس :

وهي من أكثر العلل دورانا عنده ، وقد علل بهذه العلة كثيرا من المسائل ، من مثال :

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

" .. وإنما فتح ما قبل النون من فعل المذكر ؛ لأن النون ساكنة ، وآخر الفعل ساكن في هذه الأشياء ، مجزوما كان أو غير مجزوم ، فلم يكن بد من الحركة ؛ لالتقاء الساكنين ، وكان الفتح أولى ؛ لأنهم لو ضموا لالتبس فعل الواحد بفعل الجماعة إذا قلت لا تضربُن في الجماعة ، ولو كسرته لالتبس بفعل المؤنث إذا قلت : اضربِن "[1]

وقوله في باب (الضمير) :" والمؤنث في هذا إذا كانت متكلمة بمنزلة المذكر ، تقول المرأة : قمتُ ، وذهبت ، وذهبنا وقمنا ، وأنا فعلت ذلك ، ونحن فعلنا .

والعلة في ذلك زوال اللبس ؛ لأنه إنما يحتاج إلى علامة التأنيث إذا خيف اللبس ، فإذا كانت هي المتكلمة لم يخف التباسها بغيرها "[2]

وفي باب (جمع ما كان على أربعة أحرف فصاعدا) قال :" ويقال للمؤنثة : راكبة ورواكب ، وصاحبة وصواحب ، إلا قولهم في فارس فوارس ؛ لأن هذه الصفة لا تكون إلا للذكور دون الإناث فأمنوا اللبس ، وكذلك هالك في الهوالك مشبه بهذا "[3]

ثانيا : علة التخفيف :

كانت العرب تميل إلى اختيار الأخف على اللسان ، مالم يكن مخلا بكلامهم ، ومما جاء منها في التبصرة في جواز حذف التنوين والإضافة في باب (اسم الفاعل واسم المفعول) إذ يقول :" ويجوز حذف التنوين والإضافة تخفيفا ، كما قال المرار الاسدي [4] :

سلّ الهمومَ بكلّ معطي رأسِهِ ... ناجٍ مخالطِ صهبةٍ متعَيّسِ

---

[1] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٤٢٦ ، ٤٢٧

[2] المصدر السابق ، ١ / ٤٩٤

[3] المصدر السابق ، ٢ / ٦٦٧ ، وانظر مواضع أخرى في : ١ / ٤٥٤ ، ٤٤٣ ، ٤٢٩ ، ٢ / ٨١٣ ، ٨٧٢ ، ٨٨١ ، ٩٦٥

[4] هارون ، معجم شواهد العربية ، ص ٢٠١ ، ناج : سريع ، المتعيس : الابيض ، الاغتيال : الذهاب بالشيء ، زين : زاحم ودفع ، العرندس : الشديد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مغتالِ أحبُله مـبـيـنٍ عـنـقَـه في منكبٍ زبنَ المطيِّ عرَنْدسِ

فحذف التنوين تخفيفا ، والأصل معطٍ رأسه بالتنوين والنصب .."[1]

وفي موضع آخر ، نراه يعلل العدول إلى الفتح في اسم المكان (ملبَس) للعلة نفسها ، إذ يقول :" وتقول : لبس يلبس ملبسا ، وهذا ملبسه للمكان ، والزمان ، وإنما فتحوا المكان مما كان منه يفعل مضموما ـــ ولم يجيء على مثاله كما جاء في مفعِل على مثاله نحو : مضرب ومحمل ، لأنه ليس في الكلام مفعُل فعدل به إلى مفعَل بالفتح ، وكان أولى من مفعِل بالكسر ـــ لأنه لما ترك الأصل ـــ الذي هو الضم لما ذكرنا وجب عدله إلى أحد البناءين ـــ عدل إلى الفتح ؛ لأنه اخف الحركات "[2]

ثالثا : علة ثقل أو استثقال :

قد تستثقل العرب كلمة أو حرفا أو حركة ؛ فتسقط ذلك الأثقل لهذه العلة ، ومما أتى عند الصيمري منها قوله :" وإن كانت الياء المشددة قبل آخر الكلمة حذفت المتحركة منهما في النسب تقول إذا نسبت إلى أسيد : اسيديّ ، والى ميت : ميتيّ ، والى لَيْن وهيْن : لَيْنيّ ، وهيْنيّ .

وإنما وجب أن تحذف المتحركة منهما دون الساكنة ؛ لأن المتحركة أثقل من الساكنة ؛ لأن الياء التي عليها الكسرة بمنزلة ياءين ؛ فلذلك وجب حذفها "[3]

رابعا : علة كثرة الاستعمال :

ومما يترتب عليها كثرة الحذف ، ومما علله بها الفصل في (كم) ، إذ يقول :

" ويجـوز أن يفصل بين كم وبين ما تميزه ، فتقول : كم لك دينارا ؟ وكم عندك ثوبا ؟ ولا يحسن الفصـل في (عشرين) في الكلام ، لو قلت : أعشرون لك دينارا ؟ وأثلاثون عندك ثوبا ؟ لم يجز ،

---

[1] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٢١٧

[2] المصدر السابق ، ٢ / ٧٧٩ ، وانظر مواضع اخرى : ١ / ٤٢٨ ، ٢ / ٨٤٢

[3] المصدر السابق ، ٢ / ٦٠٤ ، وانظر ٢ / ٨٤٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويجوز في الشعر .. وإنما حسن في (كم) الفصل ، ولم يحسن في (عشرين) و (ثلاثين) ؛ لأن كم يكثـــر حذف مفسرها أصلا فيقال : كم مالك ؟ وكم ثيابك ؟ تريد : كم درهما مالك ؟ وكم ثوبا ثـــيابك ؟ فلما كان يحذف المفسر من كم ، ويستغنى عنه ، ويفهم المراد منه مع الحذف كان الفصل قويا فيه ، ولم يقو مع العشرين ؛ لأن التفسير يلزمها "[1]

ويلاحظ تأكيد الصيمري على فهم المراد والمعنى من الكلام إلى جانب إجازة الفصل .

وفي بـــاب (القسم) علل لحذف الياء من (أيمن الله) بكثرة استعمال هذا الاسم في القسم ، إذ يقـــول :" وقـــد تحـــذف الياء أيضا فتبقى الميم وحدها فيقال : مُ الله لأفعلن وإنما جاز ذلك لكثرة استعمالهم لهذا الاسم في القسم "[2]

خامسا : علة دلالة الكلام على المقصود :

علل بها حذف الفعل مع المقسم به في باب (القسم) ، حيث يقول :" وتقول : قسما لأفعلن ، ويمينا لأذهبن ، على إضمار الفعل ، كأنك قلت : أقسم قسما، وقد يحذفون هذا الفعل مع المقسم به جميعا ، ويقتصرون على جواب القسم كقولك : لأقومن ، ولأفعلن ، والمعنى : والله لأقومن ، والله لأفعلن ، وكل هذا اختصار وإيجاز ؛ لدلالة الكلام على المراد كما قال الله عز وجل :" لأقطعن أيديكم وأرجلكم " سورة الأعراف ، الآية ١٢٤ ، فجاء بجواب القسم ولم يتقدم لفظ القسم "[3]

سادسا : علة الإجحاف :

إذا كان التغيير المراد يؤدي إلى الإجحاف في الشيء فإنه يترك لهذا السبب ، مثاله عنده :" فأما فاعَل نحو : قاوم ، وبايع فلو أعل لأسكنت الواو والياء ، ولو أسكنتا لسقطت إحداهما ؛ لالتقاء

---

[1] المصدر السابق ، ١ / ٣٢٢

[2] المصدر السابق ، ١ / ٤٤٨ ، وانظر مواضع أخرى : ١ / ٣٢٥ ، ١٨٠

[3] المصدر السابق ، ١ / ٤٥١ ، وانظر ١ / ٢٤٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الساكنين فصار لفظ فاعل كلفظ فعل نحو : قام ، ثم إذا صير هذا الفعل للمتكلم اسكن آخره ؛ لاتصاله بالتاء التي هي ضمير المتكلم ، فتحذف الألف ؛ لالتقاء الساكنين ، ويصير اللفظ به قَمتُ ، وهذا إجحاف ، فلما كان إعلاله يؤديه إلى ما ذكرنا ترك إعلاله وصح "[1]

سابعا : علة تشبيه :

وهي تقوم على إعطاء المتشابهين حكما واحدا ، ومما عللها بها الصيمري تغيير إحدى الواوين همزة في كلمة (أوائل) إذ يقول :

" وإذا وقعت ألف الجمع بين حرفيّ علة ، وقرب إحداهما من الطرف همز كقولك في جمع أول : أوائل ، والأصل : أواول ، وفي جمع سيد : سيائد ، والأصل : سياود ، وفي جمع عيل : عيائل ، والأصل : عيايل بالياء ، وهو الفقير من عال يعيل .

والعلة في ذلك : أن الواوين في أوائل كأنهما قد التقيا ؛ لأن الحاجز بينهما غير حصين إذ كانت الألف ساكنة ، فغيروا إحدى الواوين تشبيها بالواوين إذا اجتمعتا في أول الكلمة فقلبت إحداهما همزة نحو تصغير واصل ، وجمعه كقولك : أويصل ، وأواصل "[2]

و نـــرى الصيمري يعلل كون المصدر الأصل والفعل الفرع بعلة نجدها جدلية نظرية ؛ وذلك في قوله :

" فلما كان المصدر يقوم بنفسه ولا يحتاج إلى الفعل وكان الفعل لا يقوم بنفسه ولا بد له من فاعل علمـــنا أن المصـــدر الأصل والفعل الفرع ؛ لأن الأصل قد يكون بلا فرع ، والفرع لا يكون بلا أصل ، ألا ترى أنه قد تكون شجرة لا ثمرة لها ، ولا تكون ثمرة من غير شجرة ؟

---

[1] المصدر السابق ، ٢ / ٨٧٩ ، وانظر ٢ / ٨٨٠

[2] المصدر السابق ، ٢ / ٨٩٨

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وأيضا فإن المصدر بمنزلة الذهب الذي تصاغ منه الأواني المختلفة ، والصور المتباينة ، والأصل واحد ، وكذلك المصدر تصاغ منه الأمثلة المختلفة من الفعل نحو : ضرب ويضرب وسيضرب واضرب ، ولا تضرب ، والأصل في جميعها الضرب كما أن الأصل في تلك الأواني ـــ وإن اختلفت صيغتها ـــ الذهب أو الفضة المصوغة منهما تلك الأواني ، وهذا بين لا إشكال فيه "[1]

وبعد أن يورد الخلاف في التعليل في رد الكلمة إلى أصلها وعدم الرد في النسب إلى دية ، وشية نراه ينص عل تكافؤ العلتين ، وذلك قوله :" ما كان لامه ياء نحو : دية ، وشية ، فهذا ترد إليه فاؤه في النسب ، وفيه خلاف : فسيبويه يرد إليه فاءه ولا يرد الكلمة إلى أصلها مع وجود الفاء ، فتقول في النسب إلى شية ، ودية : وشوي ، وودوي .

وإنما وجب رد الواو الذاهبة ؛ لأنك لما حذفت الهاء للنسب بقي حرفان ، الثاني منهما حرف مد ولين ، فوجب زيادة حرف فكان الأولى أن يرد إليه ما ذهب منه ، فردت الواو ، ولم تدع الضرورة إلى أكثر من رد الحرف الذاهب ، فلما ردوه صار التقدير : وشيي ، وورديّ ، فنقلت حركة ما قبل الياء إلى الفتح ، وقلبت الياء واوا على قياس عموي ، وشجويّ في عمٍ وشجٍ .

وأما الأخفش فيرد الكلمة إلى أصلها إذا رد الواو فيقول : وشيّ ، ووديّ ؛ لأن الأصل : وشية ، وودية .

---

[1] المصدر السابق ، ٢ / ٧٥٤ ، ٧٥٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإلى هذا ذهب أبو العباس المبرد ، والوجهان جيدان ، وعلتاهما متكافئتان "[1]

وهو ينص على سقوط علة الكوفيين وثبات علة أصحابه البصريين في مسألة سقوط الهاء من حائض وطالق ، فبعد طرح رأي الفريقين ، ومناقشة آرائهم بالدليل صرح بسقوط ما اعتل به الكوفيون وثبات ما أراده من علة فريقه البصري [2]

خصائص التعليل عند الصيمري :

من خصائص التعليل عند الصيمري : تعدد العلل :

قال في باب (النسب) :" فإن كان في آخر المنسوب إليه هاء التأنيث حذفتها لياء النسب كقولك في الكوفة : كوفي ، وفي البصرة : بصري ، وفي الرملة : رملي ، وفي مكة : مكي .

وإنما حذفت الهاء منه لعلتين :

إحداهما : أنك نقلته من اسم البلدة إلى أن جعلته صفة للرجل ، فوجب حذفها لتصف مذكرا بمذكر ، كقولك : مررت برجل قائم ، ولا يجوز مررت برجل قائمة .

والعلة الثانية : أن ياء النسب تضاهي هاء التأنيث ؛ وذلك أنك تقول : زنجي وزنج ، وعربي وعرب ، وهندي وهند ، فلا يكون بين الواحد والجميع إلا الياء كما تقول : تمرة وتمر ، وبرة وبر ، وشعيرة وشعير ، فلا يكون بين الواحد والجمع إلا الهاء ، فلما اشتبها من هذا الوجه لم يجز الجمع بينهما "[3] .

وينص على قيام العلة مقام العلتين في التعليل لعدم صرف (ضوارب ، دوابّ) ، إذ يقول :

---

[1] المصدر السابق ، ٢ / ٦٠٠

[2] المصدر السابق ، ٢ / ٦٣٠

[3] المصدر السابق ، ٢ / ٥٨٥ ، وانظر : الانباري ، أبو البركات ، أسرار العربية ، تحقيق فخر قدارة ، بيروت ، دار الجيل ، ط١ ، ١٩٩٥ م ، ص ٣١٩ ؛ فقد أورد خمسة أوجه في تعليل حذف هذه الهاء ! وانظر موضعا آخر عند الصيمري في : ١ / ١٤٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

" اعلم أن ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة خمسة أشياء :

... والخامس : الجمع الذي ثالث حروفه ألف ، وبعد الألف حرفان أو ثلاثة أو حرف مشدد ، نحو : ضوارب ، وقناديل ، ودوابّ ، وكل ما كان على هذا الوزن من الجموع .

وعلته : أن هذا الجمع نهاية الجموع ، وليس له نظير من الواحد ، والواحد أشد تمكنا ، فلما لم يكن له نظير من الواحد صار كأن الجمع قد تكرر فيه فقامت هذه العلة مقام العلتين "[1]

لا يعيد الصيمري التعليل مرة أخرى في المسألة ؛ بل يكتفي بالقول أن علة هذه المسألة قد تقدمت ، وهي من خصائص منهجه أعني عدم التكرار .

مثال ذلك عنده :

" وكذلك الأصل في : أقيم ، واختير ، وانقيد ، واستبيع ، أقوم ، واختُير وانقود ، واستُبْيِع ، نقلت حركة عين الفعل إلى فائه ، و قلبت الواو ياء ، و تركت الياء ساكنة ، و قد تقدمت علة هذا النحو "[2]

وإذا كانت العلة لأحد العلماء فإنه ينص على نسبتها له ، قال في التعليل لعدم جواز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة العامل :

" .. والعلة الثانية : ما حكي عن المازني أن المعطوف شريك المعطوف عليه في أن كل واحد منهما يعطف على صاحبه كقولك : رأيت زيدا وعمرا ، ثم تقول : رأيت عمرا وزيدا ، فكل واحد منهما جائز فيه ما جاز في الآخر من العطف . و يشرح معنى قول المازني ، فيقول : " والمضمر المجرور لا

---

[1] المصدر السابق ، ٢ / ٥٦٨

[2] المصدر السابق ، ٢ / ٨٨٢ ، وقد تقدمت علة ذلك عنده في : ٢ / ٨٧٨ ، ٨٧٩ ؛ وهي :" .. والعلة التي تعم هذه الأفعال كلها أنها أفعال أعلت قبل الزيادة فلما دخلت عليها الزيادة تركت على حالها ولم تغير "

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يجوز عطفه على ما قبله ، لا تقول : مررت بزيد وهِ ، ولا مررت بعمر وكِ ، فلما لم يجز أن يكون معطوفا إلا بإعادة العامل لم يجز أيضا أن يعطف عليه إلا بإعادة العامل ، هذا معنى قول المازني "[1]

هذا ما نختم به المبحث ، الذي احتل حيزا كبيرا عند الصيمري ؛ فالأحكام النحوية عند العلماء لا بد من تعليلها ، وقد أحسن الصيمري التعليل على مذهب البصريين .

ولم نكد نرى مسألة من مسائله تخلو من علتها ، وكفى به دليلا على شدة عنايته بالتعليل ، والتعويل عليه في تفسير الأحكام النحوية وشرحها وتوضيحها . إنه لا يقل أهمية عن الكتب المؤلفة في التعليل النحوي ؛ فلو جمعنا هذه التعاليل لجاءت كتابا كاملا في العلة النحوية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] المصدر السابق ، ١ / ١٤١ ، ١٤٢

المبحث السابع :

التأويل النحوي عند الصيمري

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التأويل لغة :

جاء في لسان العرب مادة (أول)[1] :

" قال ابن الأثير : هو من آل الشيء يؤول إلى كذا أي رجع وصار إليه ، والمراد بالتأويل نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ ... وسئل أبو العباس أحمد ابن يحيى عن التأويل فقال : التأويل والمعنى والتفسير واحد ... الليث : التأول والتأويل تفسير الكلام الذي تختلف معانيه ولا يصح إلا ببيان غير لفظه ... الجوهري : التأويل تفسير ما يؤول إليه الشيء "

قلت : تفسير التأويل لغة ينطبق تماما مع معناه الاصطلاحي ؛ فلا يكاد يكون فرق بين المعنيين ، فمعناه اصطلاحا هو :" صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يحتاج إلى تدبر وتقدير "[2]

وقد كثر التأويل عند البصريين على عكس الكوفيين ، وفي ذلك يقول عبد الرحمن السيد :" فالبصريون يقفون عند الشواهد الموثوق بصحتها الكثيرة النظائر ، ولذا كانت أقيستهم وقواعدهم اقرب إلى الصحة ، ، وكانوا يؤولون ما ورد مخالفا للقواعد ، ويحكمون بأنه شاذ أو مصنوع ولذا كثر عندهم ما قل عند الكوفيين من التأويل والحكم بالشذوذ وبالضرورات "[3]

والصيمري واحد منهم ؛ فلا غرابة أن يرد التأويل والتقدير عنده كثيرا .

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب ، ١١ / ٣٩ وما بعدها

[2] عيد ، محمد ، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٨ م ، ص ١٨٣

[3] مدرسة البصرة النحوية ، ص ١٥٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من مظاهر هذا التأويل ما يلي :

١ . تأكيد الصيمري على : الحمل على التأويل الصحيح :

في باب (المذكر والمؤنث) عنده ، يقول :

" فأما إذا تقدم المؤنث فيقبح تذكير فعله بعده في الكلام ، ولا يحسن الريح هب ، ولا الرجال قام ، وهو في الشعر جائز ، قال عامر بن جوين الطائي [١] :

فلا مُزْنةٌ ودقَتْ ودقَها ولا أرضَ أبقَلَ إبقَالُها

فذكـــر(أبقـــل) وهو بعد (أرض) على تأويل المكان ، كأنه قال : ولا مكان أبقل ابقالها، وهذا التأويل يحسن فيما إذا كان تأنيثه غير حقيقي نحو ما ذكرنا ، قال الأعشى [٢] :

فإما تعهَديني وَلي لِمّةٌ فإنّ الحوادثَ ألوى بِهَا

وهـــذا بمنزلة قولك : الرجال قام ، جوز في التأخير ما أجازه في التقديم من الحمل على التأويل ، وكذلك جميع ما يذكر من المؤنث يحمل على تأويل صحيح نحو ما قدمنا "[٣]

ونلحـــظ مـــن هذا النص تكرر مصطلح (التأويل) عند الصيمري أكثر من ثلاث مرات ؛ دلالة على قدمنا آنفا من كثرة التأويل والتقدير عند علماء المدرسة البصرية .

ويســـتوجب الحمل على التأويل مع المحافظة على المعنى ، وذلك في قوله :" وتقدير الصفة في هذه الأشـــياء : أن يكـــون قـــولك : يابل مائة ، بمعنى إبل معدودة ، وبرجل أبي عشرة أي برجل والد

---

[١] انظر : سيبويه ، الكتاب ، ٢ / ٤٦ ، المزنة : السحابة البيضاء ، ودقت : مطرت ، ابقل : خرج بقلها

[٢] الديوان ، ص ٦٠

[٣] الصيمري ، التبصرة ، ٢ / ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، وانظر موضعا آخر في : ١ / ١٧٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عشـــرة ، وبصفة خز ، أي لينة ، وبدابة أسد ، أي شديد ، فيحمل على التأويل ؛ ليرجع إلى معنى الفعل .."[1]

٢. التأويل الإعرابي :

نص عليه الصيمري لتأويل قضية نحوية ، من مثال :

" قـــال سيبويه : وتقول : عهدي به قائما ، وعلمي به ذا مال فتنصبه على أنه حال ، وتأويل هذا : أن (عهدي) و(علمي) مبتدآن ، و(به) الخبر ، والباء في موضع نصب بالاستقرار كأنك قلت : عهـــدي مســـتقر بـــه ، وعلمي مستقر به ، كما تقول : زيد بالبصرة مقيما أي مستقر بالبصرة ، فالكلام تام على هذا ، فإذا تم الكلام به وجب نصب ما بعده على الحال "[2]

وأرى أن الصـــيمري قـــد أكثر من التأويل والتفسير لـــ (عمرك الله) ، بما أدخل الحيرة في قلب القارىء ، أي تأويل أو تفسير يختار له ، إذ قال :

" .. ومعنى عمرك الله إلا فعلت كأنك قلت : عمّرتك الله ، أي ذكرتك تعميرك الله ، أي وصفَك الله بالعمـــر ، والعُمُـــر والعَمـــر جميعا : البقاء ، كأنك قلت : سألتك بعمرِك الله وبتعميرك الله أي بوصفك له بالبقاء ، ثم حذفت الباء ، ونصبت المصدر بالفعل المضمر .."[3]

واســـتعان الصيمري بالتأويل لإخراج الشاهد الشعري من ربقة الضرورة ، وقد أحسن في ذلك ، حيث يقول :" فقد بان بذلك أن المضاف و الـــمضاف إلى ما فيه الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف

---

[1] المصدر السابق ، ١ / ١٧٧ ، والنظر مواضع أخرى : ١ / ١٣٤ ، ٢٤٣

[2] المصدر السابق ، ١ / ٣٠٢ ، ٣٠٣

[3] المصدر السابق ، ١ / ٤٤٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والـــلام ، قال سيبويه : وقد جاء في الشعر حسنة وجهِها ، شبهوه بحسنة الوجه ، وذلك رديء ، وأنشد قول الشماخ [1] :

أقامَت على ربعَيهِما جَارتا صَفا كُمَيتا الأعَالي جَونتا مُصْطَلاهُما

... وأما غير سيبويه فإنه لا يجيزه في الشعر ولا في الكلام ، .. ، ويتأول (جونتا مصطلاهما) على غـــير ما ذكر سيبويه وهو : أن يجعل الأعالي بمنزلة الأعليين ، ويجعل الضمير الذي في (مصطلاهما) راجعا إلى الأعليين كأنه قال : كميتا الأعليين جونتا مصطلى الأعليين ثم اضمر الأعليين كما تقول : هاتـــان امـــرأتان كريمتا الزوجين حسنتا وجوههما ، بتقدير : حسنتا وجـــوه الـــزوجيـــن ، ثـــم أضـــــمـــرت ، وإذا أمـــــكن تأويـــل البيت على هذا فليس فيه ضرورة ، وهو جائز في الكلام وغيره ، وجاز أن يجعل الأعالي وهو جمع بمعنى الاثنين ، ويرد الضمير على المعنى .."[2]

٣. التقدير النحوي :

يستخدم الصيمري التقدير كثيرا ، وينص عليه كذلك ، سواء في الجمل والمفردات ، أو في الآيات والقراءات القرآنية ، أو في الشواهد الشعرية ، من أمثلة ذلك : قال في (أن) التي بمعنى (أي) :" فهـــي نائـــبة عن القول ، وتقع بعد فعل بمعنى القول ، وليس بقول ، كقولك : كتبت إليه أن قم ، بتقديـــر : قلت له : قم ، قال الله عز وجل:" وانطلق الملأُ منهم أن امشُوا واصبروا على آلهتكم " سورة طه ، الآية (٦) تقديره ـــ والله أعلم ـــ وانطلق الملأ منهم فقالوا : امشوا ، فلما أضمر القول صار انطلقوا بمعنى فعل متضمن للقول ، نحو : كتبت وأمرت ، وما أشبه ذلك "[3]

وقد ورد مصطلح التقدير في هذه الصفحة ثلاث مرات .

---

[1] الديوان ، ص ٣٠٨

[2] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٢٣٤ ـــ ٢٣٦

[3] المصدر السابق ، ١ / ٤٦٥ ، وانظر : ١ / ١٨١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونراه يقدر وجهي القراءة الإعرابيين ، في مثل قوله :

" فأما قوله تعالى (سورةٌ أنزلناها) (سورة النور ، الآية الأولى) وقرأها عيسى بن عمر (سورةً) بالنصب ؛ فالرفع على خبر ابتداء محذوف ، كأن التقدير : هذه سورة ، وأنزلناها صفة للسورة تقديره : هذه سورة منزلة ، ويقبح الرفع بالابتداء ؛ لأن سورة نكرة ، والنصب بإضمار فعل تقديره : أنزلنا سورة أنزلناها ، أو اتل سورة أنزلناها .."[1]

وقد يذكر الأوجه في الشاهد ، مع تقدير هذه الأوجه ، من مثال :

" .. وأما قول الهذلي [2] :

فقلتُ تحمَّل فوقَ طوقكَ إنها مُطبَعةٌ منْ يأتها لا يَضيرُها

ففيه قولان :

أحدهما : أن يكون على تقديم الجواب بتقدير : لا يضيرها من يأتها .

والآخر : أن يكون على حذف الفاء ، كأنه قال : من يأتها فلا يضيرها ، و كلا القولين عن سيبويه "[3]

لا يلزم الصيمري بتقدير معين ؛ وإنما يترك لك أن تقدر بما تراه مشبها لتقديره ، ومناسبا وموافقا للمعنى ، مثاله قوله :

" واعلم أن الفعل الذي يتعدى بحرف جر لا يجوز إضماره ولكن يضمر فعل في معناه ، كقولك : زيدا مررت به ، و عمرا أحسنت إليه ، و التقدير :جزت زيدا مررت به ،

---

[1] المصدر السابق ، ١ / ٣٢٧ ، وانظر مواضع أخرى : ١ / ٤٦٣ ، ٤٦٤

[2] ديوان الهذليين ، تحقيق عبد الستار فراج ، القاهرة ، المدني ، د . ت ، ص ٢٠٨ ، و معجم شواهد العربية ، ص ١٥٩

[3] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٤١٤ ، وانظر قول سيبويه في الكتاب ، ٣ / ٧٠ ، وانظر أمثلة أخرى في التبصرة ، ١ / ١٠٨ ، ١٨١ ، ١٩٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأكرمت عمرا أحسنت إليه ، قال جرير [1] :

أثعْلَبةَ الفوارسَ أم رياحًا عدلْتَ بهم طُهيَّةَ والخشَابَا

فالناصب لثعلبة فعل في معنى (عدلت بهم) تقديره : ألقست ثعلبة ، أو أذكرت ، أو مثلت ثعلبة ، وما أشبه هذا من التقدير مما يوافق معنى عدلت بهم .."[2]

نـــرى ممـــا سلف تنوع المصطلح بين التأويل والتقدير عند الصيمري ، وتكرر هذين المصطلحين عنده كثيرا ؛ وما هذا إلا مظهر من مظاهر تأثر الصيمري بالنزعة البصرية ومبادئها وأصولها .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] الديـــوان ، ص ٨١٤ ، ثعلبة هم بنو ثعلبة بن يربوع من تميم ، رياح من يربوع بن حنظلة ، طهية ابن مالك بن حنظلة ، الخشاب قبائل من ابناء مالك بن حنظلة

[2] الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٣٣٥ ، وانظر موضعا آخر : ١ / ٣٢٧

الفصل الثالث :

منهج الصيمري في الميزان

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نسجل بعض المآخذ على الصيمري في كتابه ، كما نسجل له بعض المحاسن كذلك !

يحسن بي بداية أن أنبه على أن محقق التبصرة قد خصص الفصل الثامن من تحقيقه لدراسة العلاقة بين السيرافي والصيمري ؛ والذي ذكر المحقق فيه العلاقة بينهما ، وقيام الصيمري بالأخذ عن السيرافي من دون أن ينص على ذلك ؛ فقد يأخذ عنه دون يذكره بالاسم ، وقد يذكر رأيه من دون أن يشير أن هذا الرأي له ، وقد يعبر عنه بقوله : أجازه بعضهم .

ويعد هذا مأخذا على الصيمري في منهجه ؛ فقد ذكر المحقق أمثلة على هذا ، أكتفي ههنا بذكر مثال واحد عليها :

قال الصيمري في باب (التعجب) :" وإذا قلت : ما أعظم الله ، فتقديره : شيء أعظم الله ، وذلك الشيء عباده الذين يعظمونه ويعبدونه ، وهو ما يستدل به على عظمته من بدائع خلقه ، ويجوز أن يكون ذلك الشيء هو الله عز وجل فيكون لنفسه عظيما ، لا لشيء جعله عظيما .. "[1]

بينما نجد عند أبي سعيد السيرافي ما نصه :" وقد أنكر بعض الناس على الخليل قوله أن :(ما أحسن عبدالله) بمنزلة (شيء أحسن عبدالله) فقال : يلزمه في هذا أن يكون قولنا :(ما أعظم الله) بمنزلة (شيء أعظم الله)

وليس هذا الاعتراض بشيء ؛ لأنه يتوجه الجواب عنه من ثلاثة أوجه :

منها : أن يقال : قولنا :(ما أعظم الله) بمنزلة شيء أعظم الله ، وذلك الشيء يعني به من يعظمه من عباده ؛ لأن عباده يعظمونه .

---

[1] التبصرة ، ١ / ٢٦٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والـــوجه الـــثاني : أن يعـــني بـــذلك الشيء ، ما دل خلقه المعتبرين على أنه عظيم ، من عجائب السموات والأرض وما بينهما..

والوجه الثالث : أن يقال : شيء أعظم الله تعالى ، ويرجع بذلك الشيء إليه فيكون بنفسه عظيما ، لا بشيء جعله عظيما ، فرقا بينه وبين خلقه ..

وفيه وجه رابع .. "[1]

نلحظ من ذلك الشبه الكبير بينهما ؛ مما يوجب على الصيمري النص على أن هذا الرأي للسيرافي .

ومـــن هذه المآخذ أيضا عدم نسبة الرأي لعالم محدد ، بل يكتفي بالقول :(وبعضهم ..) نجد مثل ذلك في قوله :" فأما التنوين فهو عند سيبويه عوض من الياء ...

وبعضهم يذهب إلى أن التنوين للصرف ؛ وذلك أنه لما حذفت الحركة من الياء نقص البناء الذي لا ينصرف ، وصار على وزن ما ينصرف من الواحد نحو رباع ، وثمان ، فوجب أن ينصرف "[2]

وقد يكون عدم ذكر صاحب الرأي راجع إلى جهل الصيمري به ، وعدم معرفته له ؛ بدليل ذكره رأيا قبل هذا الرأي ، نسبه إلى أبي العباس المبرد .

ويؤخذ على الصيمري عدم نصه على كتاب العالم الذي ينقل أو يذكر رأيه ، والأمثلة على ذلك كثيرة [3]

و قد لا يذكر الرأي الآخر المتعلق بالمسألة ؛ مع أن الرأي الآخر وارد عند غيره ، نجد ذلك عنده في بـــاب (الظروف) ، حيث يقول :" و (حيث) ظرف مكان يضاف إلى الجمل ، تقول : رأيتك

---

[1] السيرافي ، أبو سعيد ، شرح كتاب سيبويه ، تحقيق فهمي أبو الفضل ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ط ١ ، ٢٠٠١ م ، ج ٣ ، ص ٦٩

[2] الصيمري ، التبصرة ، ٢ / ٥٧٠

[3] انظر على سبيل المثال ، التبصرة ، ١ / ٥٧٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حـيث زيـد قائم ، وزرتك حيث قام زيد ، ولا يضاف إلى المفرد ؛ لأنه في المكان بمنزلة (إذ) في الزمان فأجري مجراه ، في الإضافة إلى الجمل "[1]

والـرأي الآخر الذي لم يذكره ، هو : قد يستعمل (حيث) بمعنى الزمان ، وقد يضاف نادرا إلى المفرد [2]

وقـد يضـطرب ـ نـادرا ـ النص ما بين سيبويه والصيمري ؛ فالصيمري ينقل من سيبويه ، وبمطابقـة النص عند سيبويه نجد بعض الاختلاف الطفيف ! قال الصيمري في باب (كم) :" قال سـيبويه : وان شاء رفع فجعل (كم) المرار التي ناله فيها الفضل ، فيرتفع الفضل بنالني كقولك : كم قد أتاني زيد ، فزيد فاعل ، و(كم) للمرات كأنك قلت : كم مرة أتاني زيد "[3]

بيـنما نجـد عند سيبويه ما نصه :" وإن شاء رفع فجعل كم المرار التي ناله فيها الفضل ، فارتفع الفضـل بنالني ، فصار كقولك : كم قد أتاني زيد ، فزيد فاعل وكم مفعول فيها ، وهي المرار التي أتاه فيها ، وليس زيد من المرار "[4]

ولكـن يجب أن ننص على صحة النقل ومطابقته ـ في أكثر المواضع ـ فيما نقله الصيمري عن سيبويه ، والأمثلة على ذلك كثيرة [5]

ويسجل للصيمري تعرضه في باب (الإدغام) إلى دراسة الأصوات ومخارجها وتعريفاتها ، إلا أنه يؤخذ عليه عدم تعريفه بعضا منها ، وهي : المتفشي والمستطيل .. وغيرها .

---

[1] المصدر السابق ، ١ / ٣١١

[2] انظـر : الأنصـاري ، ابـن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، صيدا ـ بيروت ، المكتبة العصرية ، ط ١٩٩٢ م ، ج ١ ، ص ١٥١ ، ١٥٢

[3] التبصرة ، ١ / ٣٢٤

[4] الكتاب ، ٢ / ١٦٥

[5] انظر على سبيل المثال : التبصرة ، ١ / ٤٧٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال :" والمتفشي : حرف واحد ، وهو الشين .

والمكرر : حرف واحد ، وهو الراء .

والمنحرف : حرف واحد ، وهو اللام .

والهاوي : حرف واحد ، وهو الألف ؛ لأنه يخرج من هواء الفم .

وحرفا الغنة : النون ، والميم ؛ لأنهما غنة في الخيشوم "[1]

ونلحـــظ هنا عودة الصيمري للتعريف والتعليل لآخر نوعين من الحروف ؛ وهما : الهاوي ، وحرفا الغنة !

أما محاسن منهجه في كتابه فهي كثيرة ، نذكر منها :

هذه المقدمة التي وضعها لكتابه ، والتي أفصح فيها عن منهجه ، وأبان عن هدفه من كتابه ، وأنه " قصد الإيجاز مع الإيضاح ، ولم أتجاوز حد الاختصار مع الإفصاح "

ونلحـــظ التفصيل الدقيق للمسألة ، وبيان تفصيلاتها وأقسامها ، نجد ذلك ـــ على سبيل المثال ـــ في باب (الظروف)، حيث عرض لها كالتالي :

" ظروف المكان تنقسم قسمين :

مبهم ومختص .

الظرف المبهم . الظرف المختص .

ظروف الزمان تنقسم إلى عام ، وخاص .

انقسام الظروف إلى متمكن ، وغير متمكن .

الظروف على ضربين : مبني ، ومعرب .

---

[1] التبصرة ، ٢ / ٩٣٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المعرب من الظروف ينقسم إلى متمكن ، وغير متمكن .

انقسام الظروف إلى تام ، وغير تام "[1]

وقد أفصح عن منهجه أيضا في ذكره أحكام كل حرف في الإدغام ، إذ يقول :

" فهـــذه جملـــة أنت تقف على تفصيلها عند ذكر حكم كل حرف في الإدغام والامتناع منه ، وأنا أسوق ذلك مؤلفا على حروف المعجم ليقرب مأخذه ويسهل حفظه إن شاء الله "[2]

وهو يعمد إلى الوضوح واليسر وعدم التعقيد ، وهو ما يجده القارىء ـــ حقا ـــ في كتابه ، فلغته ســـهلة قريبة إلى الفهم ، وتعبيراته واضحة ، وأمثلته سهلة المتناول ، وقريبة المأخذ ؛ ولا عجب في كل ذلك ، فكتابه عمد فيه إلى تبصير المبتدىء ، وتذكير المنتهي ، فهاهي مقدمته تنبي عن طريقته ، إذ يقول :

" هـــذا كـــتاب جمعت فيه من أصول النحو وفروعه ما أوضحت بيانه ، وبينت برهانه ، وأوريت قياســـه ، وألـــنت شماسه ، وكشفت خفاءه ، وسلبت غطاءه ، وتقصيت شرحه ، ليسهل وعره ، ويـــذل صـــعبه ، فـــيخف على طالب النحو ما كان منه ثقيلا ، ويقرب إليه ما كان منه نـــافـــرا بعيدا ، ويـــتـــبـــصـــر بـــقـــســـراءته المبتدىء الراغب ، ويتذكر بتصفحه المنتهي الثاقب"[3]

ومن محاسن منهجه عدم التكرار ، سواء في شرح المسألة أو تقدم أمثلتها ، مثاله عنده :

" و اعلم أن ظروف الزمان لا تكون أخـــبارا عن الـــجثث ... فإن قلت : زيد اليوم ، أو المسجد

---

[1] انظر : الصيمري ، التبصرة ، ١ / ٣٠٤ وما بعدها

[2] المصدر السابق ، ٢ / ٩٣٤

[3] المصدر السابق ، ١ / ٧٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العشية ، لم يجز ، وقد تقدم شرح هذا "[1] ، فهو لا يرى داعيا إلى إعادته ههنا ، فقد تقدم بما أغنى عن ذكره مرة أخرى .

وقال في باب (أبنية الأسماء والأفعال) :

" فإذا لم يسم فاعله ضممت اوائلها نحو : ضُرب ، وركب ، وأكرم ، ودحرج وما أشبه ذلك ، وقد قدمنا أحكام ما لم يسم فاعله في بابه بما أغنى عن إعادته ههنا ، وبالله التوفيق "[2]

ومن باب التعليم والتيسير نرى تعدد الأمثلة على المسألة الواحدة عند الصيمري ، مثاله :

" وأما (إن) : فتدخل على الاسم لا غير كقولك : والله إن زيدا منطلق ، والله إن عمرا لخارج ، وحلفت إن زيدا في الدار .."[3]

وقد يشرح ويوضح المقصود بمراد سيبويه من كلامه ، نجد ذلك في قوله :

" وقد جاء من الأفعال المزيد فيها أحرف لم تعتل ، وكان قياسها أن تعتل وذلك : استحوذ عليه ، واستروح إليه ، ... وأغيلت المرأة ، وأخيلت السماء ، وأغيمت .

قال سيبويه : شبهوه بفاعلت إذ كان ما قبله ساكنا ، يريد : أن ما قبل حرف العلة في هذه الأمثلة ساكن كما سكن ما قبله في فاعلت ، فاشتركا في سكون ما قبل حرف العلة فصححت هذه الأحرف تشبيها بفاعلت "[4]

ونراه يستدرك على سيبويه بعض ما فاته ، يقول :

---

[1] المصدر السابق ، ١ / ٣٠٩

[2] المصدر السابق ، ٢ / ٧٨٧

[3] المصدر السابق ، ١ / ٤٥٣

[4] المصدر السابق ، ٢ / ٨٨١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

" ومـــا كـــان علـــى فعال مضموم الفاء بتلك المنزلة في أدنى العدد نحو : غراب وأغربة ، وخراج وأخرجة .

والجمـــع الكثير فِعلان نحو : غربان ، وخرجان ، وقد جاء غُرُب في جمع غراب مثل : حمر في جمع حمار ولم يذكره سيبويه .."[1] ، وأورد شاهدا على ذلك .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1] المصدر السابق ، ٢ / ٦٥٩ ، وانظر موضعا آخر في : ٢ / ٦٦٥

الخاتمة :

أما بعد فنستطيع أن نقول في نهاية هذه الدراسة أن :

الصـــيمري كـــان من نحاة القرن الرابع الهجري ، ومن أشهر أساتذته : أبو سعيد السيرافي ، وأبو الحســـن علـــي بن عيسى الرماني ، وأبو عبد الله الحسين بن علي النمري. وكان الصيمري بصري المذهب دون أدنى ريب ، ولا أدل على ذلك من قوله :(أصحابنا) في كثير من المواضع ، يعني بهم البصريين .

أمـــا كتابه فله القيمة الكبيرة ، والأهمية الخاصة . ويكفي كثرة الشواهد القرآنية والشعرية دليلا علـــى ذلـــك . وقـــد تعددت مصادره في كتابه ؛ فمنها : الأعلام الذين نقل عنهم ، من بصريين وكوفيين ، وكذلك الشواهد بأقسامها : القرآنية والقراءات ، والشعرية والنثرية .

والصـــيمري يعتمد السماع والقياس ، وكان جل اعتماده عليهما في كتابه ، وكان يقدم السماع علـــى القـــياس ؛ أعني السماع الكثير ، وقياسه قياس صحيح ؛ يقيس على ما اطرد ، والذي شذ وخالـــف ما عليه الباب ، فإنه يحفظ ولا يقاس عليه ! وكان للاستشهاد بالقرآن والقراءات نصيب وافـــر ؛ فقـــد أكثر منها ، وقاس عليها ؛ فهو لم يخطىء قراءة ، ولم يلحن قارئا ، وإن رجح إحدى القـــراءات علـــى غيرهـــا . أما الشاهد الحديثي فقد جاء بقلة وندرة ، فنراه لا يستشهد إلا بثلاثة أحاديث فقط ، وقد بينا سببه في موضعه من الدراسة ! واعتمد على استصحاب الحال ، وإن كان ليس بالكثير ، واستدل بالإجماع في إثبات رأيه ، وقد وافق البصريين في هذا ؛ فهو بصري المذهب ! أمـــا منهجه في ترتيب المسائل النحوية والصرفية فقد اتبع الترتيب المعروف اليوم ، من الحديث عن المـــرفوعات ثم المنصوبات ثم المجرورات ثم التوابع ... إلخ . وقد قسم المسائل إلى أبواب ، وفروعها إلى فصول ، مع الالتزام بالدقة في كل موضوع .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولأنه بصري فقد استخدم مصطلحات البصريين بعامة ، ولها كتب البقاء ؛ فهي التي نستخدمها في يومنا هذا .

ووقـف إلى جانـب البصريين في مسائل الخلاف ، ولا غرابة في ذلك ! وكما عرض الخلاف بين المدرستين عرض الخلاف بين البصريين أنفسهم .

وأقر الصيمري الضرورة الشعرية ، وأن الشعر يجوز فيه ما لا يجوز في النثر ، ومع هذا فهو ينص على شذوذ الضرورة في بعض المواضع . ونستطيع عدّ تعرض الصيمري للمسائل الخلافية والضرائر الشعرية إضافة مهمة لهذين الموضوعين ، لا تقلان قيمة عن المصادر المتخصصة بهما.

وآراؤه واختياراته النحوية مما أعطى كتابه الأهمية ، فقد وردت في كتب المتأخرين من النحويين ، أمـثال أبي حيان الاندلسي وغيره ، وهي آراء لها قيمتها ومكانتها ، ونضيف لها تلك الشواهد التي احتج بها ، ولم ترد عن غيره من النحويين .

وإذا وصلنا إلى العلة النحوية فنرى أنه لا تكاد مسألة من مسائل (التبصرة) تخلو من علتها ، فقد تعـددت العلل عنده ، من علة ثقل إلى علة كثرة الاستعمال إلى علة تخفيف ... إلخ . وهو يعلل ـــ وقد أحسن ـــ على مذهب البصريين ! ولا يقل بحث العلة عنده عن الكتب المخصصة لدراستها .

ويكثر التأويل والتقدير عنده ، وهو مظهر من مظاهر التأثر بالمدرسة البصرية وأصولها .

هذا ما قد توصلت إليه دراستنا عن الصيمري من خلال كتابه ، ظانين أننا قد بذلنا جهدا لا بأس به في دراسة الصيمري وكتابه دراسة وافية ؛ لما لهما من الفضل علينا وعلى العربية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة المصادر والمراجع :

أولا : الكتب :

١ ــ القرآن الكريم

٢ ــ الأخيلية ، ليلى ، الديوان ، تحقيق خليل العطية وجليل العطية ، بغداد ، سنة ١٣٨٧هـ

٣ ــ الأزهري ، أبو منصور ، تهذيب اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون وآخرون ، القاهرة ، سنة ١٩٦٤ م وما بعدها

٤ ــ الاستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن ، شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان ، د .ت

٥ ــ الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس ، الديوان ، تحقيق وشرح محمد محمد حسين ، بيروت ، ط ١٩٧٤م

٦ ــ الأفغاني ، سعيد ، في أصول النحو ، بيروت ــ دمشق ، المكتب الإسلامي ، ط ١٩٨٧م

٧ ــ الألوسي ، محمود شكري ، إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد ، تحقيق عدنان الدوري ، بغداد ، مطبعة الإرشاد ، ط ١٩٨٢م

٨ ــ الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، أسرار العربية ، تحقيق فخر قدارة ، بيروت ، دار الجيل ، ط١ ، ١٩٩٥م

٩ ــ الإغراب في جدل الإعراب ، تحقيق سعيد الأفغاني ، بيروت ــ لبنان ، دار الفكر ، ط ١٩٧١م

١٠ ــ الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، صيدا ــ بيروت ، المكتبة العصرية ، ط ١٩٩٨م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١١ ــ لمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق سعيد الأفغاني ، بيروت ــ لبنان ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٩٧١م

١٢ ــ نزهة الالباء في طبقات الأدباء ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ط ١٩٩٨م

١٣ ــ الاندلسي ، أبو حيان محمد بن يوسف ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق رجب عثمان محمد ، القاهرة ، مطبعة الخانجي ، ط ١ ، ١٩٩٨م

١٤ ــ البحر المحيط ، مصر ، مطبعة السعادة ، سنة ١٣٢٨هـ

١٥ ــ البغدادي ، عبد القادر ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، الرياض ، دار الرفاعي ، ط ١ ، ١٩٨٣م

١٦ ــ البكاء ، محمد عبد المطلب ، منهج أبي سعيد السيرافي في ضوء شرح كتاب سيبويه ، بغداد ــ العراق ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط ١ ، ١٩٩٠م

١٧ ــ البكري ، معجم ما استعجم ، تحقيق مصطفى السقا ، القاهرة ، ١٩٤٥م

١٨ ــ ابن ثابت ، حسان ، الديوان ، تحقيق وليد عرفات ، بيروت ، سنة ١٩٧١م

١٩ ــ جرير ، الديوان ، تحقيق نعمان طه ، القاهرة ، دار المعارف ، سنة ١٩٦٩م

٢٠ ــ ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، تحقيق محمد سالم محيسن ، القاهرة ، ١٩٧٨م

٢١ ــ الجعدي ، النابغة ، الديوان ، تحقيق عبد العزيز رباح ، دمشق ، سنة ١٣٨٤هـ

٢٢ ــ الجمحي ، محمد بن سلام ، طبقات فحول الشعراء ، قرأه محمود محمد شاكر ، القاهرة ، مطبعة المدني ، د . ت

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٣ ــ ابــن جــني ، أبو الفتح ، الخصائص ، تحقيق محمد النجار ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٣ ، ١٩٨٦م

٢٤ ــ سر صناعة الإعراب ، تحقيق حسن هنداوي ، دمشق ، دار القلم ، ط ٢ ، ١٩٩٣م

٢٥ ــ الحديثي ، خديجة ، الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه ، الكويت ، جامعة الكويت ، ط ١٩٧٤م

٢٦ ــ كتاب سيبويه وشروحه ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٦٧م

٢٧ ــ الحميري ، الروض المعطار في خبر الأقطار ، تحقيق إحسان عباس ، القاهرة ، ١٩٨٠م

٢٨ ــ ابــن حنبل ، أحمد ، المسند ، تحقيق أحمد شاكر ، القاهرة ، دار المعارف ، سنة ١٣٦٥ ــ ١٣٧١هـ

٢٩ ــ حسين ، محمد الخضر ، دراسات في العربية وتاريخها ، دمشق ، المكتب الإسلامي ، ط ٢ ، ١٩٦٠م

٣٠ ــ ابن أبي خازم ، بشر ، الديوان ، تحقيق عزة حسن ، دمشق ، سنة ١٣٧٩هـ

٣١ ــ الخثران ، عبد الله ، مراحل تطور الدرس النحوي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ط ١٩٩٣م

٣٢ ــ خليفة ، حاجي ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، دار الفكر ، ط ١٩٨٢م

٣٣ ــ السرماني السنحوي ، أبو الحسن علي بن عيسى ، الحدود في النحو . ضمن مجموعة طبعت باسم : رسائل في النحو واللغة ، تحقيق مصطفى جواد ويوسف مسكوني ، بغداد ، دار الجمهورية ، ١٩٦٩م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣٤ ــ الزبيدي الشرجي ، عبد اللطيف ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، تحقيق طارق الجنابي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٩٨٧م

٣٥ ــ الزجاجي ، أبو القاسم ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، بيروت ــ لبنان ، دار النفائس ، ط ٦ ، ١٩٩٦م

٣٦ ــ الزركشي ، بدر الدين محمد بن عبد الله ، البرهان في علوم القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٥٧م

٣٧ ــ ابن زهير ، كعب ، الديوان ، دار الكتب ، سنة ١٩٥٠م

٣٨ ــ السامرائي ، فاضل ، ابن جني النحوي ، بغداد ، دار النذير ، ط ١٩٦٩م

٣٩ ــ ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل ، الأصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، بيروت ــ لبنان ، مطبعة الرسالة ، ط ٤ ، ١٩٩٩م

٤٠ ــ السمعاني ، أبو سعيد ، الأنساب ، تحقيق محمد عوامة ، دمشق ، مطبعة محمد هاشم الكتبي،د.ت

٤١ ــ سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، بيروت ، دار الجيل ، ط ١ ، د . ت

٤٢ ــ السيد ، عبد الرحمن ، مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها ، مصر ، دار المعارف ، ط ١

٤٣ ــ السيرافي ، أبو سعيد ، أخبار النحويين البصريين ، تحقيق محمد البنا ، دار الاعتصام ، ط١، ١٩٨٥م

٤٤ ــ شرح كتاب سيبويه ، تحقيق فهمي أبو الفضل ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ط١ ، ٢٠٠١م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤٥ ــ ما يحتمل الشعر من الضرورة ، تحقيق عوض القوزي ، د . م ، ط ٢ ، ١٩٩١م

٤٦ ــ السيوطي ، جلال الدين ، الأشباه والنظائر في النحو ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، د .ت

٤٧ ــ الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق محمد حسن الشافعي ، بيروت ــ لبنان ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٩٩٨م

٤٨ ــ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٩٧٩م

٤٩ ــ الجامع الصغير ، القاهرة ، بولاق ، سنة ١٣٨٦هـ

٥٠ ــ الشماخ ، بن ضرار الذبياني ، الديوان ، تحقيق صلاح الدين الهادي ، القاهرة ، دار المعارف ، ط ١٩٦٨م

٥١ ــ الصيمري ، أبو محمد عبد الله بن علي ، التبصرة والتذكرة ، تحقيق فتحي أحمد علي الدين ، دمشق ، دار الفكر ، ط ١ ، ١٩٨٢م

٥٢ ــ عبد التواب ، رمضان ، فصول في فقه العربية ، القاهرة ، ط ١٩٨٧م

٥٣ ــ العجاج ، عبد الله بن رؤبة ، الديوان ، تحقيق عزة حسن ، بيروت ، سنة ١٩٧١م

٥٤ ــ العكبري ، أبو البقاء ، التبيين عن مذاهب النحاة البصريين والكوفيين ، تحقيق عبد الرحمن العثيمين ، الرياض ، العبيكان ، ط ١ ، ٢٠٠٠م

٥٥ ــ علوان ، عبد الجبار ، الشواهد والاستشهاد في النحو ، بغداد ، مطبعة الزهراء ، ط ١ ، ١٩٧٦م

٥٦ ــ عيد ، محمد ، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث ، القاهرة ، عالم الكتب ، ط ١٩٧٨م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥٧ ــ ابــن فارس ، أحمد ، الصاحبي في فقه اللغة ، تحقيق السيد أحمد صقر ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العلمية ، د . ت

٥٨ ــ فجــال ، محمــود ، الســير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي ، الرياض ــ السعودية ، أضواء السلف ، ط ٢ ، ١٩٩٧م

٥٩ ــ الفرزدق ، همام بن غالب ، الديوان ، تحقيق عبد الله الصاوي ،القاهرة ، سنة ١٩٣٦م

٦٠ ــ الفــيروز آبادي ، مجد الدين ، البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، تحقيق محمد المصري ، دمشق ، منشورات وزارة الثقافة ، ط ١٩٧٢م

٦١ ــ القطامي ، عمرو بن شييم ، الديوان ، تحقيق إبراهيم السامرائي و احمد مطلوب ، بيروت ، ط ١٩٦٠م

٦٢ ــ القفطــي ، أبــو الحســن علي بن يوسف ، إنباه الرواة على انباه النحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، بيروت ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ط ١ ، ١٩٨٦م

٦٣ ــ القوزي ، عوض ، المصطلح النحوي نشأته وتطوره ، الرياض ــ السعودية ، شركة الطباعة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٩٨١م

٦٤ ــ القــيرواني ، القــزاز ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ، تحقيق رمضان عبد التواب وزميله ، الكويت ، دار العروبة ، ط ١٩٨٢م

٦٥ ــ المــبارك ، مازن ، الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، بيروت ــ لبنان ، دار الكتاب اللبناني ، ط ١٩٧٤م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦٦ ــ النحو العربي ، العلة النحوية نشأتها وتطورها ، ط ١ ، ١٩٦٥م

٦٧ ــ ابن مجاهد ، أبو بكر ، السبعة في القراءات ، تحقيق شوقي ضيف ، القاهرة ، ط ١٩٨٠م

٦٨ ــ المخزومي ، مهدي ، في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٤م

٦٩ ــ المرزوقي ، شرح ديوان حماسة أبي تمام ، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون ، القاهرة ، لجنة التأليف ، ط ١٩٦٩م

٧٠ ــ مسلم ، صحيح مسلم بشرح النووي ، القاهرة ، المطبعة المصرية ، سنة ١٣٤٩هـ

٧١ ــ ابن منظور ، أبو الفضل محمد بن مكرم ، لسان العرب ، تحقيق عامر أحمد حيدر ، بيروت ــ لبنان ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ٢٠٠٣م

٧٢ ــ الميداني ، مجمع الأمثال ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، السنة المحمدية ، سنة ١٣٧٤هـ

٧٣ ــ هارون ، عبد السلام ، معجم شواهد العربية ، القاهرة ــ مصر ، ط ١٩٧٢م

٧٤ ــ الهذليين ، الديوان ، تحقيق عبد الستار فراج ، القاهرة ، المدني ، د . ت

٧٥ ــ ابن هشام ، أبو محمد عبد الله بن يوسف ، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، صيدا ــ بيروت ، المكتبة العصرية ، ط ١ ، ١٩٩٢م

٧٦ ــ الهلالي ، حميد بن ثور ، الديوان ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، دار الكتب ، سنة ١٣٦٩هـ

٧٧ ــ ياقوت ، محمود ، أصول النحو العربي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ط ٢٠٠٠م

٧٨ ــ اليماني ، عبد الباقي بن عبد المجيد ، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، السعودية ، شركة الطباعة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٩٨٦م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانيا : المجلات :

٧٩ ــ الأنصـــاري ، أحمد مكي ، دفاع عن كتاب الله القرآن .. والضرورة الشعرية ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية ، السعودية ، المجلد ١٢ ، العدد ٢٠ ، ٢٠٠٠م

٨٠ ــ زعـــبلاوي ، صـــلاح ، النحو والنحاة ، مجلة مجمع اللغة العربية ، دمشق ، الجزء الرابع ، المجلد الرابع والخمسون ، ١٩٧٩م

٨١ ــ السقا ، مصطفى ، نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الجزء التاسع ، ١٩٧٥م

٨٢ ــ مدكـسور ، إبـــراهيم ، المصطلح النحوي ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الجزء٣٢، ١٩٧٣م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفهارس

١ . فهرس الآيات الكريمة

٢ . فهرس الأحاديث النبوية

٣ . فهرس الأمثال

٤ . فهرس القوافي

٥ . فهرس الأعلام

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١. فهرس الآيات القرآنية ، منسوقة على السور

الآية	السورة / رقم الآية	رقم الصفحة
و يسألونك ماذا ينفقون قل العفو	البقرة ، ٢١٩	٣٢
تساءلون به والأرحام	النساء ، ١	٣٦
ما لهم به من علم إلا اتباع الظن	النساء ، ١٥٧	٢٠٧
هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم	المائدة ، ١١٩	٣٤
ولقد استهزىء	الأنعام ، ١٠	٢٧
أتحاجوني	الأنعام ، ٨٠	٣١
وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم	الأنعام ، ١٣٧	٣٧
تماما على الذي أحسن	الأنعام ، ١٥٤	٣٨
لأقطعن أيديكم وأرجلكم	الأعراف ، ١٢٤	١٤٧
واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا	الأعراف ، ١٥٥	٢٦
وقالت اليهود عزير بن الله	التوبة ، ٣٠	٣٩
وكانوا فيه من الزاهدين	يوسف ، ٢٠	٢٦
فبم تبشرون	الحجر ، ٥٤	٣١
ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا	النحل ، ٣٠	٣٢
بئس للظالمين بدلا	الكهف ، ٥٠	٣٤
فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب	مريم ، ٥ ، ٦	٣٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا على آلهتكم	طه ، ٦	١٥٧
سورة أنزلناها	النور ، ١	٣١
قالوا تقاسموا بالله لنبيتنه وأهله	النمل ، ٤٩	٣٥
به وبداره	القصص ، ٨١	٨١
ومن تقنت منكن لله	الأحزاب ، ٣١	٣٣
إن المسلمين والمسلمات	الأحزاب ، ٣٥	٢٧
نخسف بهم	سبأ ، ٩	٣٧
وهم في الغرفات آمنون	سبأ ، ٣٧	٢٧
وأما ثمود فهديناهم	فصلت ، ١٧	٣٢
إن في السموات والأرض لآيات للمؤمنين . وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون . واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون	الجاثية ، ٣ ، ٤ ، ٥	٣٥
ومنهم من يستمع إليك	محمد ، ١٦	٣٣
ولا تمنن تستكثر	المدثر ، ٦	٣٤
إنها لإحدى الكبر	المدثر ، ٣٥	٢٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢ . فهرس الأحاديث النبوية

الرقم المتسلسل	الحديث	رقم الصفحة
١	كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه	٤٧
٢	ليس في الخضراوات صدقة	٤٧
٣	ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه إليه في عشر ذي الحجة	٤٧
٤	زوجتكها بما معك من القرآن	٤٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣ . فهرس الأمثال

الرقم المتسلسل	المثل	رقم الصفحة
١	عرف جميق جمله	٥٦
٢	من يسمع يخل	٥٦
٣	ومن عضة ما ينبتن شكيرها	٥٦

٤ . فهرس القوافي

القافية	القائل	رقم الصفحة
الخشابا	جرير	١٥٩
نضارب	ـــــ	٦٤ ، ١٣٧
أصابوا	الحارث بن كلدة	١٣٩
ذنوب	علقمة الفحل	٥٥
عجب	ـــــ	١٣١
الكرب	مالك بن أبي مالك	٦٩
العلب	جرير	٨٢
بها	الأعشى	١٥٥
سبوح	ـــــ	٥٤ ، ٦٦
الوقاح	الحارث بن عباد	٥٤
فاعبدا	الأعشى	٦١
مزادة	ـــــ	٣٨
الخرائد	حميد بن ثور	١٣٧
لعميد	ـــــ	٥٦
المبر	طرفة بن العبد	٦٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لأثارا	النابغة الجعدي	٦١
الخبر	الفرزدق	٦٦
يضيرها	ـــــ	١٥٨
كسورها	مضرس بن ربعي	٦٣
الملابسا	حسيل بن سجيح الضبي	٢٥
الفرس	طرفة بن العبد	١٣٢
عرندس	المرار الاسدي	١٤٦
تصرع	جرير بن عبد الله البجلي	١٣٠
الرتاعا	القطامي	٨٦
نفانف	مسكين الدارمي	٣٦
المطارف	حميدة بنت النعمان بن بشير	٦٧
ليفعلا	ليلى الاخيلية	٦١
الأول	اليزيدي	٧٦
إبقالها	عامر بن جوين الطائي	١٥٥
مهلا	الأعشى	١٢٢
قبول	الأخطل	٦٧
المراسيل	كعب بن زهير	٢٥
هلا	الجعدي	٦٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فشلا	الأخطل	١٢٣
دما	حسان بن ثابت	٦٢
نجومها	عبد الرحمن بن حسان	٦٨
مصطلاهما	الشماخ	٦٢ ، ١٥٧
نياما	بشر بن أبي خازم	٣٢
ظلاما	سمير بن الحارث	٨٥
قديم	كثير	١٣١
خثعما	مزاحم العقيلي	٦٩
الحدثان	النجاشي	٦٦
يصطحبان	الفرزدق	٣٣
فليني	عمرو بن معدي كرب	٣١
دواريّ	العجّاج	٦٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥. فهرس الأعلام

اسم العلم	رقم الصفحة
الأخفش الأوسط : أبو الحسن سعيد بن مسعدة	١٩ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٧٥ ، ١٤٩
الأنباري : أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن	١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٣٨ ، ٥٩ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١١٧ ، ١٤٣
الأندلسي : أبو حيان محمد بن يوسف	١ ، ٨ ، ٩ ، ٣٠ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ١٢٨ ، ١٣٨ ، ١٦٩
البصريين	٢ ، ٣ ، ٨ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٥٢ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٩ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٣١ ، ١٣٨ ، ١٤٤ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٦٨ ، ١٦٩
البغدادي : عبد القادر	٤٣ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠
الجمحي : محمد بن سلام	٧٤
ابن جني	١ ، ٩ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٩ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٣ ،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

...	٨٨ ، ٩٠ ، ١١٠ ، ١٣٢ ، ١٤٢ ، ١٤٣
الداني : أبو عمرو	٣٨
الرماني : أبو الحسن علي بن عيسى	١ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ٧١ ، ١٠٥ ، ١٦٨
الزجاجي : أبو القاسم	١٩ ، ١٤٣
ابن السراج : أبو بكر محمد بن سهل	١٥ ، ١٦ ، ١٨ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٦٧ ، ٧٥ ، ٩٩ ، ١١٤ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٠
سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان	٢ ، ١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٥ ، ٣٨ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨٢ ، ٩١ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٤٩ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٦ ، ١٦٧
السيرافي : أبو سعيد	٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٤ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٤ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٦١ ، ١٦٨
السيوطي : جلال الدين	١ ، ٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٣٠ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٥٠ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٧٢ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٨ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٣٦
الصيمري : أبو محمد عبد الله	١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بن علي	١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٦٩
ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله	٩
الفارابي : أبو نصر	٥١ ، ٥٢ ، ٥٦
الفارسي : أبو علي	١ ، ٩ ، ١٣ ، ٧٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨
الفراء : أبو زكريا يحيى بن زياد	١٤ ، ١٦ ، ٨٤ ، ٨٨ ، ٩١ ، ١٢٠ ، ١٣٢
الفراهيدي : الخليل بن أحمد	١٤ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨٥ ، ٩١ ، ١٠٩ ، ١٢١ ، ١٣٢ ، ١٤١ ، ١٦١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القفطي : أبو الحسن علي بن يوسف	٨ ، ١٠
الكسائي : علي بن حمزة	١٤ ، ١٥ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٥٢ ، ٧٦ ، ٨٤
الكوفيين	٢ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٨ ، ٥٢ ، ٥٩ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ،
المازني : أبو عثمان	١٤ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ٩٠ ، ١٣١ ، ١٤٢ ، ١٥١
ابن مالك : أبو عبد الله محمد جمال الدين	٩ ، ٣٠ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ١٣٦
المبرد : محمد بن يزيد	١٤ ، ٦٧ ، ٧٥ ، ٩٩ ، ١١٧ ، ١٣٠ ، ١٥٠ ، ١٦٢
ابن مجاهد : أبو بكر	١٥ ، ٣٣
ابن ملكون الإشبيلي : إبراهيم بن محمد	١٠
النمري : أبو عبد الله الحسين بن علي	١٠ ، ١٦٨
ابن هشام الأنصاري : أبو محمد عبد الله	٧٩ ، ٨٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University